

إضاءات على تعريف التفسير العلمي ومبادئه العشرة
وضوابطه ضمن ضوابط وأصول التفسير العامة

الدكتور عبد القادر محمد المعتصم دهمان





الإرشادات المنهجية

إلى تفسير الآيات الكونية

الطبعة الأولى: ١٤٤١هـ/٢٠٢٠م

رقم الإيداع: ٢٠٠٩٩/٢٠٢٠

الرقم الدولي: 978-977-6838-51-2



@DarElollaa
Dar_Elollaa@hotmail.com
الأزهر : شارع محمد عبده خلف الجامع الأزهر .
01050144505 - 0225117747
المنصورة : عزبة عقل - بجوار جامعة الأزهر .
01007868983 -0502357979

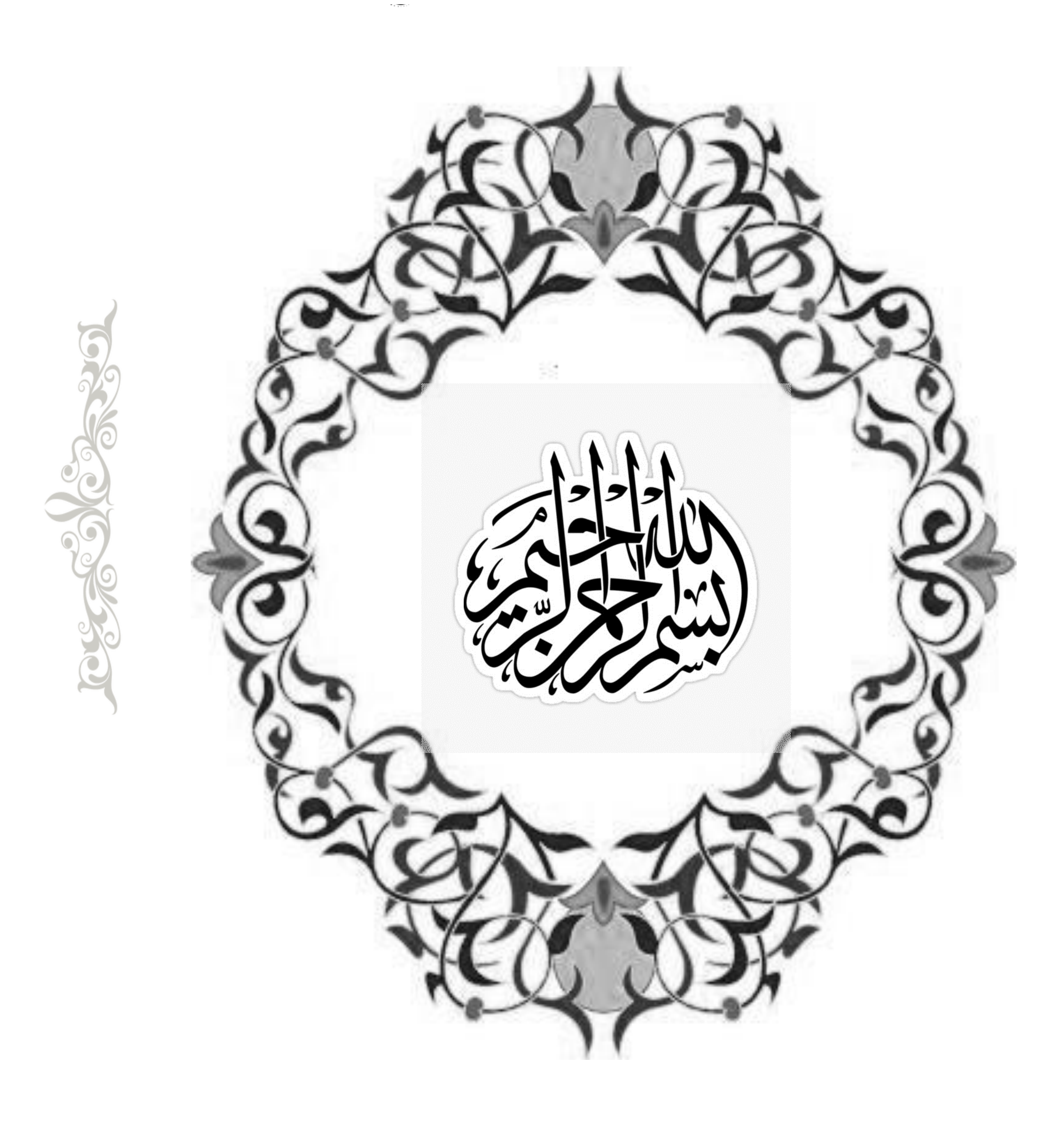


إضاءات على تعريف التفسير العلمي ومبادئه العشرة

وضوابطه ضمن ضوابط وأصول التفسير العامة

د. عبد القادر محمد المعتصم دهمان




بسم الله الرحمن الرحيم



المبحث الأول

مبادئ التفسير العلمي لنصوص القرآن الكريم وضوابط التعريف





مستخلص المبحث الأول

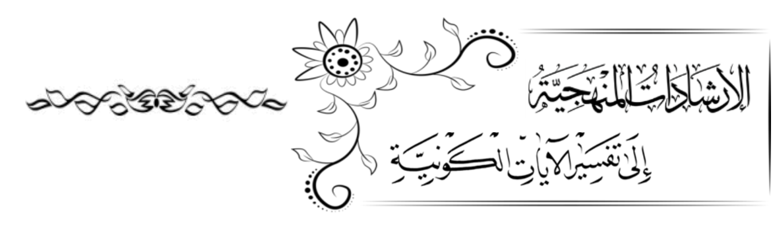
إن هذا العصر يشهد بتحقق كثير من الآيات الكونية وآيات الخلق التي تحدث عنها القرآن الكريم صراحة أو أشار إليها.

وقد رأيتُ أنَّ الكثير من الباحثين في العلوم الكونيَّة عندما عُرضت عليهمْ بعضُ آيات القرآن الكريم تَبَادَر إلى أذهانهم من المعاني والتَّأويلات ما يتوافقُ مع تلك العلوم ممَّا ثبت من الحقائق الكونيَّة، أو من النَّظريَّات الَّتي ترجَّح عندهم أو عند طائفة منهم ثبوتها، فظَهَرَ لونٌ جديدٌ من ألوانِ التَّفسيرِ بصبغةٍ جَدِيدةٍ لم يَعْهَدْهَا السَّابقون تفتحُ آفاقًا جَدِيدةً لمفهوم النَّصِّ.

وأطلقَ المعاصرون على هذا اللَّون من ألوان التَّأويل اصطلاحًا مركَّبًا، وهو (التَّفسير العلمي).

فكان لزامًا على الباحثين تحقيق المعنى، وبيان أنَّ من المعاني الَّتي جدَّت ما يتَّفق مع أُصولِ التَّفسيرِ العامَّة وضَوابِطِه وأصولِ اللُّغة وضَوابِطِها، ومنها ما لا يتَّفق.

وهذا ما تهدف هذه الدراسة إلى بيانه وإيضاح معالمه وضوابطه، وتبين مبادئ التفسير العلمي، وتحقق المعنى المؤتلف بما يميز ما يمكن عَدُّهُ من التفسير العلمي وبين الدخيل الذي يخرج عن حدود التأويل.



بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة:

الحمد لله الواحد القهار، مقلب الليل والنهار، تبصرة لأولي القلوب والأبصار، أرسل لعباده الرسلَ عَلَيْهِمُ السَّلَامُ بالتبشير والإنذار، وأقام الحجة على عباده وقطع الحجج والأعذار، وقد جعلَ الآخرةَ دارَ الخلود والقرار، وجعلَ الدُّنيا سَفَرًا من الأسفار، أحمده تعالى على ما أفاضَ به على عباده الأخيار، من فضله المدرار، فهداهم لطريق الحق، ولسلوك نهج الأبرار، وإلى التزود من هذه الدَّار، لدارٍ باقية، لا همومَ فيها ولا أكدار.

وأشهدُ أن لا إله إلا الله غافرُ الذَّنب، وقابل التَّوب للأبرار، شديد العقاب للمجرمين والفجَّار، وأشهد أنَّ محمدًا عبده ورسوله، النبي المختار، والمبعوث بالتبشير والإنذار.

أما بعد: فإن لله جَلَّ وَعَلَا لا يعذِّبُ أحدًا من عباده إلَّا بعد قيام الحجَّةِ عليه، والإنذارِ إليه، وقد وَعَدَ الله عَزَّوَجَلَّ بأنَّ آياته سيراها الخلق في أنفسهم، وفي سائر ما خلق، فيعرفون دلائل قدرته سبحانه ووحدانيَّته في أنفسهم، وفي السَّموات والأرض. يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَقُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ سَيُرِيكُمْ آيَاتِهِ فَتَعْرِفُونَهَا﴾ [النَّمل:٩٣].

وإنَّ البشريَّة على مَوْعِدٍ من اللهِ عَزَّوَجَلَّ متجدِّد ومستمرٍ بكشفِ آياته في الكون، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قد وعد بأن يكشف للنَّاس عامَّةً، وللعلماء خاصَّةً حقيقةَ ما في الكونِ من آياتٍ بيِّنة؛ لتكونَ حجَّةً وبرهانًا. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصِّلت:٥٣].

وقد تحقَّقَ وعدُ اللهِ عَزَّوَجَلَّ بكشفِ الآياتِ في أعماقِ الآفاق، والنَّفسِ والمخلوقات.

وإنَّ هذا العصرَ ليشهدُ تحقُّق وعدِ اللهِ عَزَّوَجَلَّ، وكلَّما تقدَّمتْ الكشوفُ العلميَّةُ في ميدان العلوم كَشَفَتْ للنَّاس عن آياتِ الخلق الباهرة الَّتي تزيد الإنسان قوَّة وإقناعًا، وكشفت أيضًا عن كثيرٍ من المعاني الَّتي قد تحدَّث عنها القرآن الكريم صراحة أو أشار إليها، فكان نوعًا من البرهان الَّذي يظهر في عصر العلم الكوني يشهد بأنَّ القرآن كلام الله عَزَّوَجَلَّ بما



حواه من الحقائق الَّتي جَهِلَهَا البَشَرُ طوالَ قُرونٍ متعدِّدة، وأثبتها القرآنُ في آياته قبل أربعةَ عَشَرَ قَرْنًا، فكان ذلك شاهدًا على أنَّ القرآن ليس مِنْ عند رجلٍ أُمِّيٍّ، أو مِنْ عند جيلٍ من الأجيال البشريَّة الَّتي كانت تجهلُ تلكَ الحقائق.

أهمية الدراسة:

أما أهمية الدراسة فإني قد رأيتُ بعد الاطلاع أنَّ الكثير من الباحثين في العلوم الكونيَّة عندما عُرضت عليهمْ بعضُ آيات القرآن الكريم تَبَادَر إلى أذهانهم من المعنى والتَّأويل ما يتوافقُ مع تلك العلوم ممَّا ثبت من الحقائق الكونيَّة، أو من النَّظريَّات الَّتي ترجَّح عندهم أو عند طائفة منهم ثبوتها. وتأمَّلوا ذلك التَّوافق العجيب بين تلكَ العلوم، وبين آياتِ القرآنِ الكريم، ولما جهروا بتلكَ المعاني المستفادة من نصوص القرآن الكريم والتي توافق تلك العلوم ظَهَرَ لونٌ جديدٌ من ألوانِ التَّفسيرِ بصبغةٍ جَدِيدةٍ لم يَعْهَدْهَا السَّابقون تفتحُ آفاقًا جَدِيدةً لمفهوم النَّصِّ. وأطلقَ المعاصرون على هذا اللَّون من ألوان التَّأويل إطلاقًا اصطلاحيًّا مركَّبًا، وهو (التَّفسير العلمي)، وذلك المعنى المركَّب، أو قل: المؤتلف من جزأين يفيد من المعنى ما لم يعهده السَّابقون. ولا يخفى أن التأصيل والتحقيق لما يندرج تحت هذا الفن ينفي الكثير من التأويلات السقيمة، والنظريات التي لا يصلح أن تكون مما يندرج تحت مفهوم النص. وقد رأيت في الكتابات السابقة قصورا في التعريف والحدود الفاصلة والضوابط بالنسبة لمن أجاز، وقصورا في دعوى من رفض التفسير العلمي لنصوص القرآن الكريم كما سيأتي بيانه؛ فلذلك فإن من المستحسن نشر هذه الدراسة وتعميمها حتى تعم الفائدة.

مشكلة الدراسة:

تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة عن السؤالين التاليين:

١ – ما السبيل إلى الاهتداء إلى التعريف السليم للتفسير العلمي لنصوص القرآن الكريم الجامع المانع مع بيان ضوابطه وحدوده؟

٢ – ما هي مبادئ هذا اللون من التفسير التي تميزه؟

أهداف الدراسة:

بناء على ما تقدم كان لزامًا على الباحثين تحقيق المعنى، وبيان أنَّ من المعاني الَّتي جدَّت ما يتَّفق مع أُصولِ التَّفسيرِ العامَّة وضَوابِطِه وأصولِ اللُّغة وضَوابِطِها، ومنها ما لا يتَّفق. وبيان أنَّه لا مشاحة في الاصطلاح ضمن الأصول والضَّوابط.

ولا يُدْرِك ذلك إلَّا المتخصِّصون في علوم التَّفسير، وقد لا يُدْرِكُ ذلكَ أربابُ العلومِ الأخرى، فإن كان لهم من النَّظرِ وإضافةِ معانٍ إلى النَّص فينبغي أن يردُّوا ذلك إلى أهله من المتخصِّصين في العلوم الشَّرعيَّة والتَّفسير، يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النِّساء:٨٣].

وهذا ما دفعني إلى كتابة هذه (الدراسة)؛ لتكون عونًا للباحثين، تنيرُ لهم السَّبيل، وترفع عنهم الاختلاف.

وقَدْ قرأتُ الكثير ممَّا كُتِبَ في هذا المجال، ورَأَيتُ أنَّه لا يخلو من خَلَلٍ في جانب من جوانبه، ورأيتُ الإِعْرَاضَ عَنْ نَقْضِ الكثير من تلك الأقوال خشية الإطالة؛ ولأنَّها تُعْلَمُ مِنْ تحقيقِ المعنى المؤتلف من الجزأين، وبيانِ ضوابطه.

ويمكن إيجاز أهداف الدراسة في النقاط التالية:

١ - التأسيس لهذا اللون من التفسير من حيث ذكر مبادئه العشرة.

٢ - تحقيق تعريف الحد الجامع المانع لهذا اللون من ألوان التفسير، وذكر حدوده وضوابطه بما يميزه ويحقق المراد منه.

٣ – تمييز الصحيح من المعاني التي تندرج تحت هذا الفن مما لا يصلح.

مخطط الدراسة:

مقدمة.

١ – المطلب الأول: مبادئ التفسير العلمي: المبدأ الأوَّل: في بيان التعريف. المبدأ الثَّاني: موضوع (التَّفسير العلمي). المبدأ الثَّالث: الثَّمرة. المبدأ الرابع: فضله. المبدأ الخامس:

نسبته إلى غيره من العلوم. المبدأ السَّادس: الواضع. المبدأ السَّابع: التَّسمية. المبدأ الثَّامن: الاستمداد. المبدأ التَّاسع: حكم الشَّارع. المبدأ العاشر: مسائله.

٢ – **المطلب الثاني**: **التفسير العلمي بين الإنكار والإقرار**: المسألة الأولى: الإنكار. المسألة الثانية: الإقرار. المسألة الثالثة: التحقيق.

٣ – منهج الدراسة:

إنَّ (التَّفسير العلمي) قد جُعلَ لقبًا للونٍ مُسْتَقِلٍّ من ألوانِ التَّفسير بَعْدَ نَقْلِه عن مركَّبٍ إضافيٍّ.

وإنَّكَ تَرَى أنَّ اللَّقب الَّذي جُعِلَ عنوانًا لهذا العِلم –أعني: التَّفسيرَ العلمي– مُرَكَّبٌ إِضَافيٌّ يَأْتَلِفُ مِنْ جزأين، هما المضاف والمضاف إليه.

والمركَّب لا يمكن أن يُعْلَم إلَّا بعد العلم بمفرداته.

فينبغي إذن التَّعرف على هذا المصطلح، وما يدلُّ عليه من المعنى.

وذلك على النَّحو التَّالي:

أوَّلًا: تحديدُ معنى كلِّ وَاحِدٍ مِنَ الجزأينِ على حِدَة قَبَلَ تضايفهما.

ثانيًا: تحديدُ المعنى المؤتلف من الجزأين معا عند تضايفهما بحيث إذا أطلق ذلك الحدُّ أو اللَّقب عليهما لم ينصرف إلَّا إلى ذلك المعنى المؤتلف منهما معًا...

ثالثًا: بيانُ أنَّ هذا المصطلح مصطلحٌ حادثٌ، ولكن يبقى النَّظر في تحديده، ثمَّ سلامته من النَّقض والمعارضة، وسلامته من الإخلال بقواعد التَّفسير العامَّة.

رابعًا: بيانُ جهودِ الباحثينَ في التَّفسيرِ وعلومِ القرآن في هذا المجال، مع نَقْدِ ما شابها مِنَ النَّقصِ أو الخَلَل.

وبيانُ آراءِ المؤيدينَ والمعارضينَ مَعَ عَرْضِ حُجَجِ كلِّ فَرِيقٍ، ثمَّ ما نخلصُ إليه من التَّرْجِيحِ الَّذي يقوم على الدَّليل الواضح.

وهناكَ عَشَرَةُ مبادئ لكلِّ علمٍ لا بدَّ مِنْ معرفتها، ليتصوَّر هذا الفن ويُعْرَف، وتعرف أهميَّته،

ويتميز الدخيل منه من الذي يندرج تحت أصول التفسير العامة.



وقد جمعها بَعْضُهم في قوله:

إنَّ مبـــادئَ كـلِّ فـنٍّ عَشَـــرَة ... الـحدُّ والـموضوع ثمَّ الـــثَّمرة

وفضــله ونســبة والـــواضــع ... والاسم الاستمداد حكم الشّارع

مسائل والبعض بالبعض اكتفى ... ومن درى الجميع حاز الـشَّرفا(١)

(١) ذكرها الصبان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في حاشيته على شرح شيخه الْمَلَّوِي للسلم (ص:٣٥).



المطلب الأول
مبادئ التفسير العلمي

المبدأ الأوَّل: في بيان التعريف:

لما كان مصطلح: (التفسير العلمي) مكونا من جزأين متضايفين فإني أَشْرَعُ ببيانِ كلِّ واحدٍ منهما على حدة لكن بإيجاز لا يخلُّ بالمقصود؛ لأنَّ الغرض هو المعنى المؤتلف منهما معًا، وليسَ تحقيق كلِّ واحد منهما على حدة قبل التضايف..

أولًا: بيان معنى التفسير:

١ – التَّفسير لغة:

يطلقُ التَّفسيرُ في اللُّغةِ على الكشفِ والبيانِ والإيضاحِ والتبيين للشيءِ المستتر[١]، ومن ذلك قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلا يَأْتُونَكَ بِمَثَلٍ إِلَّا جِئْنَاكَ بِالْحَقِّ وَأَحْسَنَ تَفْسِيرا﴾ [الفرقان:٣٣]. كما يطلقُ ويرادُ به التَّأويل. يقول ابنُ كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معنى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَحْسَنَ تَفْسِيرًا﴾: "أي: ولا يقولون قولًا يعارضون به الحقَّ إلَّا جئناك بما هو الحق في نفس الأمر، وأبين وأوضح وأفصح من مقالتهم"[٢].

قال ابن فارس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "الفاء والسِّين والرَّاء كلمة واحدة تدلُّ على بيانِ شيءٍ وإيضاحِه. من ذلك الفَسْرُ، يقال: فَسَرْتُ الشَّيءَ وفسَّرتُه"[٣].

وقد اختلف في اشتقاقه. فقيل: إنه مأخوذ من مادَّة: (فَسَرَ)، وهي تدلُّ على ظهور الشَّيء وبيانه. ومنه: الكشف عن المعنى الغامض. وقيل: مأخوذ من لفظ التَفْسِرة، وهو نظر

(١) انظر: التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد، لأستاذنا العلامة أ.د/عبد الغفور مصطفى جعفر (ص:١٦٧-١٨٢).

(٢) تفسير القرآن العظيم، لابن كثير (١٠٩/٦).

(٣) معجم مقاييس اللغة، لابن فارس، مادَّة: (فَسَرَ) (٥٠٤/٤).

الطبيب في البول؛ لكشف العلَّة والدواء، واستخراج ذلك. فَكذلك المفسِّر ينظر في الآية؛ لاستخراج حكمها ومعناها.

وقيل: اشتقاقه من قول العرب: فَسَرْتُ الفرس وفسَّرته، أي: أَجريته وأَعديته إذا كان به حُصْر؛ ليستطلِق بطنُه. وكأَن المفسِّر يجرى فرس فكره في ميادين المعاني؛ ليستخرِج شرح الآية.

قال ابن الأنباري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قول العرب: فَسَرْتُ الدابة وفَسَّرْتُهَا، إذا ركضتها محصورة لينطلق حصرها، وهو يؤول إلى الكشف أيضًا. فالتفسير كشف المغلق من المراد بلفظه، وإطلاق للمحتبس عن الفهم به. وقيل غير ذلك[1].

والحَاصِلُ أنَّ مادَّة: (فَسَرَ) تَدُورُ في لغةِ العَرَب حولَ معنى البيان والكشف والوضوح مطلقًا[2] سواء أكانَ هذا الكشفُ لغموضِ لفظٍ أم لغيرِ ذلك، يقالُ: فسرت اللَّفظ فسرًا من باب ضرب ونصر، وفسرته تفسيرًا شدد للكثرة إذا كشفت مغلقه.

٢ – التَّفسير اصطلاحًا:

والتفسير في الاصطلاح: (كَشْفُ معاني القرآن الكريم، وبيانُ المراد منه)، وهو أعمُّ من أن يكون بحسبِ اللَّفظِ المشكلِ وغيره، وبحسب المعنى الظَّاهر وغيرِه، والمقصود منه.

وقال الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: ورسموه بأنه: "علم يبحث فيه عن كيفية النطق بألفاظ القرآن ومدلولاتها وأحكامها الإفرادية والتركيبية ومعانيها التي تحمل عليها حالة التركيب وتتمات لذلك كمعرفة النسخ وسبب النزول وقصة توضح ما أبهم في القرآن ونحو ذلك"[3].

وقال الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله عَزَّوَجَلَّ المنزل على نبيه محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وَحِكَمِهِ. واستمداد ذلك من: علم

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن، للزركشي (٢/١٤٧)، بصائر ذوي التمييز، للفيروزآبادى (١/٧٨- ٧٩)، روح المعاني، للألوسي (١/٥).

(٢) يقال: فَسَرْتُ الذِّراعَ: إذا كشفتُها. وفسَّرتُ الحديثَ: إذا بيَّنتُه.

(٣) روح المعاني، للألوسي (١/٥).



اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ"[1].

قال الفناري رَحِمَهُ ٱللَّهُ: الأولى أن يقال: علم التفسير معرفة أحوال كلام الله سبحانه وتعالى من حيث القرآنية، ومن حيث دلالته على ما يعلم أو يظن أنه مراد الله تعالى بقدر الطاقة الإنسانية. انتهى[2].

وهل يتوقَّف هذا الإيضاح على القطع بالمعنى المراد بأن يكون اللَّفظ نَصًّا لا يحتملُ إلَّا معنىً واحدًا، أو الرِّواية الصَّحيحة عن المعصوم صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، أو لا يتوقَّفُ على شيءٍ من ذلك بحيث يكفي فيه غلبةُ الظَّنِّ بالمعنى المراد؟

والصَّوابُ هو عَدَمُ التَّوقُّفِ، غَايةُ الأَمْرِ أنَّه يلزمُ عِنْدَ مجرَّدِ غلبةِ الظَّنِّ ألَّا يَقْطَعَ المفسِّرُ بأنَّ المعنى الَّذي غَلَبَ على ظنِّه هو مرادُ الله عَزَّوَجَلَّ مِنَ النَّص، بل يقولُ بما يُشْعِرُ بِعَدَمِ الجَزْم، كقوله: المعنى عِنْدي –والله أعلم– وأشباه ذلك من العباراتِ المشعرةِ بعدمِ القطعِ فيما لا قَاطِعَ فيه.

والتَّفسير بهذا المعنى يشملُ جميعَ ضروبِ البيان لمفردات القرآن وتراكيبه، سواء تعلَّقَ البيانُ بشرحِ لغةٍ، أم باستنباطِ حُكْمٍ أم بتحقيقِ مُنَاسَبَةٍ، أو سَبَبِ نُزولٍ، أم بدفعِ إشكالٍ ورد على النَّص، أو بينه وبينَ نصٍّ آخَرَ، أم غير ذلك ممَّا يحتاجُ إليه بيانُ النَّصِ الكريم.

وَقَدْ عُرِفَ القولُ في تفسيرِ القرآنِ منذُ عهدِ نزوله، فالقرآنُ يُفَسِّر بَعْضُه بَعْضًا. وقد يحتاجُ بعضُ الصَّحابةِ إلى بيانِ شيءٍ مِنَ القرآنِ فيوافيهم به النَّبيُّ صلى الله عليه وسلم كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾ [النَّحل:٤٤].

ومِنْ ثمَّ عَرَفَ العلماءُ وذكروا في تصانيفهم ألوانًا شتَّى من تفسير القرآن للقرآن، ومن تفسير السُّنَّة للقرآن.

ثمَّ سَارَ الصَّحابةُ رَضِيَٱللَّهُعَنْهُمْ فَمَنْ بَعْدَهَم على هذا المنوال من البيانِ لكلِّ ما يحتاج إلى بيان من القرآن، فتكوَّنت المدارس المتقدِّمة للتَّفسير في (مكَّة) و(المدينة) و(الشَّام)

(١) البرهان في علوم القرآن، للزركشي (١/١٣).

(٢) انظر: كشف الظنون، لحاجي خليفة (١/٤٢٧).

و(العراق)..الخ، حتَّى دُوِّنت المصنَّفاتُ الَّتي لا تكاد تحصى في التَّفسير، كلٌّ على حَسَبِ مشرب صاحبه من العنايةِ باللُّغة والبلاغة أو الفقه والأحكام، أو تحقيق أمور العقيدة ومباحث علم الكلام، ثمَّ من إسهابٍ إلى إيجازٍ إلى توسُّطٍ في التَّناول، وهكذا صَارَ تفسيرُ القرآن عِلْمًا قائمًا بذاته وضعت فيه المئات بَل الألوفُ مِنَ المجلَّدات..

وهُنَاكَ أقوالٌ كثيرةٌ للعلماءِ في بيانِ معنى كلٍّ من التَّفسيرِ والتَّأويل، والنِّسبة بينهما، ليسَ هنا محلُّ بيانها، إذ الغَرَضُ هنا بيان المعنى المؤتلف من جزأين هما: (التَّفسير العلمي). ولكنِّي أعرض لذلك بإيجاز يُمَهِّدُ للمقصود.

قَالَ أستاذنا العلَّامة الأستاذ الدكتور إبراهيم خليفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "على أنَّ جمهرة العلماء قديمًا وحديثًا قد استقرَّ عُرْفهم على أن يُطْلِقوا التَّفسيرَ على ما يُدْرَكُ لأوَّلِ وَهْلَةٍ مِنْ مجرَّدِ فَهْمِ اللُّغة، وغير ذلك ممَّا هو مفتقر إلى إطالة الفكرة، وإمعان النَّظرة، كما يرى ذلك من له أدنى اطِّلاع على كتب القوم المؤلَّفة في فنِّ تفسير القرآن الكريم، وكيف أنَّ الكثرة الكاثرة منهم قد أطلقوا على كتبهم وفي ثناياها كلمة التَّفسير، وكيف أنَّ ذلك قد شاع في العرف العامِّ والخاصِّ.

وأنَّ التَّأويل قد أَصْبَحَ داخلًا تحتَ مدلولِ كلمةِ (تفسير) من جهة أنَّ ذلك كلَّه لا يخرج عن كونه بيانًا لمعنى التَّنزيل المجيد، وكشفًا عن المراد منه، وأنَّ لهذا حقَّه من الحقِّ والرُّشد الَّذي لا يخفى على منصف.

والنِّسبة بين التَّفسير بهذا المعنى الواسع الَّذي استقر عليه العرفُ العامُّ والخاصُّ وبين التَّأويل هي العموم والخصوص بإطلاق، فكلُّ تأويلٍ تفسير ولا عكس، يجتمعان في بيان ما يحتاج بيانه إلى التَّأمل وإمعان النَّظر، وينفرد التَّفسير في بيان ما لا يحتاج إلى ذلك. وهذا كما لا يخفى عند الحديث عن التَّأويل بالمعنى الخاص بما في القرآن الكريم طبعًا. فأمَّا الحديث عن التَّأويل باعتبار كونه عنوانًا شاملًا للقرآن وغيره، فلا يخفى عليكَ أنَّ النِّسبة بينه وبين التَّفسير الَّذي صار عَلَمًا بالغلبة لا ينصرف عند الإطلاق إلَّا إلى بيان القرآن الكريم خاصَّة، يقول:



النِّسبة بين التَّأويل بهذا الوصف، وبين التَّفسير الَّذي قد صار هذا شأنه هي العموم والخصوص من وجه، فكلٌّ منهما قد يكون أعمَّ من الآخر من جهة، وأخصَّ من جهة أخرى.

وبيان ذلك: أنَّ التَّفسير بهذا المعنى شاملٌ للفظ القرآن الكريم ومعناه قطعًا أو ترجيحًا، رواية أو دراية، على أنَّ التَّأويل لا يكون بالرِّواية ولا بالقطع، وإنما يكون بالظَّنِّ ونوع مخصوص من الدِّراية على ما وضَّحناه لك. ففي هذا ترى عموم التَّفسير وخصوص التَّأويل.

كما ترى عكس ذلك -أعني عموم التَّأويل وخصوص التَّفسير- في أنَّ التَّأويل بهذا الاعتبار لا يختصُّ بالقرآن أصلًا، بل يعدوه إلى غيره كتأويل أحاديث من السُّنَّة، وتأويل الرُّؤيا وغير ذلك، على حين أنَّ التَّفسير بهذا الوصف لا يخرج موضوعه، ولا أي من مسائله عن القرآن الكريم خاصَّة. ثمَّ النِّسبة بين مدلول كلٍّ من هذين اللَّفظين: (التَّفسير والتَّأويل) لغة، وبين مدلوله اصطلاحًا هي العموم والخصوص بإطلاق كما هو الغالب في مدلول الشَّيء لغة ومدلوله اصطلاحًا. فأمَّا التَّفسير فإنَّ المحور الَّذي يدور عليه فلك مادَّته في اللغة هو الكشف مطلقًا، والتَّفسير بالمعنى الَّذي قرَّرناه في الاصطلاح لا يخرج عن كونه كشفًا مخصوصًا مندرجًا تحت الكشف اللُّغويِّ العامِّ، أعني: كشفًا عن شأن الآية ومعناها.

وأمَّا التَّأويل فقد علم أنَّ أصله في اللُّغة إمَّا من (الأَوْل) بمعنى الرجوع والصَّيرورة مطلقًا، ومدلوله الَّذي جلونا لك في الاصطلاح رجع وتصير مخصوص مندرج تحت اللُّغوي العامِّ كذلك، أعني: رجع الآية وصرفها إلى ما تحتمله من المعاني الدَّقيقة. وإمَّا من (الإيالة) أو (الإيال) بمعنى السِّياسة مطلقًا، وهو بمعناه الاصطلاحي سياسة مخصوصة داخلة تحت اللغويَّة العامَّة، أعني: سياسة المؤول للكلام ووضعه للمعنى فيه موضعه". والله أعلم[1].

وحيثُ إنَّ الكشف أعمُّ مِنْ أن يكونَ بحسبِ اللَّفظِ المشكل وغيرِه، وبحسب المعنى الظَّاهر وغيره، فإنَّه يتناول أبعادًا أخرى للنَّص غير الظَّاهر، أو قُلْ: المعنى القريب الَّذي يفهمه العامِّي لأوَّل وهلة يطرق النَّصُ سمعَه، والمتبحِّرُ الَّذي يدرك عمق مفهوم النَّص بعد الدِّراسة والبحث. وذلك مما يؤسِّس أوَّلًا للمعنى المؤتلف.

---

(١) انظر: دراسات في مناهج المفسِّرين، أ.د إبراهيم عبد الرَّحمن خليفة (ص:١٠) فما بعد.

ثانيًا: العلمي:

لا بُدَّ من الرُّجوع إلى بيان مادَّة: (العلم) لبيان المعنى المضاف إلى التفسير قبل الإضافة. فإنَّ (الْعِلْم) في اللُّغَة: نقيض الجهل، وهو يُطْلَقُ على الْمَعْرِفَةِ والشُّعُورِ والإتْقَانِ والْيَقِينِ. يُقَال: عَلِمْتُ الشَّيْءَ أَعْلَمُهُ عِلْمًا: عَرَفْتُهُ، ويُقَال: مَا عَلِمْتُ بِخَبَرِ قُدُومِه، أي: ما شَعَرْتُ، ويُقَال: عَلِمَ الأَمْرَ وتَعَلَّمَه: أَتْقَنَهُ(١).

واصْطِلاحًا: العلم هو الاعتقاد الجازم المطابق للواقع(٢). ويقال ذلك عن الحق والصدق. قال شيخ الإسلام أبو السعود رَحِمَهُ ٱللَّهُ في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّ الظَّنَّ لَا يُغْنِي مِنَ الْحَقِّ شَيْئًا﴾ [يونس:٣٦]: أي: "من العلم اليقيني، والاعتقاد الصحيح المطابق للواقع"(٣). وقال في قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ [الحجر:٦٤]. ﴿وَأَتَيْنَاكَ بِالْحَقِّ﴾، أي: باليقين الذي لا مجال فيه للامتراء والشك. ﴿وَإِنَّا لَصَادِقُونَ﴾ تأكيد له أي أتيناك فيما قلنا بالخبر الحق أي المطابق للواقع(٤). وقال العلامة سعد الدين التفتازاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (شرح العقائد): "الحق: الحكم المطابق للواقع، يطلق على الأقوال والعقائد والأديان والمذاهب باعتبار اشتمالها على ذلك، والحكم يقابله الباطل، وأما الصدق فقد شاع استعماله في الأقوال خاصة. ويقابله الكذب، وقد يفرق بينهما بأن المطابقة تعتبر في الحق من جانب الواقع، وفي الصدق من جانب الحكم؛ فمعنى صدق الحكم: مطابقته الواقع. ومعنى حقيته: مطابقة الواقع إياه"(٥).

ويتبين مما تقدم أن العلم لا يكون إلا حقًّا وصدقًا.

وقال الحكماء: هو حصول صورة الشَّيء في العقل، والأوَّل أخصُّ من الثَّاني. وقيل: العلمُ هو إدراك الشَّيء على ما هو به. وقيل: زوال الخفاء من المعلوم، والجهل نقيضه.

---

(١) انظر: تهذيب اللغة، للأزهري (٢/٢٥٤)، وانظر: مادَّة: (علم) في (لسان العرب) (١٢/٤١٦).

(٢) انظر: التعريفات، للجرجاني (ص:١٥٥)، تيسير التحرير، محمد أمين المعروف بأمير بادشاه الحنفي (١/١٥)، التقرير والتحبير، لأبي عبد الله، المعروف بابن أمير حاج (١/٢٧).

(٣) تفسير أبي السعود (٤/١٤٥)، وانظر: روح المعاني (٦/١٠٩).

(٤) انظر: المصدر السابق (٥/٨٤)، وانظر: روح المعاني (٧/٣١١).

(٥) شرح العقائد النسفية، للعلامة سعد الدين التفتازاني (ص:١٢).

وقيل: هو مستغنٍ عن التَّعريف، وقيل: العلم إدراك جازم مطابق للواقع ناشئ عن دليل. وقيل غير ذلك[1].

واخْتَارَ ابن الحاجب والْعَضُدُ الإِيجِيُّ بِأَنَّهُ صِفَةٌ تُوجِبُ لِمَحَلِّهَا تَمْيِيزًا بَيْنَ الْمَعَانِي لا يَحْتَمِل النَّقِيضَ[2].

قوله: "لا يَحْتَمِلُ النَّقِيضَ، أي: بِوَجْهٍ. يَخْرُجُ عنه: الظَّنُّ والاعتقاد والوَهْم؛ فإنَّها وإن كانت توجب تَمْيِيزَ النَّفْس الأشياء لكنَّهُ يَحْتَمِلُ النَّقِيضَ، إمَّا في العقْل أو في الخارج"[3]. وفيه: أن العلوم المستندة إلى العادة تحتمل النقيض، لإمكان خرق العادة بالقدرة الإلهية[4]. وقال صاحب (الكليَّات): "والمعنى الحقيقي للفظ العلم هو الإدراك؛ ولهذا المعنى مُتَعَلق، وهو المعلوم، وله تابع في الحصول يكون وسيلة إليه في البقاء وهو الملكة، فأطلق لفظ العلم على كل منها إما حقيقة عرفية، أو اصطلاحية أو مجازًا مشهورًا"[5].

والماديون: يزعمون أن العلم ليس إلا خصوص اليقينيات التي تستند إلى الحس وحده.

لكن الحواس تختلف باختلاف الأشخاص، فالأحول يرى الواحد اثنين، والسليم يراه شخصًا واحدًا، والذي عنده مرض الصفراء يجد الحلو مرَّ المذاق، والسليم يجده حلوًا، وهذا أدرك حقيقة، وذاك حقيقة، فتعددت الحقائق، ولا يستطيع أيُّ إنسان أن يقنع الآخر بما عنده، فالحقائق عندية.

وقد اكتشف العلم الحديث أن الفضاء مملوء بالصور التي لا نستطيع أن نشاهدها بأبصارنا، كما أنه مملوء بالأصوات التي فوق مستوى سمعنا، أو دون مستواه، ونحن لا نسمع من ذلك شيئًا، وحيث إنَّ حواسنا محدودة كمًّا وكيفًا، فلا يصح عقلًا ولا واقعًا أن ننكر أشياء من حقائق الكون إنكارًا قطعيا لمجرد أننا لم نرها أو لم نسمع صوتها، إلَّا أن

---

(١) انظر: التَّعريفات (ص:١٩٩)، الإبهاج (٣٠/١)، رفع الحاجب (٢٤٣/١)، نهاية السُّول (٢١/١).

(٢) انظر: مختصر ابن الحاجب (ص:٢٠٥)، المواقف (٥٩/١)، وانظر: الإبهاج (٢٨/١)، شرح الكوكب المنير (٦١/١)، إرشاد الفحول (٢٠/١).

(٣) بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، لأبي القاسم الأصفهاني (١/ ٤٧).

(٤) انظر: إرشاد الفحول (٢٠/١).

(٥) انظر: الكليَّات، للكفوي (ص:٦١١)، وانظر: المستصفى، لأبي حامد الغزالي (٢٥/١).



نقيم دليلًا عقليًّا وبرهانًا واضحًا يسلم به المنطق السليم. وقد جاء بيان ذلك في (وسائل الإقناع).

أما المعرفة فهي خلاف الإنكار، وقد قيل: هي إدراك الأشياء وتصورها. وقيل: هي العلم الكسبي الخاص بالبسيط والجزئي والذي فيه إدراك وتصور والذي سبقه جهل، وبالمعرفة تدرك الآثار لا الكنه. فقولنا: علم كسبي، يعني ليست وحيًا؛ ولذلك الوحي لا يسمى: معرفة، وإنما يسمى: علمًا، والله عَزَّوَجَلَّ لا يوصف بأنه عارف، وإنما عالم[(١)].

وعلم الله عَزَّوَجَلَّ لا يوصف بأنه معرفة؛ لأنه كلي ومطلق ومحيط.

فالعلم نوعان:

١ – علم كسبي جزئي، وهو العلم الإنساني.

٢ – وعلم كلي مطلق ومحيط وهو علم الله عَزَّوَجَلَّ[(٢)].

قالوا: يطلق العلم على المسائل المضبوطة بجهة واحدة. والغالب أن تكون تلك المسائل نظرية كلية، وقد تكون ضرورية، وقد تكون جزئية.

---

(١) قال الجرجاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "المعرفة: ما وضع ليدل على شيء بعينه، وهي المضمرات، والأعلام، والمبهمات، وما عرف باللام، والمضاف إلى أحدهما، والمعرفة أيضًا: إدراك الشيء على ما هو عليه، وهي مسبوقة بجهل بخلاف العلم؛ ولذلك يسمى الحق تعالى بالعالم دون العارف". التعريفات (ص:٢٢١)، وانظر: التوقيف على مهمات التعاريف (ص:٣١٠). وفي (الفروق): "المعرفة: إدراك الشيء ثانيًا بعد توسط نسيانه؛ لذلك يسمى الحق سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ بالعالم دون العارف. وهو أشهر الاقوال في تعريف المعرفة. وقيل: المعرفة: قد تقال فيما تدرك آثاره، وإن لم يدرك ذاته، والعلم لا يكاد يقال إلا فيما أدرك ذاته؛ ولذا يقال: فلان يعرف الله، ولا يقال: يعلم الله، لما كانت معرفته سُبۡحَانَهُۥوَتَعَالَىٰ ليست إلا بمعرفة آثاره دون معرفة ذاته" معجم الفروق اللغوية (ص:٥٠٢). قال ابن حمدان رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (نهاية المبتدئين): "علم الله عَزَّوَجَلَّ لا يسمى معرفة. حكاه القاضي إجماعًا" انظر: شرح الكوكب المنير (١/٦٥– ٦٧)، المختصر في أصول الفقه (ص:٣٦)، التحبير شرح التحرير (١/٢٣٧). أما ما روي من نحو: ((تعرف على الله في الرخاء يعرفك في الشدة)) فقد قالوا: هذا من باب المقابلة والمشاكلة في التعبير على أن دائرة الإخبار أوسع من دائرة الأسماء، إلى غير ذلك مما قاله أهل العلم.

(٢) قيل: علم المخلوق محدث، وهو قسمان: (قسم ضروري): وهو ما يعلم من غير نظر، كتصورنا معنى: النار، وأنها حارة. و(قسم نظري): وهو ما لا يعلم إلا بنظر، وهو عكسه، أي: عكس الضروري. وقال الأكثر: الضروري ما لا يتقدمه تصديق يتوقف عليه، والنظري بخلافه. ثم اعلم أن حد العلم الضروري في اللغة: الحمل على الشيء، والإلجاء إليه. وحده في الشرع: ما لزم نفس المكلف لزومًا لا يمكنه الخروج عنه. انظر: شرح الكوكب المنير (١/٦٥– ٦٧)، المختصر في أصول الفقه (ص:٣٦)، التحبير شرح التحرير (١/٢٣٧).

ويطلق العلم على مجموع مسائل وأصول كلية تجمعها جهة واحدة مثل: علم النحو، وعلم الطب، وعلم الكيمياء.

ويجمع على (علوم) وقد تسمى به المباحث التي تتناول موضوعًا واحدًا مثل: علوم العربية، والعلوم الطبيعية، والعلوم التجريبية.

قال الشيخ الزُّرْقاني رَحِمَهُ اللَّهُ: وقد تكون شخصية أيضًا، كمسائل علم الحديث رواية؛ فإنها في الواقع قضايا شخصية موضوعها: ذات النبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

وقال السعد رَحِمَهُ اللَّهُ في (المقاصد) وعبد الحكيم على (المطول): ما يفيد أن العلم المدون قد يطلق على طائفة من التصورات، أي: المفردات التي يتصورها العقل مضبوطة بجهة واحدة.

قال الشيخ الزُّرْقاني رَحِمَهُ اللَّهُ: يمكن أن نستخلص من ذلك كله أن العلم في عرف التدوين العام يقال على المعلومات المنضبطة بجهة واحدة سواء أكانت وحدة الموضوع، أم وحدة الغاية، وسواء أكانت تلك المعلومات تصورات، كعلم البديع، أم تصديقات. وسواء أكانت تلك التصديقات قضايا كلية، وهو الغالب، أم جزئية، أم شخصية، كعلم الحديث رواية.

هذا كله إطلاق واحد من إطلاقات ثلاثة لعلماء التدوين.

والإطلاق الثاني عندهم: هو الإدراك، أي: إدراك تلك المعارف السالفة.

والإطلاق الثالث: هو على ما يسمونه: ملكة الاستحصال، أي: التي تستحصل بها تلك المعارف. أو ملكة الاستحضار، أي: التي تستحضر بها المعارف بعد حصولها. وأول هذه الإطلاقات هو أولاها بالقبول؛ لأنه المتبادر من نحو قولهم تعلمت علمًا من العلوم، وموضوع العلم كذا، والتبادر كما يقولون أمارة الحقيقة[1].

أقول: والحاصل أنَّ المعنى اللُّغوي أوسعُ دائرةً من اختصاصِهِ بالقطعيِّ أو النَّظريِّ، فيبقى المعنى المؤتلفُ هو المعنيُّ هنا، وما أضيفَ إلى التَّفسير منه أخصُّ من العمومِ الآنفِ الذِّكر –كما سيأتي تحقيق ذلك–.

---

(١) مناهل العرفان في علوم القرآن (١/١٣-١٤)، وانظر: حاشية الدسوقي على مختصر المعاني لسعد الدين التفتازاني (ص:١٣٣).

ولكنَّ المعنى الاصطلاحي على قولِ من قال: إنَّه الاعتقادُ الجازمُ المطابقُ للواقعِ، أو هو إدراكُ الشَّيءِ على هو به بَعْدَ زوالِ الخفاءِ عنه ممَّا يؤسِّسُ لبيانِ المعنى المؤتلف من حيث تحقيقُ المرادِ منه.

ومن معاني (العلم) -كما سبق-: اليقين، فهو كذلك: (الاعتقادُ الجازمُ المطابقُ للواقعِ الثَّابت)، أي: الَّذي لا يقبلُ التَّشكيك. ويعرِّفه بعضهم بأنَّه: (علمٌ يورثُ سكون النَّفس وثلج الصَّدر بما علم بعد حيرةٍ وشكٍّ). وبالعلم يصيرُ الشَّيءُ منكشفًا، وهذا يتوافقُ مع مادَّة: (فَسَرَ) حيثُ تدورُ في لغةِ العربِ حولَ معنى البيان والكشف والوضوح مطلقًا —كما سبق- فتأمَّل هذا التَّوافق بين المعنيين فإنَّه من الدَّعائمِ الَّتي تؤسِّس للمعنى المؤتلف مضافةً إلى ما سَبَق.

فاليقينُ ضدُّ الشَّكِّ، والعلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة كان ذلك بعد لبس أو لا، والتبيين علم يقع بالشيء بعد لبس فقط؛ ولهذا لا يقال: تبينت أن السماء فوقي، كما تقول: علمتها فوقي، ولا يقال لله: متبين لذلك. وأما اليقين فهو العلم بالشيء استدلالًا بعد أن كان صاحبه شاكًّا فيه. فلا يقال: تيقنت أن السماء فوقي. فكل يقين علم، وليس كل علم يقينًا. فالعلم هو اعتقاد الشيء على ما هو به على سبيل الثقة، واليقين هو سكون النفس وثلج الصدر بما علم؛ ولهذا لا يجوز أن يوصف الله تعالى باليقين. ويقال ثلج اليقين وبرد اليقين، ولا يقال: ثلج العلم وبرد العلم، وقيل: الموقن العالم بالشيء بعد حيرة الشك، والشاهد أنهم يجعلونه ضد الشك فيقولون: شَكٌّ ويقين، وقلمَّا يقال: شَكٌّ وعلم، فاليقين ما يزيل الشك دون غيره من أضداد العلوم، والشاهد قول الشاعر:

(بَكَى صَاحِبِي لما رأى الدَّرْب دونه***وأيقن أنَّا لاَحِقانِ بقيصرا)[1]

أي: أزال الشك عنه عند ذلك..[2].

(١) البيت لأمرئ القيس من (الطويل). ديوان امرئ القيس (ص:٩٦)، دار المعرفة، بيروت [١٤٢٥هـ].

(٢) الفروق (ص:٣٧٤).

أمَّا العِلمُ بمعنى الإدراك مطلقًا، سواء كان تصوُّرًا أو تصديقًا، يقينيًّا أو غير يقينيٍّ، فإنَّه بهذا المعنى يكون العلم أعم من الاعتقاد مطلقًا. وهو أوسعُ دائرةً كذلك من المعنى المؤتلف من الجزأين.

ولا بد من العلم، وهو لا يكون إلا بالتعلم والبحث والنظر، حتى ترتفع غشاوة الجهل عن الباحث، وتنجلي له الحقائق بارزة. قال أبو بكر النقاش سمي العلم علمًا؛ لأنه علامة يهتدي بها العالم إلى ما قد جهله الناس، وهو كالعلم المنصوب بالطريق[1].

فالعلم في أصل معناه: الاعتقاد الجازم المطابق للواقع، والناشئ عن دليل، وهو يورثُ سكون النَّفس، والاطمئنان وراحة البال؛ لأنه يأتي بعد حيرةٍ وشكٍّ.

وهذا في أصل معناه، ولكنه يطلق على ما دون ذلك، فيطلق تجوزًا على مبادئ العلم، أو على مبادئ علم من العلوم؛ لأنها توصل إلى العلم.

وفي الحديث: ((**إنما العلم بالتعلم**))[2].

قوله: ((إنما العلم)) أي: تحصيله، (بالتعلم) -بضم اللام- على الصواب.

وفي بعض النسخ: (بالتعليم). والمعنى: ليس العلم المعتبر إلا المأخوذ من الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وورثتهم على سبيل التعلم[3].

وقال الشيخ محمد الشنواني رَحِمَهُ اللَّهُ في (حاشيته على مختصر ابن أبي جمرة): "((**إنما العلم بالتعلم**))، "أي: بكون الإنسان يتعلم العلم من غيره من العارفين، وليس العلم بالمطالعة في الكتب"[4].

---

(١) البحر المحيط في أصول الفقه، للزركشي (١/٧٥).

(٢) رواه البخاري في (الصحيح) معلقًا (١/٢٤). قال ابن حجر: إسناده حسن؛ لاعتضاده بالمجيء من وجه آخر. انظر: فيض القدير (٢/٥٦٩)، (٦/٢٤٢)، تغليق التعليق على صحيح البخاري (٢/٧٨).

(٣) انظر: فتح الباري، لابن حجر (١/١٦١)، عمدة القاري شرح صحيح البخاري (٢/٤٢)، فيض القدير (٢/٥٦٩).

(٤) حاشية الشيخ محمد الشنواني على مختصر ابن أبي جمرة (ص:٤٢).

والحاصل أن الأخذ عن العلماء الربانيين يورث استقامة في الفكر والسلوك. وقد روي أن لقمان الحكيم أوصى ابنه، فقال: يا بني جالس العلماء، وزاحمهم بركبتيك؛ فإن الله يحيي القلوب بنور الحكمة كما يحيي الأرض الميتة بوابل السماء[1].

ثالثًا: المعنى المؤتلف من الجزأين:

اختلفَ تعريفُ (التَّفسير العلمي) بين الباحثين في التَّفسير وعلوم القرآن، وقد اطَّلعت على كثيرٍ من هذه التَّعريفات، ولكنَّها لا تخلو من الخلل، أو عدم الضَّبط، ولا أريد أن أثقل على القارئ في مناقشة هذه التّعرَيفات؛ حيث إن موضع الخلل يعلم من خلال تحقيق المعنى المراد، وذكر الضوابط والحدود الفاصلة.

وبادئ ذي بدء فإني أذكر التعريف الذي أراه راجحًا، ثم ألتفت إلى تحقيق المعنى، ومناقشة المعارضين.

التحقيق في التعريف المؤتلف من الجزأين:

أرجِّح في تعريف (التَّفسير العلمي) المؤتلف من جزأين أنَّه (**الكَشْفُ عَنْ وجْهِ الصِّلةِ بينَ الآياتِ القرآنيَّةِ وبينَ مكتشفاتِ العلومِ في ضوءِ ما ثبتتْ صحَّته من نظريَّاتِ العلومِ الكونيَّةِ مِنْ حيثُ دلالتُها على ذلك مِنْ غيرِ تكلُّفٍ، وفقَ ضوابطِ التَّفسيرِ وقواعدِهِ العامَّةِ، على وجْهٍ يَدُلُّ على أنَّ القرآنَ الكريم كلامُ الله الَّذي لا تَنْقَضِي عَجَائِبُه**).

ضوابط وقواعد:

ويتوسَّع فيه بحيثُ يشملُ المسائلَ ذاتِ الرُّجحانِ الظَّني. وغايةُ الأمر أنَّه يلزم عند مجرَّدِ غلبةِ الظَّنِّ ألَّا يَقْطَعَ المفسِّرُ بأنَّ المعنى الَّذي غَلَبَ على ظنِّهِ هو مرادُ الله عَزَّوَجَلَّ من النَّصِ،

---

(١) موطأ الإمام مالك [٣٦٧٠]، الزهد، لابن المبارك [١٣٨٧]. الزهد، لأحمد [٥٥٢].

بل يقولُ ما يُشْعِرُ بِعَدَمِ الجزم، كقوله: المعنى عندي -والله أعلم- وأشباه ذلك من العباراتِ المشعرةِ بعدم القَطْعِ فيما لا قاطع فيه.

وهذا ما أراه أقربُ إلى الصَّوابِ مِنْ كلِّ مَا قِيْلَ مِنْ تَعْرِيفٍ للتَّفسيرِ العِلمِيِّ.

ويَتَقَرَّرُ ممَّا سَبَق:

١ - ليسَ بالضَّرورة أن يكون (التَّفسيرُ العلميُّ) إعجازًا؛ فإنَّ (التَّفسير العلمي) أعمُّ من الإعجاز من وجه، والإعجاز أعم من وجه آخر فبينهما عموم وخصوص من وجه، فكلُّ إعجاز من الآيات ذات الصِّلة تفسيرٌ علميٌّ إذا كان قد اصطبغ بصيغة الإعجاز، واندرج تحت مفهومه، وليس كلُّ تفسير علميٍّ إعجازًا.

فالتفسير العلمي هو الكَشْفُ عَنْ وجْهِ الصِّلةِ بينَ الآياتِ القرآنيَّةِ وبينَ مكتشفاتِ العلومِ في ضوءِ ما ثبتتْ صحَّته من نظريَّاتِ العلومِ الكونيَّةِ أو ما ترجحت صحته من نظريات العلوم الكونية على ما تقدم بيانه. أما الإعجاز العلمي فهو إخبار القرآن الكريم بحقيقة أثبتها العلم التجريبي أخيرًا، وثبت عدم إمكانية إدراكها بالوسائل البشرية، في زمن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٢ – المسائلُ العلميَّة القطعيَّة ذات الصِّلة بنصوص القرآن أو السُّنَّة هي من (التَّفسير العلمي) قولًا واحدًا؛ لتوافقها مع دلالة النص مع عدم إمكانية إدراكها بالوسائل البشرية، في زمن الرسول صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ.

٣ – المسائل النَّظريَّة ذات الرُّجحان الظَّني إنَّما تذكر:

أ- لتوسيع المدلول.

ب- وتُذْكَرُ على أنَّها فروضٌ واحتمالاتٌ يترجَّحُ ثبوتها، فإن آلَ أمرُها إلى القبولِ كانتْ من (التَّفسيرِ العلميِّ)، وإن آلَ أمرُها إلى الرَّفضِ لم تَكُنْ كَذَلك.

وإنْ كانَتْ لا تَدْخُل -قَبلَ القَطْعِ بمدْلُولِها- في التَّعريفِ -كما أَسْلَفْتُ- لكنَّ غَايَةَ الأَمْرِ أنَّها قد تذكر، ولا يقطع المفسِّر بأنَّ المعنى الَّذي غلب على ظنِّه هو مرادُ الله عَزَّوَجَلَّ مِنَ النَّصِّ...الخ.

٤ – لا مَانِعَ مِنْ إطلاقِ مُسمَّى (التَّفسير العلمي) على المسائل النَّظريَّةِ ذاتِ الرُّجحانِ الظَّني تجوُّزًا، ووفقَ منهجٍ واضحِ المعالم، بحيثُ لا يؤثِّرُ بطلانُهَا على قَدَاسَةِ النَّصِّ.

وسيأتي في بيانِ (سببِ التَّسمية) مزيد من البيان في تحقيقُ المعنى المراد، وما يندرجُ تحت هذا المعنى المؤتلف، وما يخرجُ عنه.

المبدأ الثَّاني: موضوع (التَّفسير العلمي):

أمَّا موضوع (التَّفسير العلمي) فهو الآيات القرآنيَّة ذات الصِّلة بحقائق العلوم الكونيَّة كعلم الفلك، والعلوم الطِّبيَّة، والجيولوجيا (علم طبقات الأرض)، وآيات الخَلْق، ونحو ذلك، من حيث دلالتها عليها من غير تكلُّفٍ، وضمن ضوابط وشروط –يأتي بيانها–، سواء في ذلك ما يخصُّ الحقيقة العلميَّة الكونيَّة أو النَّظريَّة على ما تقدم، أو ما يخصُّ النَّص –كما سيأتي–.

والنَّص له من المعنى ما هو ظاهرٌ قريب يفهمه العامي، كما أن له أبعادًا أخرى تأتي في ظلال النص لا تتنافى مع ما يظهر من معنى النظم، يعلمها من رزقه الله عَزَّوَجَلَّ فهمًا ثاقبًا، واطِّلاعًا غائصًا، ونظرًا دقيقًا، ويقال هذا في عموم الآيات ومنها: الآيات الكونية.

ومن رزقه الله عَزَّوَجَلَّ فهمًا وحفظًا، ثم قصَّر في حق نفسه وحق غيره، فاستعمل عقله، وقضى جلَّ وقته فيما لا ينفعه فقد حُرِمَ خيراً كثيراً.

المبدأ الثَّالث: الثَّمرة:

إنَّما تطلب الثَّمرة لكلِّ علمٍ حتَّى لا تكون دراسته، وسبرُ أغواره، وتمحيصُ مسائله جُهْدًا ضَائعًا من الباحثين في هذا المجال؛ فإن الباحث عن الحق إنما يركز جهده، ويستنفد طاقته فيما ينفعه في دينه ودنياه.

ويدلُّ ذلك على مدى عناية الباحثين في (التَّفسير وعلوم القرآن) بتجليةِ حقائقِ هذا العلم، ولا سيَّما أنَّه قد أَصْبَحَ مَرْتعًا لكثيرٍ من أصحابِ العلومِ الأخرى من الباحثينَ في علوم الطَّبيعةِ والطِّبِ والفلكِ والجيولوجيا ...الخ –كما سبق–. فربَّما يقتحمون أسوار التَّأويل

على غير دراية منهم بالأصول والقواعد، فلذلكَ ينحرفونَ عن الجادَّة، ويَقعُونَ في الشَّططِ والإِسفاف.

فكان لزامًا عليهم أن يرجعوا فيما ظهر لهم إلى أهل العلم بالشَّريعة أو التَّفسير، وقد قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لا تَعْلَمُونَ﴾ [النّحل:٤٣]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ۝٨٢ وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوِ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٢- ٨٣].

وينبغي لكلِّ باحث في العلومِ التَّجريبيَّة أَنْ يَحْتَرزَ عن (غرورِ العلم)، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء:٨٥]، وقال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر:٨٣]، ولا يَكْتَمِلُ بَحْثُه إلَّا من خلال هذه الموازنة بين مقتضياتِ هذه العلوم، ومقتضياتِ العلومِ الشَّرعيَّة.

والحاصلُ أنَّ ثمرةَ هذا العلمِ يمكن إيجازُها فيما يلي:

١ – إظهارُ إعجازِ القرآن.

٢ – لفتُ أنظارِ المسلمينَ إلى التَّدبُّرِ والتَّأمُّلِ في نصوصِ القرآنِ الكريم، فيزدادُ المؤمنُ يقينًا وبصيرةً، ويدفعُ غيرَ المسلمِ إلى النظر والإيمان.

٣ – التفسير العلمي وسيلةٌ من وسائلِ الدَّعوة بالحكمة.

٤ – بيانُ صلاحيةِ النَّصِّ لكلِّ زمانٍ ومَكَانٍ.

٥ – بيان عناية الباحثين في التفسير وعلوم القرآن والعلوم الكونية بتجليةِ حقائقِ هذا العلم وتنقيته، والتدليل على أنه من وسائل الدعوة والإقناع، والتوسع في مفهوم النص.

٦ – التحذير من المضلِّين الذين يحرفون الكلم عن مواضعه، ويضعون النص في غير مكانه، فيحملونه ما لا يحتمل، فيسيئون وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعًا.

المبدأ الرابع: فضله:

التفسير العلمي هو أحد فروع علم التفسير فيقال في فضله ما قيل في فضل التفسير. والشيء إنما يفضل بقدر ما لغايته من الفضل، وقد عُلمت الغاية من تحرير ثمرته.

أمَّا فضله من حيث كونه فرعًا من فروع علم التفسير فيقال فيه ما قيل في فضل أصله.

المبدأ الخامس: نسبته إلى غيره من العلوم:

التَّفسيرُ العلميُّ لونٌ من ألوانِ التَّفسيرِ يخضعُ لضوابِطِه وأصوله، وربَّما كان فيه التَّوسُّعُ في المدلولِ الَّذي لا يخرج عمَّا تحتمله الآية، ولكنَّه يضفي بُعْدًا لمفهوم النَّص.

ولما كانتْ أبحاثُ الإعجازِ العلميِّ متعلِّقةً بالتَّفسيرِ العلميِّ للآياتِ الكونيَّة، فهي فرعٌ من فروعِ التَّفسير، وإن كانت متعلِّقةً بالحديث الشريف فهي فرع من علومه.

فالنِّسبةُ بينه وبينَ سائرِ العلومِ هي نسبةُ العمومِ والخصوصِ الوجهي.

يقول الإمامُ محمَّد الطَّاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "إنَّ عدم تكلُّم السَّلفِ عليها إن كان فيما ليس راجعًا إلى مقاصده فنحن نساعد عليه، وإن كان فيما يرجع إليها فلا نسلِّم وقوفهم فيها عند ظواهرِ الآيات، بل قد بيَّنوا وفصَّلوا وفرَّعوا في علومٍ عنوا بها، ولا يمنعنا ذلك أن نقتفي على آثارهم في علوم أخرى راجعة لخدمة المقاصد القرآنيَّة، أو لبيان سعة العلوم الإسلاميَّة، أمَّا ما وراء ذلك، فإنَّ كان ذكره لإيضاح المعنى فذلك تابع للتَّفسير أيضًا؛ لأنَّ العلومَ العقليَّة إنما تبحث عن أحوالِ الأشياءِ على ما هي عليه، وإن كان فيما زَادَ على ذلك فذلك ليس من التَّفسير، لكنَّه تكملة للمباحث العلميَّة، واستطراد في العلم لمناسبة التَّفسير؛ ليكون متعاطي التَّفسير أوسعَ قريحة في العلوم"[1]. وسيأتي تمام قول الإمام محمَّد الطَّاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ.

المبدأ السَّادس: الواضع:

لَقَدْ تناولَ علماءُ التَّفسيرِ والباحثونَ المتقدِّمونَ في علوم القرآنِ بعضَ موضوعاتِ هذا الفنِّ، ولكنَّه لم يُعْرَف بهذا الاسمِ إلَّا في العصور المتأخِّرة، وعلى ذلكَ فإنَّ مردَّ الكثيرِ من أصول هذا الفنِّ إلى الَّذينَ بدأُوا بتأصيلِ علوم التَّفسير، ووضعِ ضوابطَ له من المتقدِّمين، فلا

---

(١) التَّحرير والتَّنوير، محمد الطاهر بن بن عاشور (١/٤٥).



يكادُ يخلو كتابٌ في علومِ القرآن، أو تفسيرٌ من ذكر بعض هذه القواعد. وقد استفادَ المتأخّرونَ وزادوا بناءً على ما قد استجدَّ من ائتلاف المعنى الاصطلاحي للتَّفسير العلمي كعَلَمٍ لِلَوْنٍ مُسْتَقِلٍ من ألوان التفسير.

قال الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (التَّفسير والمفسِّرون): "ولو أنَّا تتبعنا سلسلةَ البحوثِ التَّفسيرية للقرآن الكريم، لوجدنا أنَّ هذه النَّزعة -نزعة التَّفسير العلمي- تمتدُّ من عهد النَّهضة العلميَّة العباسيَّة إلى يومنا هذا، ولوجدنا أنها كانَتْ في أوَّل الأَمْرِ عبارة عن محاولاتٍ يُقصد منها التَّوفيقُ بينَ القرآن، وما جَدَّ من العلوم، ثم وُجِدت الفكرة مركَّزةً وصريحةً على لسان الإمام الغزالي، وابن العربي، والمرسي، والسُّيوطي، ولوجدنا أيضًا أنَّ هذه الفكرة قد طُبِّقتْ عِلميًّا، وظهرتْ في مثل محاولات الفخر الرَّازي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ضمن تفسيره للقرآن. ثمَّ وُجِدت بعد ذلك كتب مستقلَّة في استخراج العلوم من القرآن، وتتبع الآيات الخاصَّة بمختلف العلوم، وراجت هذه الفكرة في العصر المتأخِّر رواجًا كبيرًا بين جماعة من أهل العلم، ونتج عن ذلك مؤلَّفات كثيرة تعالج هذا الموضوع، كما أُلِّفت بعض التَّفاسير الَّتي تسيرُ على ضوء هذه الفكرة"[(١)].

المبدأ السَّابع: التَّسمية:

إنَّ إطلاقَ مسمَّى: (التَّفسير العلمي) على لونٍ خاصٍّ من ألوانِ التَّفسيرِ هو إطلاق واصطلاحٌ حَادِثٌ لم يَعْرِفْه السَّابقون، فَهَلْ مِنْ محذورٍ في إطلاقِ مثل هذا الاصطلاح؟

وهنا أقول: إنَّ إطلاقَ مثل هذا الاصطلاح على لون خاصٍّ من ألوان التَّفسير ينبغي أَنْ يَكونَ ضِمْنَ ضوابطَ وشروط محدَّدة يأتي بيانها في هذه الدِّراسة.

وهو مصطلحٌ مؤتلفٌ من اجتماع مدلولين، هما:

١ – المدلولُ الشَّرعيُّ.

٢ – المدلولُ المادِّيُّ الَّذي عبَّر عنه من كَتَبَ في هذا المجال بمصطلح: (التَّفسير العلمي).

---

(١) التَّفسير والمفسِّرون (٢/٣٥٥- ٣٥٦)..

وحيث إنَّ إطلاق مفهوم العلم، أو قولنا: (العلمي) أوسعُ دائرةً من المعنى المؤتلف من الجزأين الذي يفيد تقييد (العلمي)، فكما قيِّد التفسير بكونه علميًّا، فقد قيِّد العلمي منه بكونه مختصًّا بالنَّظريَّات أو الحقائق العلميَّة الماديَّة الكونيَّة، فهو كذلك أوسعُ دائرةً من اختصاصه بالنَّظريَّات أو الحقائق العلميَّة الماديَّة الكونيَّة، ثم قيِّد بالحقائق العلميَّة الماديَّة الكونيَّة فحسب دون النظريَّات –كما سيأتي بيان ذلك–.

وبناء على ذلك يكون ما أطلقناه هنا ليس جاريًا على الحقيقة وإنما على المجاز المرسل على النحو التالي:

الانتقال من التقييد بمعنى من المعاني إلى ما يشملها بعلاقة التقييد(١)، ثم الانتقال من الإطلاق إلى التقييد بعلاقة الإطلاق، وذلك باعتبار المعنى المنتقل عنه. ثم انقلنا من تقييد إلى إطلاق بعلاقة التقييد، ثم من إطلاق إلى تقييد بعلاقة الإطلاق باعتبار المعنى المنتقل عنه.

وبناءً على ما سبق بيانه لا يجوز تقسيم الآيات إلى ما كان منها علميًّا أو غيرَ علميٍّ، ويقصد من العلميِّ ما كان متوافقًا مع النَّظريَّات أو الحقائق الماديَّة، كما لا يجوز إطلاق هذا المصطلح المؤتلف دون بيانٍ أو ضبطٍ، أو تحديد لمصطلحاتِ البحث، وذلك لسببين:

الأوَّل: إنَّ ما يفهمُ من هذا الإطلاق لا يُعْرَفُ إلَّا في عُرْفِ العلمانيِّين، وذلك أنَّ العِلْمَ له جوانب ومفاهيم متعدِّدة لا يصحُّ أن يُقْتَصَرَ مِنْهَا على ما كان متوافقًا مع الحقائقِ أو النَّظريَّاتِ العلميَّةِ الماديَّةِ الكونيَّة.

الثَّاني: إنَّ مِثْلَ هذا الاصطلاح –وإن كان يعرف عند البعض عُرْفًا فإنَّه– اصطلاح مُوهمٌ بأنَّ ما لم يكن من الآياتِ على هذه الصِّفةِ فهو ليس عِلْميًّا، وهو فهمٌ قبيح لم يقل به أحد.

ومن هنا كان لزامًا على كلِّ باحثٍ في هذا المجال أن يَشْرَعَ أوَّل ما يَشرَع في تحديدِ مصطلحاتِ البحث، وأن يبيِّن أنَّه لا مشاحَّة في الاصطلاح إذا كان مقيَّدًا بمنهجٍ عِلْمِيٍّ محدَّدِ المعالم، وضمن الشُّروط الَّتي يعرفها المتخصِّصون في هذا المجال، أو يُطْلِقَ على هذا

(١) ينظر تحقيق المعنى قبل التضايف.



اللَّون من ألوان التَّفسير إطلاقًا غيرَ موهمٍ، كَأَنْ يقولَ – مثلًا -: (الحقائقُ العلميَّة الكونيَّة في النُّصوصِ القرآنيَّة)، أو يقول: (علم الأجنَّة في القرآن والسُّنة)..-مثلًا- ونحو ذلك.

تحقيق الشَّيخ محمَّد الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ وتعقيبنا عليه:

وتحقيقُ الشَّيخ هنا ليسَ من قبيل إنكارِهِ للتَّفسيرِ العِلميِّ، وإنَّما من حيثُ تحقيقُ المسمَّى.

يقولُ الشَّيخُ محمَّدُ الغزاليُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: إنَّ القَوْلَ بالإعجازِ العِلْمِيِّ في القرآنِ الكريم قولٌ يحملُ الكثيرَ من المخَاطِرِ والمجازَفَاتِ إذا نظرنا لبعضِ الإشاراتِ العلميَّة الَّتي وردت في القرآن بمقابل ما وَصَلَ إليه العلمُ الحديث. فالكلامُ عن مراحلِ الخلق وتطوُّر الأجنَّة وما إلى ذلك ممَّا أثبته العلم بعد آماد، لا شكَّ أنَّه يدلُّ دلالة واضحة على أنَّ القرآن الكريم الَّذي أخبر بهذا ضمن الظُّروف العلميَّة السَّائدة هو من عند الله عَزَّوَجَلَّ، ولكن أن يصل الأمر إلى تسميته إعجازًا أظنُّ أنَّ ذلك يحمل كثيرًا من المجازفة، وقد يكون التَّعبير الأمثل عن ذلك أنَّه من (دلائل النُّبوَّة).

قال: أمَّا أن يسمَّى إعجازًا علميًّا بمعنى استمرار الإعجاز وخلوده فتلك قضيَّة غير دقيقة، وإن كان معجزًا في وقته، وأنَّ محلَّ القرآن الكريم هو الإنسان ابتداءً، والارقاء به، ومجال الإنسان هو العلم والكشف والاختراع لأداء الاستخلاف الإنساني، وعمارة الأرض بالعلم.

وهو تحقيقٌ لا يُستَغْنى عنه، قد أَهْمَلَه كثيرٌ من البَاحثين..

ثمَّ بدأ يؤسِّسُ لما ذكره، حيثُ قال:

مَا هو الإِعجاز؟ الإعجازُ أن يعجز الإنسان عن الإتيان بمثل هذا، هم عجزوا عن الإتيان بآياتٍ تدانيه. الخلود يعني عجز البشر عن الوصول إلى ما وصل إليه القرآن الكريم من الحقائقِ والقوانينِ العِلميَّة، وما إلى ذلك.

وإذا سلَّمنا بأنَّ هناك شيئًا من الإِعجازِ العلمي لكنَّ العِلْمَ الآن قد وَصَلَ إلى مَا وَصَلَ إليه، أثبت ما وصل إليه، وأصبح ما أثبت القرآن غير معجز لعالم اليوم.

لقد استطاع العلم كشف آفاق تجاوزت ما ورد من إشارات علميَّة في القرآن الكريم؛ لأنَّ ما جاء به القرآن الكريم كان معجزًا في عصر معيَّن، ولا يمكن أن نحكم بإعجازه إلَّا من خلال ذلك العصر.

أمَّا اليوم فقد تجاوز العلم تلك الآفاق ممَّا يدفعنا إلى القول بأنَّ هذه الآيات ليست معجزة لعالم اليوم، وأنَّه كانت معجزة لعالم الأمس. والقرآن الكريم معجزة لها صفة الخلود، فلماذا لا نقول: إنَّ هذا من دلائل القرآن الكريم؟

وقد يكون من المفيد التَّفريق بين (دلائل النُّبوَّة)، و(الإعجاز)..الإعجاز هو الأمر الَّذي لا يستطيع النَّاس الإتيان بمثله، فهو أمرٌ خارقٌ للعادة يعجز النَّاس عن الإتيان بمثله في كلِّ العصور.

ثمَّ قال: إنَّه دليل صدق الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ونبوَّته، ودليل مصداقيَّة القرآن الكريم، أمَّا تسميته: (إعجازًا) فهذا ما أتوقَّف عنده؛ لأنِّي أرى ذلك يتعارض مع خلود المعجزة[1].

أقول: وسواء قلنا إنَّه معجزةٌ لعَالَمِ اليوم، أو قلنا: إنه من دلائل النبوَّة فإنَّما هو اختلافٌ في التَّسميةِ والاصطلاحِ مع الاتِّفاقِ على كونِهِ بُرْهَانًا وحُجَّة من حيثُ خَرْقُهُ للعَادَةِ والمأْلُوف بكشفُ ما لا يمكن كشفه إلَّا باستخدام وسائل الكشف من غير استخدامها؛ إذ لم تكن متوفِّرة، ولم تكن المكتشفات قريبة من العهد الَّذي نزلت فيه نجوم القرآن.

وهنا أعرض قولًا لأستاذنا العلَّامة إبراهيم خليفة رَحِمَهُ ٱللَّهُ، حيث يقول: إنَّ الإعجاز العلمي ليس في إيراد الظَّاهرة، بل في طريقة حصولها لو كان. وإنَّ الآيات المشيرة إلى الإعجاز من المكتشفات من آيات الإخبار الإشاري إلى ما كان غيبًا وتحقَّق، فتبقى داخلة في أحد وجوه الإعجاز[2]. وقال أستاذنا العلامة عبد الغفور محمود مصطفى جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "هو التفسيرات التي تكشف في بعض الآيات معاني وإشارات لم تكن معروفة من قبل، ولا كان في الإمكان معرفتها؛ لأنها نتيجة ما تم من كشف علمي وتقدم فيما يسمى بالعلوم

---

(١) انظر: كيف نتعامل مع القرآن، للشَّيخ محمَّد الغزالي (ص:١٣٨-١٤٠).

(٢) نقل قوله أستاذنا الدُّكتور عبد الغفور محمود مصطفى جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في المؤتمر العالمي لبديع الزَّمان النَّورسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ، تجديد الفكر الإسلامي في القرن العشرين (ص:٣٥٨).



الحديثة، وصارت هذه المعاني والإشارات العلمية القرآنية وجهًا من وجوه إعجاز القرآن الكريم"[1].

وقد يقال: يصلح ذلك باعتبار المخاطَبين المشافهين بالخطاب وقت النُّزول على سبيل الحقيقة، وعلى غيرهم ممَّن قد انكشف لهم ذلك وتبيَّن فيصحُّ لا على سبيل الحقيقة، وإنَّما على سبيل المجاز.

ومما يُرجِّح ما قاله الشيخ الغزاليُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ أمران:

الأوَّل: تعجيز المخاطَبين –والحالة هذه– ليس مقصودًا من ظاهر الخطاب.

كما أنَّ (التَّفسير العلميُّ) أعمُّ من الإعجاز من وجه، ولأنَّ المقصود أسمى من ذلك، فإنَّ مفهوم الآيات ذات الصِّلة بالظَّواهر العلميَّة تعطي مفاهيمَ متعدِّدة تتناسبُ مع ثقافاتِ البشر، حتَّى أنَّ العاميَّ ليفهم المعنى القريب الَّذي يتناسب مع حاله، والمتبحر يدرك أبعادًا أخرى للنَّص. وهذا مسلَّم به.

الثَّاني: القولُ بخلودِ المعجزة.

أقول: فإن أراد أن ذلك المعنى الاصطلاحي لا يجوز عنده العدول عنه إلى معنىً هو أضيق دائرة منه كأن يطلق على ما كان مختصًّا بالخطابِ الشِّفاهِيِّ يكون بذلك قد ناقض نفسه، فنستطيع والحالة هذه أن نلزمه بعين ما التزم من كتابه نفسه فضلًا عن كتبه الأخرى، فما جوابه عن إطلاق مسمَّى (الإعجاز) على ما حقَّق أنَّه من (دلائلِ النُّبوَّة) فهو جوابنا، وهو سؤال مشترك الإلزام. فالمنع دونه خَرْط القَتادِ. ولكن الشيخ رَحِمَهُ ٱللَّهُ لم يرد ذلك – أعني: عدم صحة العدول إلى معنى أضيق– كما يدل على ذلك قوله في موضع آخر: إن اعتبرت كون عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ شفى مريضًا فذلك من الإعجاز، وكون هذا المريض يشفى بالعلاج بأدوية الآن؛ فهذا لا يبطل إعجاز عيسى عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ.

ثم تقسيمه المعجزة إلى نوعين: معجزة مستمرَّة، دائمة، وغير مرتبطة بأشخاص الأنبياء..خالدة مجرَّدة عن حدود الزَّمان والمكان سيبقى النَّاس عاجزين عن الإتيان بمثلها

---

(١) التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد (ص:٧٨١).

حتَّى يوم القيامة، وهي القرآن، ومعجزة مجسدة مادِّيَّة مرتبطة بأشخاص الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وجدت بوجودهم وانتهت بوفاتهم[1]. فلا شك أنه يعني الأولى فيما سبق من كلامه.

والحقيقة أن هذه اصطلاحات وإطلاقات صحيحة، فلا مشاحة في الاصطلاح. وإنما يعلم ذلك بتحقيق معنى الإعجاز، وهو يتحقق بشروط ثلاثة:

١ – التَّحدي، أي: (طلب المباراة والمعارضة)[2].

٢ – أن يكونَ الدَّافعُ إلى ردِّ التَّحدي قائمًا.

٣ – أن يكونَ المانعُ منتفيًا. وهذه الشروط الثلاثة قائمة في الشفاهي، فيبقى داخلًا في أحد وجوه الإعجاز العلمي إن اصطبغ بصبغته كما حققنا ذلك من قبل. كما (الإعجاز) من حيث معناه اللغوي هو نسبة العجز إلى الغير[3]، قال رَحِمَهُ اللَّهُ: ﴿أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ هَذَا الْغُرَابِ فَأُوَارِيَ سَوْءَةَ أَخِي فَأَصْبَحَ مِنَ النَّادِمِينَ﴾ [المائدة:٣١]. وهو قائم في المخاطَب -بفتح الطاء المهملة- المشافه بالخطاب.

ولكنَّ الشَّيخ الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ وإن كان منه هذا التَّحقيقُ لمعنى الإعجاز، إلَّا أنَّه قد يتوسَّع في معنى الإعجاز –كما ذكرتُ- تجوُّزًا، فيطلق مسمَّى (الإعجاز) على ما حقَّق أنَّه من (دلائلِ النُّبوَّة).

ولا يرى أنَّ في ذلك من الحرج أو التَّعارض بعد أن حقَّق المعنى المقصود فقد أطلق في كتابه نفسه مسمى: (الإعجاز) على ما حقق أنه من (دلائل النبوة) حيث يقولُ في موضع آخر في معرض ردِّه على الشَّاطبيِّ في إنكارِهِ (التَّفسيرَ العلميَّ)، وقولِ الشَّاطِبِيِّ رَحِمَهُ اللَّهُ عن الشَّريعة: إنَّها أميَّة[4]، ونقد العلَّامة محمَّد الطَّاهر بن عاشور للشَّاطبي: "الشَّريعة ليست أميَّة، ولكنَّها إنسانيَّة وراقية جدًّا..يكفيني أنَّ القرآن الكريم قد تكلَّم منذ (خمسة عشر) قرنًا عن أبعاد الكون، وقال عن النُّجوم: ﴿فَلَا أُقْسِمُ بِمَوَاقِعِ النُّجُومِ ۝٧٥ وَإِنَّهُ لَقَسَمٌ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمٌ ۝٧٦﴾ [الواقعة:٧٥-٧٦]. فالمنزل هنا من غير شكٍّ هو الَّذي تكلَّم هذا الكلام..الآن، أبعاد

---

(١) سيأتي تمام قوله.

(٢) انظر: مقاييس اللُّغة، لابن فارس، مادَّة: (حدا) (٣٥/٢)، والعين، مادَّة: (حدو) (٢٧٩/٣).

(٣) انظر: لسان العرب، مادَّة: (عجز) (٣٦٩/٥)، وكذلك في (الصِّحاح)، للجوهريِّ (٨٨٣/٣).

(٤) سيأتي تمام قول الشَّاطبي، وتعقيب العلاَّمة محمَّد الطَّاهر بن عاشور عليه.

الكون، والأرقام الفلكيَّة تُعجز الخيال. إن اعتبرت كون عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ شفى مريضًا فذلك من الإعجاز، وكون هذا المريض يشفى بالعلاج بأدوية الآن؛ فهذا لا يبطل إعجاز عيسى عَلَيْهِ السَّلَامُ، هذا صحيح..لكن نحن نقول بأنَّ المعجزة نوعان: معجزة مستمرَّة، دائمة، وغير مرتبطة بأشخاص الأنبياء..خالدة مجرَّدة عن حدود الزَّمان والمكان سيبقى النَّاس عاجزين عن الإتيان بمثلها حتَّى يوم القيامة، وهي القرآن، ومعجزة مجسدة مادِّيَّة مرتبطة بأشخاص الأنبياء عَلَيْهِمُ السَّلَامُ وجدت بوجودهم وانتهت بوفاتهم[1].

سلمنا، ولكن الأمر فيه سعة، ولا يخرج عن كونه تحقيقًا في الاصطلاح، فهو عندما يحقق ذلك لا ينكر ما يتضمَّنه من المعنى الَّذي يقرُّوه الآخرون بتسمية أخرى.

فلا ضير إن قلنا: إنه من ضروب الإعجاز كما هو التحقيق، أو قلنا: إنه من دلائل النبوة على ما حقق الشيخ الغزالي رَحِمَهُ اللَّهُ إذا كان يقصد أنَّ القرآن الكريم كلام الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ الذي لا تنقضي عجائبه.

والتحقيق أنه من الإعجاز كما سيأتي مبينًا من تحقيق مسمى الإعجاز، وبيان ما يندرج تحته.

وتسمَّى المعجزة بهذا الاسم؛ لأنَّ البشر يعجزون عن الإتيانِ بمثلها؛ لأنَّها أمرٌ خارقٌ للعادة، خارجٌ عن حدود الأسباب المعروفة، وإعجاز القرآن عمومًا معناه: إثبات عجز البشر متفرِّقين ومجتمعين عن الإتيان بمثله، وليس المقصود من (إعجاز القرآن) هو تعجيز البشر لذات التَّعجيز، أي: تعريفهم بعجزهم عن الإتيان بمثل القرآن؛ فإنَّ ذلك معلومٌ لدى كلِّ عاقل، وإنَّما الغرض إظهار أنَّ هذا الكتاب حقٌّ، وأنَّ الرَّسول الَّذي جاء به رسول صادق، وإثبات أنَّ ما جاء به الرُّسل عَلَيْهِمُ السَّلَامُ إنما هو بوحي من الله عَزَّوَجَلَّ، فالمعجزات براهين من الله عَزَّوَجَلَّ إلى عباده بصدق رسله وأنبيائه عَلَيْهِمُ السَّلَامُ[2].

يقال: (أعجزه الشَّيء): عجز عنه. وقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالَّذِينَ سَعَوْا فِي آيَاتِنَا مُعَاجِزِينَ أُولَـٰئِكَ أَصْحَابُ الْجَحِيمِ﴾ [الحج:٥١]، معناه: ظانِّين أنَّهم يعجزوننا؛ لأنَّهم ظنُّوا أنَّهم لا

---

(١) كيف نتعامل مع القرآن، للشَّيخ محمَّد الغزالي (ص:١٤٠).

(٢) انظر: التِّبيان في علوم القرآن، للصَّابوني (ص:٩٣)، وانظر: البحر المحيط، للزركشي في كلام مطوَّل (١/٣٥٧)، (٢/٩٥-١٠٤).

يبعثون، ولا جنَّة ولا نار. وقيل في التَّفسير: معاجزين: معاندين. وفي التَّنزيل: ﴿وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الأَرْضِ وَلا فِي السَّمَاءِ﴾ [العنكبوت:٢٢] وانظر: [الشورى:٣١]. قيل معناه: ما أنتم بمعجزين في الأرض، ولا أهل السَّماء بمعجزين. وقيل: معناه: وما أنتم بمُعجزين في الأرض، ولا لو كنتم في السَّماء، وليس يُعْجِز الله عَزَّوَجَلَّ خلق في السَّماء ولا في الأرض، ولا ملجأ منه إلا إليه[1].

قال الطَّبريُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في تفسير قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الحج:٥٢]: "وذلك أنَّ من عجز عن آيات الله عَزَّوَجَلَّ، فقد عاجز الله عَزَّوَجَلَّ، ومن معاجزة الله عَزَّوَجَلَّ التَّعجيز عن آيات الله عَزَّوَجَلَّ، والعمل بمعاصيه وخلاف أمره، وكان من صفة القوم الَّذين أنزل الله هذه الآيات فيهم أنهم كانوا يبطِّئون النَّاس عن الإيمان بالله عَزَّوَجَلَّ، واتِّباع رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، ويغالبون رسول الله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ، يحسبون أنَّهم يعجزونه ويغلبونه، وقد ضمن الله عَزَّوَجَلَّ له نصره عليهم، فكان ذلك معاجزتهم الله عَزَّوَجَلَّ. وأمَّا (المعاجزة) فإنها المفاعلة من العجز، ومعناه: مغالبة اثنين، أحدهما صاحبه أيهما يعجزه فيغلبه الآخر ويقهره. وأمَّا (التعجيز): فإنَّه التَّضعيف، وهو التَّفعيل من العجز"اهـ[2].

والحاصلُ أنَّ معنى (إعجاز القرآن): عجز الإنس والجنِّ عن الإتيان بمثله، فكلمة (إعجاز) مصدر، وإضافتها إلى القرآن من إضافة المصدر إلى فاعله، فكأنَّ التَّقدير: أعجزَ القرآنُ النَّاس عن الإتيان بمثله. والتَّعجيز مشتقٌّ من مادَّة: (عجز)، وهو من النِّسْبَة إلى العَجْزِ. يقال: عَجَّزَ فلانٌ رأْيَ فلان، إذا نسبه إلى العَجْز. فهو التَّفعيل من العجز. ومُعجِزَة القرآن ما أَعْجَزَ به الخصمَ عند التَّحدِّي. ولكن يبقى النَّظر هل التَّعجيز مقصود لذاته، أم أنَّه لبيان أنَّ القرآن حقٌّ، وأنَّ ما جاء به الرَّسول صدقٌ؟ والجواب: لا شكَّ أنَّ التَّعجيز المذكور ليس مقصودًا لذاته، بل المقصود لازمه، وهو إظهار أنَّ هذا الكتاب حقٌّ، وأنَّ جاء به الرَّسول صدقٌ..

---

(١) لسان العرب، مادَّة: (عجز) (٣٦٩/٥). وينظر: معاني القرآن، للفرَّاء (٣١٥/٢)، معاني القرآن، للأخفش (ص:٥٥٦)، معاني القرآن وإعرابه، للزَّجاج (١٦٥/٤)، تفسير القرطبي (٧٨/١٢-٧٩).

(٢) تفسير الطَّبري (١٨٦/١٧).

وقد عرَّف القاضي عبد الجبار رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإعجاز بقوله: فمعنى قولنا في القرآن الكريم: "إنه معجِز: أن يتعذَّر على المتقدِّمين في الفصاحة فعل مثله، في القدر الذي اختصَّ به"[(١)].

وعرفه الأستاذ الدكتور فهد الرومي بأنه: "عجز المخاطبين بالقرآن وقت نزوله ومن بعدهم إلى يوم القيامة عن الإتيان بمثل هذا القرآن، مع تمكنهم من البيان، وتملكهم لأسباب الفصاحة والبلاغة، وتوفر الدواعي، واستمرار البواعث"[(٢)].

وعرفه أستاذنا الدكتور محمد سالم محمد بأنه: تمتع البنية القرآنية بطاقات وخصوصيات خارجة عن طوق البشر، وعن طوق رسول الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ نفسه، ومن ثم لا يكون إلا من خالق القوى والقُدَر.

وقال الأستاذ مصطفى صادق الرافعي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "وإنما الإعجاز شيئان: ضعف القدرة الإنسانية في محاولة المعجزة ومزاولتها على شدة الإنسان واتصال عنايته، ثم استمرار هذا الضعف على تراخي الزمن وتقدمه، فكأن العالم كله في العجز إنسان واحد ليس له غير مدته المحدودة بالغة ما بلغت"[(٣)].

وقال الشيخ مناع القطان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: المراد بالإعجاز: إظهار صدق النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ في دعوى الرسالة بإظهار عجز العرب عن معارضته في معجزته الخالدة -وهي القرآن- وعجز الأجيال بعدهم[(٤)].

وهو من التعريف باللازم[(٥)]، وذلك أن القرآن قد سما في علوه إلى شأو بعيد بحيث تعجز القدرة البشرية عن الإتيان بمثله، سواء كان هذا العلو في بلاغته، أو تشريعه، أو مغيباته.

---

(١) المغني في أبواب التوحيد والعدل، إعجاز القرآن (٢٢٦/١٦).

(٢) دراسات في علوم القرآن الكريم (ص: ٢٦٣).

(٣) إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، مصطفى صادق الرافعي (ص:٩٨).

(٤) مباحث في علوم القرآن (ص:٢٦٥).

(٥) التعريف باللازم شرطه اللزوم البين من حيث هو لازم، وإلا يلزم الدور. انظر: البحر المحيط في أصول الفقه (١١/٧).

والقرآن هو المعجزة الكبرى الَّتي تحدَّى الله عَزَّوَجَلَّ بها النَّاس أجمعين، يأتي به نبيٌّ أميٌّ لا يعرف القراءة والكتابة..، ولم يتَّصل بأحد من علماء أهل الكتاب حتَّى يطلع على أنباء الأمم وأخبار السَّابقين، متحدِّيًا أئمّة الفصاحة، وفرسان البلاغة، وطلب منهم معارضة القرآن الكريم بعباراتٍ قويّة، ولهجاتٍ واخزة تستفزُّ العزيمة، وتدفع إلى المباراة. وأمَّا أسلوب القرآن الكريم في التَّحدي فقد تنزَّل معهم من التَّحدي بجميع القرآن إلى التَّحدي بعشر سور مثله، ثمَّ إلى التَّحدي بسورة واحدة من مثله، وهم واجمون لا ينبسون ببنت شفة، وهم رغم هذا التَّحدي ينتقلون من عجز إلى عجز.."(١).

و(التَّفسير العلمي) ليسَ بالضَّرورة أن يكون إعجازًا؛ فإنَّ (التَّفسير العلمي) أعمُّ من الإعجاز من وجه، والإعجاز أعم من وجه آخر فبينهما عموم وخصوص من وجه، فكلُّ إعجاز من الآيات ذات الصِّلة تفسيرٌ علميٌّ إذا كان قد اصطبغ بصيغة الإعجاز العلمي، واندرج تحت مفهومه، وليس كلُّ تفسير علميٍّ إعجازًا.

المبدأ الثَّامن: الاستمداد:

أمَّا استمداده فمن العلومِ الكونيَّةِ كعلومِ الطَّبيعةِ والطِّبِ والفلكِ والجيولوجيا..الخ، مع ردِّ ما يتَّفق منها مع النُّصوص إلى ضوابط علوم التَّفسير والقرآن.

المبدأ التَّاسع: حكم الشَّارع:

يتفرَّعُ الحكمُ عليه إلى ما يلي:

أولًا: حُكْمُ الاشتغالِ به، وذلكَ ممَّا يتعلَّقُ بالمفسِّر:

أمَّا حُكْمُ الاشتغال به فهو فرض كفاية؛ لأنَّه مِنْ فروعِ علمِ التَّفسير. هذا من حيث سبر أغواره، ودراسة مسائله، أما النظر والتأمل فهو متعين على المكلَّف فيما يدخل في وسعه، لكن التوسع في جانب من جوانب الإعجاز أو في باب من علوم القرآن أو فرع من فروع علم التفسير كفائي. والحاصل أن حكمه كحكم التفسير في الجملة.

---

(١) بتصرُّفٍ عن (التِّبيان في علوم القرآن) (ص:٩٣–٩٤)..

والشَّارع يحثُّ على تدبُّر آياتِ الله عَزَّوَجَلَّ في كَوْنِهِ وفي مخلوقاتِهِ، فإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ قد وعد بأن يَكْشِفَ للنَّاس عامّةً، وللعلماء خاصّةً حقيقةَ ما في الكون من آياتٍ بيِّنةٍ لتكونَ حجَّةً وبرهانًا -كما سبق- وأَمَرَ بالنَّظرِ بما في السَّمواتِ والأرضِ، فقال: ﴿قُلِ انْظُرُوا مَاذَا فِي السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ﴾ [يونس:١٠١]. ومن النَّظرِ والتَّدبُّرِ: التَّأمُّلُ في التَّوافقِ بينَ الحقائقِ العلميَّة الكونيَّةِ وبينَ دلالاتِ الآياتِ القرآنيَّة.

ثانيًا: الحكم على مسائله إجمالًا وعلى ما يَرِدُ من أرباب العلوم الأخرى:

١ – الحكم على مسائله إجمالًا:

أما الحكمُ على مسائِلِهِ إجمالًا فهو كذلك من فروض الكفاية على من يملك أهلية الحكم. كما هو الحال فيمن ردَّ التفسير العلمي جملة، ومن قَبِلَه من العلماء والمحققين بضوابط وشروط كما سيأتي تحقيق ذلك، ولكل وجهة.

٢ – الحكم على ما يَرِدُ من أرباب العلوم الأخرى:

أما حُكْمُ النَّظرِ فيما يَرِدُ مِنْ أَرْبَابِ العلومِ الأخرى مِنَ المسائلِ ذاتِ الصِّلة، والحكم على كلِّ مسألة من مسائله على حدة، والحكم أنَّه من التَّفسيرِ العلميِّ. وبيان الراجح الذي ينبغي العمل به من المردود الذي لا يندرج تحت هذا المسمى، والذي هو اقتحام لأسواره من غير فهم أو دراية، فإنه كذلك من فروض الكفاية على من يملك أهلية الحكم.

وحيثُ إنَّ مفرداتِ هذا العلم تتناولُ علومَ الطَّبيعةِ والطِّبِ والفَلَك والجيلوجيا...الخ. وغالب المتخصِّصينَ في هذه العلوم لا درايةَ لهم بعلمِ التَّفسير؛ لذلك فإنَّ الاشتغال به من فروض الكفاية ممن يملكُ الأهليَّةَ لضبطِ ما يَرِدُ على النُّصوص من المعاني المتصلة بالحقائق الكونية، وبيان الصَّحيح من المردود من حيث التوثيق والضبط والنظر والإحالة على متخصصين.



ولا بدَّ من تنقية التُّراث، والكثير ممَّا اشتهر بين النَّاس، أو دوِّن في الكتب أو الصُّحف أو المواقع الإلكترونيَّة.

المبدأ العاشر: مسائله:

أمَّا مسائله فإنَّه يتناول الآيات القرآنيَّة ذات الصِّلة بالحقائق العلميَّة الكونيَّة وآيات الخلق أو النَّظريَّات ذات الرُّجحان الظَّني.

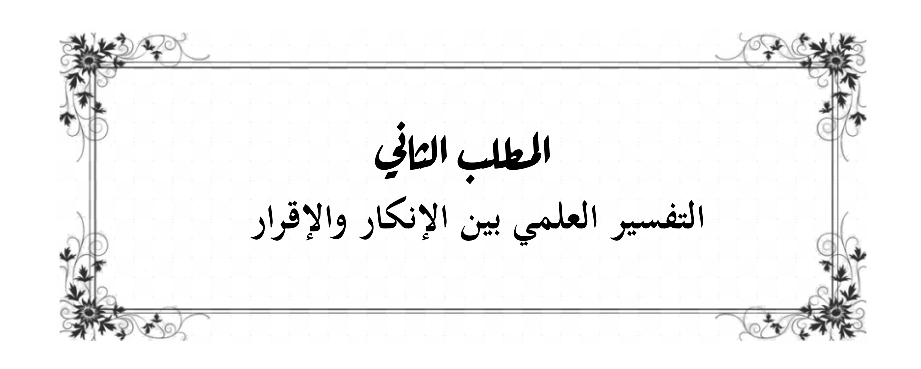
ولذلك فإنَّ مسائلَ هذا الفنِّ تتجاوزُ العلوم الشَّرعيَّة إلى العلوم الطَّبيعيَّة أو الطِّبيَّة أو آيات الخلق..الخ. فلا بدَّ من الرُّجوع إلى هذه العلوم للإثبات والتَّوثيق.

وعلى ذلك فإنَّ مسائلة:

أولًا: الآياتُ القُرآنيَّة ذاتُ الصِّلةِ بالحقائقِ العلميَّةِ الكونيَّة.

ثانيًا: الحقائقُ العلميَّة الكونيَّة الَّتي تتَّفقُ مع ما يُفْهَمُ من بعضِ الآياتِ القرآنيَّة.





المطلب الثاني
التفسير العلمي بين الإنكار والإقرار

المسألة الأولى: الإقرار:

لقد تكلم كثيرون في التفسير العلمي لنصوص القرآن، فمنهم من أفرده بالدراسة، ومنهم تعرض له من خلال تفسيره للآيات ذات الصلة، ولكن بقيت بعض المسائل تحتاج إلى مزيد من النظر والتحقيق كما سيأتي.

أولًا: بيان ما أورده الباحثُ الأديب عبَّاس العقاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

١ – رأي الأستاذ عباس العقاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

ونعني ما ذكره الباحث الأديب عبَّاس العقاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ من عدمِ الحَرَجِ من الفروض والتَّقديرات على قائلٍ يقول بها، وعليه عهدتها[1] بمعنى أنَّ التَّبعة على من نسب إليه.

٢ – التَّعقيب على ما أورده الباحثُ الأديب عبَّاس العقاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

يوافق رأيه ما حققناه من تعريف التفسير العلمي من حيث إن هذه النَّظريَّات إن ذكرت لا ينبغي أن تذكر على أنَّها التَّفسير الَّذي لا يدلُّ النَّصُّ على سواه، بَلْ تُذْكَرُ لتوسيعِ المدلول، أو على أنَّها احتمالٌ من الاحتمالاتِ الَّتي يَدُلُّ عليها اللَّفظُ، والَّتي لا يؤثِّرُ بطلانُهَا -فيما بعد إنْ لم تثبت- على قَدَاسةِ النَّص.

ويُفْهَمُ ممَّا سبق أنَّ القائلَ إمَّا أن يعتمدها كتفسير، وهو أمرٌ غير مقبول؛ إذ لا يجوز التَّفسير إلَّا بالحقائقِ الثَّابتة، وإمَّا أن يبيِّن أنَّها فروضٌ وتقديراتٌ احتماليَّةٌ قَدْ تَصْدُقُ على مفهومِ النَّصِّ، وذلك خيرٌ له من اقتحام أسوار التَّفسير على غير يقينٍ وبيِّنة.

---

(١) انظر ما ذكره في كتابه: (التَّفكير فريضة إسلاميَّة) (ص:٦٤).



لكنَّ قَوْلَه: (وعليه عهدتها) لا يستقيم؛ لأنَّ العِلْم ليسَ حكرًا على أحدٍ، ولا عهدة شيء منه يستقلُّ بها فلانٌ، ولكن له أن يقول: -المعنى الَّذي يترجَّحُ عندي- ونحو ذلك.

ثانيًا: دعوى أنَّ القرآنَ الكريم قَدْ جَمَعَ علومَ الأوَّلين والآخرين:

إنَّ هناك من ادَّعى أنَّ القرآن الكريم قد جمع علوم الأوَّلين والآخرين، وحيث إنه كذلك فقد تضمن في إشارات علمية تفهم من النصوص ذات الصلة.

ومن هؤلاء: محمَّدُ بن أبي الفضل المرسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ [(١)]. وقد نقل ذلك الإمامُ الغزاليُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الإحياء)، وفي (جواهر القرآن)، والزَّركشيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (البرهان)، والجلالُ السُّيوطيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (معترك الأقران)، و(الإتقان)، و(الحاوي)، و(الإكليل)، والألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (روح المعاني)[(٢)].

وحاصل هذه الدَّعوى أنَّ القرآن الكريم قد اشتمل على كلِّ شيءٍ، أمَّا أنواع العلوم فليس منها بابٌ ولا مسألةٌ هي أصلٌ إلَّا وفي القرآن ما يدلُّ عليها، وفيه عجائب

---

(١) انظر (أضواء البيان) (٤٢٩/٢)، روح المعاني (٣٥٧/٣)، (١٣٧/٤)، (٤٥٣/٧)، الإتقان في علوم القرآن (٣٠/٤)، التَّفسير والمفسِّرون (٣٥٢/٢). والمرسي هو محمَّد بن عبد الله بن محمَّد بن أبي الفضل السلمي المرسي، أبو عبد الله، شرف الدِّين: عالم بالأدب والتَّفسير والحديث. ضرير. أصله من (مرسية)، ومولده بها. تنقَّل في (الأندلس)، وزار (خراسان) و(بغداد)، وأقام مدَّة في (حلب) و(دمشق)، وحجَّ وعاد إلى (دمشق). وسكن (المدينة)، ثمَّ انتقل إلى (مصر) سنة [٦٢٤]، وتوفِّيَ متوجِّهًا إلى (دمشق) بين (العريش) و(الزَّعقة). من كتبه: (التَّفسير الكبير) يزيد على عشرين جزءا، سمَّاه: (ري الظمآن)، و(التَّفسير الأوسط) عشرة أجزاء، و(التَّفسير الصَّغير) ثلاثة، و(الكافي) في النَّحو، و(الإملاء على المفصَّل) انتقد فيه نحو سبعين خطأ. الأعلام (٢٣٣/٦)، الأنساب، للسَّمعاني (٢٥٨/٥)، وفي (طبقات المفسِّرين) للدَّاودي: "كان مالكيًّا، مولده في ذي الحجة سنة (تسع وستين وخمسمائة)، مات متوجِّها إلى (دمشق) بين (العريش)، و(غزة)؛ يوم الاثنين (خامس عشر) ربيع الأوَّل، سنة (خمس وخمسين وستمائة) [٦٥٥هـ]. (طبقات المفسِّرين) للدَّاودي (١٦٨/٢-١٧٢)، طبقات المفسِّرين، لأحمد الأدنروي (٢٣٩/١).

(٢) انظر: إحياء علوم الدِّين (٣٤١/١). جواهر القرآن (٤٧/١). البرهان في علوم القرآن (١٨١/٢-١٨٢)، معترك الأقران (١٥/١) فما بعد، الإتقان (١٢٥/٤)، الحاوي (١٥٢/٢)، الإكليل (١٣/١)، روح المعاني (٣٥٧/٣)، (١٣٧/٤).



المخلوقات، وملكوت السَّموات والأرض وما في الأفق الأعلى، وتحت الثَّرى، وبدء الخلق، وأسماء مشاهير الرُّسل والملائكة وعيون أخبار الأمم السَّالفة....الخ.

وما يعنينا هنا أمران:

الأوَّل: أن هناك من استدل بهذه الدعوى -أعني أنَّ القرآنَ الكريم قَدْ جَمَعَ علومَ الأوَّلين والآخرين- على قبول التفسير العلمي من حيث إنَّ القرآن الكريم قد اشتمل على كلِّ شيءٍ من أنواع العلوم فقد تضمن إشارات علمية تفهم من النصوص ذات الصلة.

الثاني: أنَّ هناكَ من اعتمد على دعوى أنَّ القرآن الكريم قد جمع علوم الأوَّلين والآخرين في رفض التَّفسير العلميِّ؛ لرفضه هذه الدَّعوى فحسب. وسيأتي بيان ذلك في تحقيق دعوى عدم الجواز.



المسألة الثانية: الإنكار:

أولًا: إنكارُ الشَّاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ للتَّفسيرِ العلميِّ:

١ - علة الإنكار: يعلل الشاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ رفضه للتفسير العلمي بأن الشَّريعةُ المباركةُ أميَّة[١]؛ لأنَّ أهلها كذلك، فهو أجري[٢] على اعتبار المصالح[٣].

وقال في (المسألة الرَّابعة من النَّوع الثَّاني) ما تقرَّر من أميَّة الشَّريعة، وأنَّها جارية على مذاهب أهلها، وهم العرب تنبني عليه قواعد، منها: أنَّ كثيرًا من النَّاس تجاوزوا في الدَّعوى على القرآن الحدَّ، فأضافوا إليه كلَّ علمٍ يذكر للمتقدِّمين أو المتأخِّرين من علوم الطِّبيعيات

---

(١) أي: لا تحتاج في فهمها وتعرف أوامرها ونواهيها إلى التَّغلغل في العلوم الكونيَّة والرياضيَّات وما إلى ذلك. وأمَّا قول النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إِنَّا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ، لاَ نَكْتُبُ وَلاَ نَحْسُبُ الشَّهْرُ هَكَذَا وَهَكَذَا)). يعني مرَّةً تسعةً وعشرين، ومرَّةً ثلاثين. [متفق عليه]، فبيانه على النَّحو التَّالي: عندما يقول الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: ((إنا أُمَّةٌ أُمِّيَّةٌ..)) فهو يصفُ واقعًا، ولا يشرع لتأييد الجهل بالكتابة والحساب؛ لأنَّ القرآن الكريم قد بدأ بفريضة القراءة، فقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ ۝١ خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ ۝٢ اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ ۝٣ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ۝٤ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ ۝٥﴾ [العلق:١-٥]؛ ولأنَّ الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الَّذي وصف واقع الأمَّة في ذلك الوقت، وهو الَّذي غيَّر هذا الواقع، بتحويل البدو الجهلاء الأمِّيين إلى قراء وعلماء وفقهاء، وذلك امتثالًا لأمر ربِّه في القرآن الكريم، الَّذي علَّمنا أنَّ من وظائف جعل الله عز وجل القمر منازل أن نتعلَّم عدد السِّنين والحساب، ﴿هُوَ الَّذِي جَعَلَ الشَّمْسَ ضِيَاءً وَالْقَمَرَ نُورا وَقَدَّرَهُ مَنَازِلَ لِتَعْلَمُوا عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ﴾ [يونس:٥]. فوصف الواقع -كما نقول الآن مثلًا: (نحن مجتمعات متخلفة)-، فلا يعني شرعنة هذا الواقع ولا تأييده، فضلًا عن تأبيده، بأيِّ حال من الأحوال. ويقال أيضًا: إنَّ حُكم الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بهذا الحديث على الأمَّة الإسلاميَّة بالأميَّة تبعًا لنبيِّها الأمِّي: ﴿النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْتُوبا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَاةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾ [الأعراف:١٥٧]، فألحق الرَّسول صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الأمَّة بنبيِّها من حيث إنَّه وصفها بأنها أمَّة أميَّة لا تكتب ولا تحسب، وإن كانت في واقعها في كثير من عصورها ليست أميَّة. وفي (النَّبأ العظيم): "فترى مثلًا في قصَّة نوح عَلَيْهِ ٱلسَّلَامُ في القران أنَّه لبث في قومه ألفَ سنةٍ إلَّا خمسين عامًا. وفي (سفر التَّكوين) من التَّوراة أنَّه عاش تسعمائة وخمسين سنة. وترى في قصَّة أصحاب الكهف عند أهل الكتاب أنَّهم لبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنة شمسيَّة، وفي القران أنهم لبثوا في كهفهم ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ وَازْدَادُوا تِسْعًا﴾ [الكهف:٢٥]، وهذه السنون التِّسع هي فرق ما بين عدد السِّنين الشَّمسيَّة والقمريَّة. قاله الزَّجاج رَحِمَهُ ٱللَّهُ يعني بتكميل الكسر. فانظر إلى هذا الحساب الدَّقيق في أمَّة أميَّة لا تكتب ولا تحسب". النَّبأ العظيم، أ.د محمَّد عبد الله دراز (ص:٦٦).

(٢) أي: فإنَّ تنزيل الشَّريعة على مقتضى حال المنزَّل عليهم أوفق برعاية المصالح الَّتي يقصدها الشَّارع الحكيم.

(٣) الموافقات (١٠٩/٢).

والتَّعاليم والمنطق وعلم الحروف وأشباهها، وهذا إذا عرضناه على ما تقدَّم لم يصحَّ، فإنَّ السَّلف الصَّالح كانوا أعلم بالقرآن وبعلومه وما أودع فيه، ولم يبلغنا أنَّ أحدًا منهم تكلَّم في شيءٍ من هذا، سوى ما ثبت فيه من أحكامِ التَّكاليف وأحكام الآخرة. نعم تضمَّن علومًا من جنس علوم العرب، وما هو على معهودها ممَّا يتعجَّب منه أولو الألباب، ولا تبلغه إدراكات العقول الرَّاجحة..الخ[1].

٢ – ردُّ العلَّامة محمَّد الطَّاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ على الشَّاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

وقد كفانا مؤونة التَّعقيب على الإمامِ الشَّاطبيِّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ الإمامُ العلَّامة محمَّد الطَّاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ حيث قال: "وهذا مبنيٌّ على ما أسَّسه من كون القرآن لما كان خطابًا للأميِّين، وهم العرب فإنما يعتمد في مسلك فهمه وإفهامه على مقدرتهم وطاقتهم، وأنَّ الشَّريعة أميَّة. وهو أساسٌ واهٍ لوجوه ستَّة:

الأوَّل: أنَّ ما بناه عليه يقتضي أنَّ القرآن لم يقصد منه انتقالُ العربِ من حالٍ إلى حال، وهذا باطل لما قدَّمناه، قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿تِلْكَ مِنْ أَنْبَاءِ الْغَيْبِ نُوحِيهَا إِلَيْكَ مَا كُنْتَ تَعْلَمُهَا أَنْتَ وَلا قَوْمُكَ مِنْ قَبْلِ هَذَا﴾ [هود:٤٩].

الثَّاني: أن مقاصد القرآن راجعةٌ إلى عموم الدَّعوة، وهو معجزةٌ باقية، فلا بدَّ أن يكون فيه ما يصلح؛ لأن تتناوله أفهام من يأتي من النَّاس في عصور انتشار العلوم في الأمَّة.

الثَّالث: أنَّ السَّلف قالوا: إنَّ القرآن لا تنقضي عجائبُه، يعنون معانيه، ولو كان كما قال الشَّاطبي لانقضت عجائبُه بانحصار أنواع معانيه.

الرَّابع: أنَّ من تمام إعجازه أن يتضمَّن من المعاني مع إيجاز لفظه ما لم تف به الأسفارُ المتكاثرة.

الخامس: أنَّ مقدار أفهام المخاطَبين به ابتداء لا يقضي إلَّا أن يكون المعنى الأصليُّ مفهوما لديهم، فأمَّا ما زاد على المعاني الأساسيَّة فقد يتهيَّأ لفهمه أقوام، وتحجب عنه أقوام، وربَّ حاملِ فقهٍ إلى من هو أفقهُ منه.

---

(١) الموافقات (١٢٧/٢)، التَّحرير والتَّنوير (٤٤/١).

السَّادس: أنَّ عدم تكلُّم السَّلف عليها إن كان فيما ليس راجعًا إلى مقاصده فنحن نساعد عليه، وإن كان فيما يرجع إليها فلا نسلِّم وقوفهم فيها عند ظواهر الآيات، بل قد بيَّنوا وفصَّلوا وفرَّعوا في علوم عنوا بها، ولا يمنعنا ذلك أن نقتفي على آثارهم في علوم أخرى راجعة لخدمة المقاصد القرآنيَّة، أو لبيان سعة العلوم الإسلاميَّة، أمَّا ما وراء ذلك، فإن كان ذكره لإيضاح المعنى فذلك تابعٌ للتَّفسير أيضًا؛ لأنَّ العلوم العقليَّة إنما تبحث عن أحوال الأشياء على ما هي عليه، وإن كان فيما زاد على ذلك فذلك ليس من التَّفسير لكنَّه تكملة للمباحث العلميَّة، واستطراد في العلم لمناسبة التَّفسير ليكون متعاطي التَّفسير أوسع قريحة في العلوم.

وذهب ابنُ العربي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (العواصم)[1] إلى إنكار التَّوفيق بين العلوم الفلسفيَّة والمعاني القرآنيَّة، ولم يتكلَّم على غير هاته العلوم، وذلك على عادته في تحقير الفلسفة لأجل ما خولطت به من الضَّلالات الاعتقاديَّة، وهو مفرطٌ في ذلك مستخفٌّ بالحكماء.

وأنا أقول: إنَّ علاقة العلوم بالقرآن على أربع مراتب:

الأولى: علوم تضمَّنها القرآن كأخبار الأنبياء والأمم، وتهذيب الأخلاق والفقه والتَّشريع والاعتقاد والأصول والعربيَّة والبلاغة.

الثَّانية: علوم تزيد المفسِّر علمًا كالحكمة والهيأة وخواصِّ المخلوقات.

الثَّالثة: علوم أشار إليها أو جاءت مؤيدة له، كعلم طبقات الأرض والطِّب والمنطق.

الرَّابعة: علوم لا علاقة لها به، إما لبطلانها كالزَّجر والعيافة والميثولوجيا، وإمَّا لأنها لا تعين على خدمته كعلم العروض والقوافي"[2].

---

(١) انظر: العواصم من القواصم (١/٢٦٥-٢٦٦).

(٢) التَّحرير والتَّنوير (١/٤٤-٤٥).

ثانيًا: إنكار الأستاذ الدُّكتور محمَّد حسين الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

بنى الشيخ الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ إنكاره على أمور هي: (التعريف الذي ذكره وما يترتب عليه، وعلى ما أورده من الاعتراض من النَّاحية اللُّغويَّة، والبلاغيَّة، والاعتقاديَّة)، وأتناول هنا ما أورده بالعرض والتحليل.

١ - تعريف التَّفسير العلميِّ عند الشَّيخ الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ والتَّعقيب عليه:

أ. **تعريف الدكتور الذهبي** رَحِمَهُ ٱللَّهُ: قال الشَّيخ الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (التَّفسيرِ والمفسِّرون): هو "التَّفسير الَّذي يُحكِّم الاصطلاحات العلميَّة في عبارات القرآن، ويجتهد في استخراج مختلف العلوم والآراء الفلسفيَّة منها..اهـ[1].

ب. التَّعقيب على ما أورده من التَّعريف:

أقول: هذا التَّعريف مختلٌّ في آداب البحث، فإنَّهم يشترطون في التَّعريف أن يكون جامعًا مانعًا –كما سيأتي– فمن أين له أنَّ كلَّ مَنْ يقولُ بالتَّفسيرِ العلميِّ يحكِّم الاصطلاحاتِ العلميَّة في النُّصوص القرآنيَّة؟

فلستُ أوافقه فيما ذَهَبَ إليه من الاعتراض بالقول بتحكيمِ الاصطلاحاتِ العلميَّة في القرآنِ الكريم، وجعل ذلك من مفردات التعريف الذي قد اصطلح هو عليه لا يسلَّم له، ولا يَسْلَمُ من النقض. وتلك الاصطلاحات المتَّصلة بالحقائقِ العلميَّةِ شاهدةٌ على ما كان غير معلومٍ ثمَّ تبيَّن. وأيضًا فيه (التَّعريفُ بعينِ المعرَّف)، وذلك مختلٌّ في آدابِ البحث.

قال الشَّيخ الذَّهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: أمَّا أنا فاعتقادي أنَّ الحقَّ مع الشَّاطبيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ؛ لأنَّ الأدلَّةَ الَّتي ساقها لتصحيحِ مُدَّعاه أدلَّة قويَّة، لا يعتريها الضَّعف، ولا يتطرَّقُ إليها الخَلَل؛ ولأنَّ ما أجاب به على أدلَّةِ مخالفيه أَجْوِبةٌ سديدةٌ دامغةٌ لا تثبت أمامها حججهم، ولا

---

(١) التَّفسير المفسِّرون (٢/٣٤٩).

يبقى معها مُدَّعاهم. وهناك أُمورٌ أُخرى يتقوَّى بها اعتقادنا أنَّ الحق في جانب الشَّاطبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ ومَن لَفَّ لفه، فمن ذلك ما يأتي:

٢ – ما أورده من الاعتراض من النَّاحية اللُّغويَّة:

"وذلك أنَّ الألفاظ اللُّغويَّة لم تقف عند معنىً واحد من لدن استعمالها إلى اليوم، بل تدرَّجت حياة الألفاظ وتدرَّجت دلالاتها، فكان لكثير من الألفاظ دلالات مختلفة، ونحن وإن كنَّا لا نعرف شيئًا عن تحديد هذا التَّدرج وتاريخ ظهور المعاني المختلفة للكلمة الواحدة، نستطيع أن نقطع بأنَّ بعض المعاني للكلمة الواحدة حادثٌ باصطلاح أرباب العلوم والفنون، فهناك معان لُغويَّة، وهناك معانٍ شرعيَّة، وهناك معانٍ عُرْفيَّة، وهذه المعاني كلُّها تقوم بلفظ واحد، بعضها عرفته العرب وقت نزول القرآن، وبعضها لا علم للعرب به وقت نزول القرآن، نظرا لحدوثه وطروه على اللَّفظ، فهل يعقل بعد ذلك أنَّ نتوسَّع هذا التَّوسع العجيب في فهم ألفاظ القرآن، وجعلها تدلُّ على معانٍ جدَّت باصطلاح حادث، ولم تُعرف للعرب الَّذين نزل القرآن عليهم؟ وهل يعقل أنَّ الله تعالى إنما أراد بهذه الألفاظ القرآنيَّة هذه المعاني الَّتي حدثت بعد نزول القرآن بأجيال، في الوقت الَّذي نزلت فيه هذه الألفاظ من عند الله عَزَّوَجَلَّ، وتُليت أول ما تُليت على مَن كان حول النَّبي صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ؟ أعتقد أنَّ هذا أمر لا يعقله إلَّا مَن سفه نفسه، وأنكر عقله"[١].

٣ – التَّعقيب على ما أورده من النَّاحية اللُّغويَّة:

ليسَ هُنَاكَ مِنْ مانعٍ من حمل الألفاظ على معانٍ جدَّت باصطلاحاتٍ حادثة لم يعرفها العربُ الَّذين نَزَلَ عليهم القرآنُ الكريم ما دَامَ النَّصُّ يحتملُ، بل لعلَّ ذلك ممَّا يدلُّ على أنَّ القرآن الكريم موجَّه إلى كلِّ زمانٍ ومكان، وما دَامَ فيه الكثيرُ من الحقائقِ الكونية الَّتي تمَّ اكتشافُها فيما بعد.

---

(١) التَّفسير المفسِّرون (٣٥٩/٢ – ٣٦٠).

والكثيرُ من النَّظريَّاتِ مع التَّقدُّم العلميِّ لا تَبْقَى كَذَلك، فإمَّا أن يؤولَ أمرُها إلى القَبُول أو إلى الرَّفض، ككرويَّة الأرض مثلًا لم تعد نظريَّة، وإنَّما أصبحت حقيقةً علميَّةً مُدْرَكَة مشاهدة لا ينكرُها إلَّا مكابرٌ. والقرآنُ الكريمُ لم ينحصر فهمُ دلالاتِ ألفاظه في الزَّمن الَّذي نَزَلَ فيه.

٤ – ما أورده من الاعتراض من النَّاحية البلاغيَّة:

أ. رأي الدكتور الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

عُرِّفت البلاغة بأنَّها مطابقة الكلام لمقتضى الحال، ومعلومٌ أنَّ القرآن في أعلى درجات البلاغة، فإذا نحن ذهبنا مذهب أربابِ التَّفسير العلميِّ، وقلنا بأن القرآن متضمِّنٌ لكلِّ العلوم، وألفاظه متحملة لهذه المعاني المستحدثة، لأوقعنا أنفسنا في ورطةٍ لا خلاص لنا منها إلَّا بما يخدش بلاغة القرآن، أو يذهب بفطانة العرب؛ وذلك لأنَّ مَن خوطبوا بالقرآن في وقت نزوله إن كانوا يجهلون هذه المعاني وكان الله عَزَّوَجَلَّ يريدها من خطابه إياهم لزم على ذلك أن يكون القرآن غير بليغ؛ لأنَّه لم يراع حال المخاطَب، وهذا سلبٌ لأهمِّ خصائص القرآن الكريم. وإن كانوا يعرفون هذه المعاني فلِمَ لَمْ تظهر نهضة العرب العلميَّة من لدن نزول القرآن الَّذي حوى علوم الأوَّلين والآخرين؟ ولِمَ لَمْ تقم نهضتهم على هذه الآيات الشارحة لمختلف العلوم وسائر الفنون؟..وهذا أيضًا سلب لأهم خصائص العرب ومميزاتهم[١].

ب. التَّعقيب على ما أورده من النَّاحية البلاغيَّة:

يعترض على ما أورده من وجوه:

الأوَّل: مَا نَسَبَه إلى أَرْبَابِ التَّفسيرِ العلميِّ بأنَّ القرآنَ الكريمَ مُتَضمِّنٌ لكُلِّ العلومِ أعمُّ من المدَّعَى. فَلَيْسَ كلُّ من يقولُ بالتَّفسيرِ العلميِّ أو يَنْقلُ في تفسيره ما يتَّفق مع الظَّواهر العلميَّة الكونية يقول: إنَّ القُرْآنَ متضمِّنٌ لكلِّ العلومِ، –وسيأتي بيان ذاك–.

---

(١) المصدر السابق (٢/٣٦٠).

الثَّاني: فَهْمُ معاني القرآن لَيْسَ قاصرًا على من خُوطِب به وَقْتَ النُّزول، كما أنَّ التَّحدِّي به ليس للعربِ وَحْدَهم الَّذين أدركوا إعجازه البلاغي، لكنَّه يشمل النَّاس كافَّة، سواء في ذلك العرب وغيرهم، ومن عاصر التَّنزيل، ومن جاء بَعْدَهُم.

وقبلَ الإسلامِ كانَتْ الشَّرائعُ محليَّةً ومرحليَّةً، فعندما يتطوَّرُ الواقعُ فَتُنسخُ شريعةٌ سَابِقَةً، يأتي رَسُولٌ جديدٌ بشريعةٍ جديدةٍ، لكن أَمَا وقد بَلَغَتْ الإنسانيَّةُ سِنَّ الرُّشد، وشاءَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ خَتْمَ رسالاتِ السَّماءِ جاءتْ الشَّريعةُ المحمَّديَّةُ لِتَقِفَ عِنْدَ الثَّوابتِ والأُطر والقواعد والكليَّات، ومرونة النُّصوص تتركُ التَّجديد للفقه الإسلاميِّ، فكم هي الأحكامُ المستجدَّةُ الَّتي لم يَعْرِفْهَا السَّلفُ؟ كذلكَ فإنَّ الإعجازَ ألوانُه مختلفةٌ ومتجدِّدةٌ، وقد قالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنْفُسِهِمْ حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ﴾ [فصِّلت:٥٣].

الثَّالث: قوله: القرآن -والحالة هذه- لم يراع حَالَ المخاطَب -بفتح الطاء المهملة- مردودٌ بأنَّ المخاطَبين الأوائل فهموا قدر طاقتهم ومعطياتهم العلميَّة في ذلك العَصْر، فكان المعنى مَفْهُومًا ليديهم بالقَدْر الَّذي يحتاجونَ إليه.

٥ – ما أورده من الاعتراض من النَّاحية الاعتقاديَّة:

أ. رأي الدكتور الذهبي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

قال: "فإذا نحن ذهبنا مذهب مَن يُحمِّل القرآن كلَّ شيء، وجعلناه مصدرًا لجوامع الطِّب، وضوابط الفلك، ونظريَّات الهندسة، وقوانين الكيمياء، وما إلى ذلك من العلوم المختلفة، لكُنا بذلك قد أوقعنا الشَّك في عقائد المسلمين نحو القرآن الكريم؛ وذلك لأنَّ قواعد العلوم وما تقوم عليه من نظريَّات لا قرار لها ولا بقاء، فرُبَّ نظرية علميَّة قال بها عالِمٌ اليوم، ثمَّ رجع عنها بعد زمنٍ قليلٍ أو كثير؛ لأنَّه ظهر له خطؤها...."[١].

(١) المصدر السابق (٢/٣٦٠).

ب. التَّعقيب على ما أورده من النَّاحية الاعتقاديَّة:

أقولُ: ما ذَكَرَهُ الشَّيخُ الذَّهبي رَحِمَهُ اللَّهُ أمرٌ مسلَّمٌ، لكنَّه لا يُعَارِضُ قَوْلَ مَنْ يؤيِّد التَّفسيرَ العلمي بشرطِ عدمِ تحميلِ القرآنَ الكريم النَّظريَّاتِ العلميَّة، وذلك أمرٌ واضح. أمَّا التَّفسير بالنَّظريَّاتِ والفُروض فإنِّي أوافق الشَّيْخَ فيما ذَهَبَ إليه، وذلك لأنَّه ينبغي ألَّا نفسِّر كونيَّاتِ القرآنِ الكريمِ إلَّا باليقينِ الثَّابتِ مِنَ العِلْم، لا بالنَّظريَّاتِ والفُرُوض؛ لأنَّ الحقائقَ هي سبيل التَّفسيرِ العلميِّ الحق، أمَّا الحدسيَّات والظَّنيَّات فهي عرضة للتَّصحيح والتَّبديل إن لم تكن للإبطال.

والتَّعريف الَّذي يقول: إنَّ التَّفسير العلمي يكون بالنَّظريَّات والفروض تعريف مختلٌّ في معيار علماءِ المنطقِ وآدابِ البحث؛ فإنَّهم يشترطون في التَّعريفِ أَنْ يكونَ (جَامِعًا مَانِعًا)، أو قُلْ: (مُطَّرِدًا مُنْعَكِسًا).

وإذا نَظَرْنا إلى التَّعريفِ نجدُ أنَّه قد فَقَدَ أَحَدَ هذين الشَّرطين، وهو الانْعِكَاسُ أو الجَمْعُ والَّذي محصِّله: أنَّه كُلَّمَا كَذَبَ -أي: رفع التَّعريف- كَذَبَ -أي: رفع- المعرَّف.

وإذا قُلنا: إنَّ التَّفسيرَ العِلميَّ يكونُ بالحقائقِ الثَّابتة، ولكنَّه يَشْمَلُ النَّظريَّاتِ ذاتِ الرُّجحانِ الظَّني توسُّعًا، فإنَّه -والحالة هذه- أوسعُ دَائِرَةً مِنْ أَنْ يكونَ بالفرضيَّاتِ أو النَّظريَّاتِ، وعلى الأوَّل -المسلَّم به- لا يَدْخل شيءٌ من (مَاصَدُقَاتِهِ)[1] في التَّعريفِ.

ولكنَّا نقولُ تحقيقا: يتوسَّع في التَّفسيرِ العِلميِّ بحيثُ يَشْمَلُ المسائلَ ذاتِ الرُّجحانِ الظَّنيِّ. ولكن يلزمُ عِنْدَ مجرَّدِ غَلَبَة الظَّنِّ ألَّا يَقْطَع المفسِّرُ بأنَّ المعنى الَّذي غَلَبَ على ظنِّه هو مرادُ الله عَزَّوَجَلَّ من النَّص، بَلْ يقولُ مَا يُشْعِرُ بِعَدَم الجَزْم، كقولِهِ: المعنى عِنْدي -والله أعلم- وأشباه ذلك من العباراتِ المشعرةِ بعدمِ القَطْعِ فيما لا قَاطِعَ فيه -كَمَا نبَّهْتُ إلى ذلكَ غَيْرَ مرَّة-

وبناءً على مَا سَبَق فإنَّ التَّعريف -والحالة هذه- غيرُ حَاصِرٍ لأَقْسَامِهِ، فهو أضيقُ دائرةً من أَقْسَامِه.

(١) (الما صدق) لفظ مركَّب من (ما) و(صدق) الفعل الماضي تركيبًا مزجيًّا، جعل اسمًا للأفراد الَّتي يصدق عليها الكليُّ.

ويمكنُ أَنْ يُقَال: إنَّ دَلِيلَ الفَسَادِ المزعوم خارجٌ عَنْ نِطَاقِ الدَّعوى؛ لأنَّه يفيدُ الكَلامَ عن النَّظريَّات، وهي لا تُفِيدُ العلم، وإنْ أَفَادَتْ الظَّنَّ الغَالِب؛ لأنَّ العِلْم هو الإدراكُ المطابقُ للواقع، أو هو اليقينُ على مَا حقَّقنَا لكَ مِنْ بَيَانِ معنى العِلْم في (الاصطلاح)، أو على الرَّاجح ممَّا قِيْلَ فيه في الاصطلاح، أو على اعْتِبَارِ أَحَدِ مَعَانيه.

أمَّا على اعتبارِ معناه اللُّغوي فيمكن التَّأسيسُ لذلك على اعتبار أحد معانيه.

فيبقى المعنى المؤتلف منضبطًا بحمله على ما حقَّقنا من المعنى المراد.

ثالثًا: معارضون آخرون:

وقد عارضه من المعاصرين الشَّيخ محمَّد شلتوت رَحِمَهُ ٱللَّهُ معتمدًا على ما اعتمد عليه مَنْ قَبْلَه من حيثُ إنَّنا لو طبَّقنا القرآن الكريم على هذه المسائل العلميَّة المتقلِّبة لعرضناه للتَّقلب معها، وتحمُّل تبعات الخطأ فيها..[1].

وقَدْ ذكر الشَّيخ الدُّكتور القرضاوي أنَّه عارضه من المعاصرين الشَّيخ أمين الخولي في كتابه: (التَّفسير، معالم حياته ومنهجه اليوم)، وهو رأي الشَّيخ مصطفى المراغي، والأستاذ الدُّكتور عبد الحليم محمود، والشَّيخ عبد الله المشد، والشَّيخ أبو بكر ذكري أعلنوه في مقدِّمة تفسيرهم الموجز للقرآن، والَّذي كان ينشر في مجلَّة: (نور الإسلام)، لسان الوعظ والإرشاد في الأزهر.

وقال: وقد عارضه أيضًا سيِّد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (الظِّلال)[2] قائلًا: إنِّي لأَعْجَبُ لِسَذَاجَة الَّذين يحاولونَ أن يضيفوا إلى القرآنِ الكريمِ ما ليس منه، وأن يحملوا إليه ما لم يقصد إليه، وأن يستخرجوا منه جزئيَّاتٍ في علوم الطِّب والكيمياء والفلك....الخ. ثمَّ قال: إنَّ الحقائق القرآنيَّة حقائق نهائيَّة قاطعة مطلقة، أمَّا ما يصل إليه البحثُ الإنسانيُّ أيًّا كانَتْ الأدواتُ المتاحةُ فهي حقائقُ غير نهائيَّة[3].

---

(١) انظر: مقدِّمة تفسير الشَّيخ محمود شلتوت (ص:١١-١٢)، كيف نتعامل مع القرآن، للدُّكتور القرضاوي (٤٣٢).

(٢) في ظلال القرآن (١/١٨١).

(٣) بقليل من التَّصرُّف عن (كيف نتعامل مع القرآن)، للدُّكتور القرضاوي (٤٣٢).

فرع في التَّعقيب على ما أورده الدكتور يوسف القرضاوي:

أقول: يفهم من كلام الدُّكتور القرضاوي أنَّ سيِّد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ يرفض التَّفسير العلمي رفضًا كليًّا، ولكنَّ تمام كلامه من الموضع ذاته الَّذي نقل عنه الدُّكتور القرضاوي[1] فضلًا عن المواضع الأخرى الكثيرة يفيد أنَّ سيِّد قطب رَحِمَهُ ٱللَّهُ يحرص على الاستفادة من العلوم التَّجريبيَّة، حيث يأتي في (الظِّلال) على ذِكْرِ هذه العلوم لتوسيع مدلولِ النَّص، دونَ أن يجريَ وراءَ النَّظريَّات لإثبات مصداقيَّته، فلا مانع عنده من تتبُّع ما كشفه العلم من دقَّة وتناسق في هذا الكون، ومحاولة الرَّبط بين مدلولِ النَّصِّ والظَّاهرةِ العلميَّة. وهو منهج اصطلاحي متوازن. ولا سيما وقد حكمنا أن التفسير العلمي ليس بالضرورة أن يكون إعجازًا، أو مقصدًا أوليًّا للنص، ولو أنَّه رَفَضَ التَّفسيرَ العلميَّ رَفْضًا مطلقًا لنَاقضَ نَفْسَه؛ فإنَّ (الظِّلال) حَافِلٌ بِذِكْرِ هذه العلوم، حيثُ تُذْكَرُ في ظِلال النَّصِّ توسيعًا لمدلوله. وإِنْ كنتُ أَخْتَلِفُ مَعَه في قَوْلِهِ: إنَّ مَا يَصِلُ إليه البحثُ الإنسانيُّ أيًّا كانَتْ الأدواتُ المتاحةُ فهي حقائق غير نهائيَّة. فقد يصلُ البحثُ العلميُّ إلى حقائقَ قاطعة ونهائيَّة ككرويَّة الأرض –مثلًا–، وقد بيَّنتُ ذلك في غير موضع فأغنى عن التَّفصيل هنا. وقريبٌ من قول سيِّد قطب ما ذكره الباحثُ الأديب عبَّاس العقَّاد رَحِمَهُ ٱللَّهُ –وسيأتي بيان قوله والتَّعلق عليه–.

المسألة الثالثة: التحقيقات:

أولًا: تحقيق دعوى الجواز:

وقد تقدم بيان ذلك في (التحقيق في تعريف الحد المؤتلف من الجزأين)، وفي مسألة (الإقرار)، والتعقيب على (الإنكار).

ثانيًا: تحقيق دعوى عدم الجواز:

ونستنتج ممَّا سبق أنَّ دعوى من قال بعدم جواز (التَّفسير العلمي) تتفرَّع إلى شقَّين، على النَّحو التَّالي:

---

(١) انظر: الظِّلال ج(٢) (١/١٨١ – ١٨٤).

الدَّعوى الأولى:

أنَّ التَّفسير العلمي يكون بالنَّظريَّات	وكلُّ النَّظريَّات غير ثابتة
مقدِّمة صغرى	مقدِّمة كبرى
النتيجة	
التَّفسير العلمي متبدِّل وغير ثابت	

وبناء على ذلك يقال:

التَّفسير العلمي متبدِّل وغير ثابت	وكلُّ ما كان غير ثابت لا يصلح تفسيراً لما هو ثابت
النتيجة	
التَّفسير العلمي لا يصلح تفسيراً	

الدَّعوى الثَّانية:

يلزم من التَّفسير العلمي القول باشتمال القرآن على كلِّ العلوم	اشتماله على كلِّ العلوم لم يصحَّ
النتيجة	
التَّفسير العلمي لا يصحُّ	

وكلاهما مختلٌّ في آداب البحث والمناظرة.



فقد سبق بيان أنَّ التَّعريف الأوَّل بناءً على الدَّعوى الأولى قد فَقَدَ شرط الانعكاس أو الجمع. وهو غيرُ حاصرٍ لأقسامه، ودليلُ الفَسَادِ فيه خارجٌ عن نِطَاقِ الدَّعوى -كما سبق-.

أمَّا التَّعريفُ الثَّاني بناءً على الدَّعوى الثَّانية فإنَّ أصل الادِّعاء فيه غير مسلَّم؛ لعدم الدَّليل. وفي تتبُّعِ ذلك بالنِّسبة لعلومٍ عدِّة تكلُّفٌ وتعسُّفٌ.

والقاعدةُ المنطقيَّةُ والعقليَّةُ تفيدُ أنَّ بين الملزومِ واللَّازمِ تَنَاسُبٌ عكسيٌّ بالنِّسبةِ للوجودِ والعدم[1].

وهنا لا يوجدُ تَنَاسُبٌ بين اللَّازمِ والملزومِ، فلا يلزمُ من وجودِ الملزومِ هنا وجودُ اللَّازم، ولا يلزمُ من عدمِ اللَّازمِ عدمُ الملزومِ، وذلك على التَّسليم جَدَلًا بصحَّةِ الملزوم.

إجمال النتائج:

١ – بيان المبادئ العشرة للتفسير العملي، والتأصيل العلمي لهذا اللون من ألوان التفسير.

٢ – تحقيق التعريف وبيان ضوابطه بما يميز التعريف الجامع المانع من تعريفاتٍ قد اعتراها الخلل.

٣ – تمييز الصحيح من المعاني التي تندرج تحت هذا الفن من الدخيل.

٤ – تحقيق دعوى الجواز.

٥ – تحقيق دعوى الإنكار.

٦ – توجيه أقوال المعارضين بعد تحرير محل النزاع.

---

(١) وتصوير المسألة: أن نقول مثلًا: الشَّمس ملزوم، والضُّوء لازم، فكلَّما وجدت الشَّمس وجد الضُّوء، فيلزم من وجود الملزوم وجود اللَّازم، وليس كلَّما انعدمت الشَّمس انعدم الضَّوء. كأن يأتي الضُّوء من القمر مثلًا أو الكهرباء، فلا يلزم من عدم الملزوم عدم اللَّازم. والعكس بالنِّسبة للازم. نقول: يلزم من عدم اللَّازم عدم الملزوم، فيلزم من عدم الضُّوء عدم الشَّمس، ولا يلزم من وجود اللَّازم وجود الملزوم، فلا يلزم من وجود الضُّوء وجود الشَّمس.



المبحث الثاني

ضوابط التفسير العلمي فيما يخصُّ الظَّاهِرَةَ العلميَّةَ الكونيَّة والمفسِّرَ والنَّص





مستخلص المبحث الثاني

إن الآيات الكونية في القرآن الكريم تحثُّ على التفكر في ملكوت الله تعالى، ومعاني القرآن عمومًا مصوغة بحيث يصلح أن يخاطب بها الناس كلهم على اختلاف مداركهم وثقافتهم، وعلى تباعد أزمنتهم وبلدانهم، ومع تطور علومهم واكتشافاتهم. والمتأمل في نصوص القرآن يدرك أن أسلوب الخطاب يتضمن سطحًا قريبًا، وعمقًا وجذورًا، فالعاميُّ يفهم منه السطح القريب، والمثقف يفهم العمق، والباحث المتخصص يفهم أعماق المعنى وجذوره.

والباحثون في العلوم الكونية إنما تنبهوا لذلك البعد في مفهوم النص؛ فإن المتخصص في علم من العلوم يتنبه لما له صلة بتخصصه، وحيث إن ذلك الباحث في العلوم الكونية قد لا يكون محيطًا بقواعد التأويل وضوابطه كان لزامًا عليه أن يرد ما تبادر إلى ذهنه إلى مفسِّرٍ عالمٍ بالضوابط العامة التي تخص النص، وبما يدرأ التعارض بين النقل والحقائق العلميَّة القطعيَّة.

وقد جعل الله عَزَّوَجَلَّ المنَزَّلَ لقوم يعقلون، وجعل العقل مناط التَّكليف كما هو معروف ومقرَّر، وجعل العلم والنَّظر، والتفكر في الخلق، طريقًا موصلًا إلى الحقائق، ودالًا على الخالق عَزَّوَجَلَّ؛ ولذلك لا يتصوَّرُ وجودُ نصٍّ من مشرِّعٍ حكيمٍ يتناقضُ مع المسلَّمات والمبادئ العقليَّة، أو الحقائقِ العلميَّة. ونقول باستحالة وجود تعارض بين الآيات القرآنية، والحقائق العلميَّة، ومن قال بذلك فهو إمَّا جاهل بالآية، أو جاهل بالحقيقة العلميَّة. ومن هنا فقد حرصت في الدراسة على بيان ضوابط التفسير العلمي فيما يخصُّ الظَّاهِرَةَ العلميَّةَ الكونيَّة والمفسِّرَ والنَّص.

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة:

الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين، والصلاة والسلام خاتم النبيين، وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

فإن هذا البحث يعدُّ مكملًا لمبحث: (مبادئ التفسير العلمي لنصوص القرآن الكريم وضوابط التعريف)، وقد كنت قد تناولتُ في المبحث الأوّل ما هو بمثابة التأسيس لهذا اللون من ألوان التفسير، وعرضت أدلة كل من المؤيدين والمعارضين، مع البيان والتحقيق.

وقد خلصت إلى تعريف التفسير العلمي بأنه (الكَشْفُ عَنْ وجْهِ الصِّلةِ بينَ الآياتِ القرآنيَّةِ وبينَ مكتشفاتِ العلومِ في ضوءِ ما ثبتتْ صحَّته من نظريَّاتِ العلومِ الكونيَّةِ مِنْ حيثُ دلالتُها على ذلك مِنْ غيرِ تكلُّفٍ، وفقَ ضوابطِ التَّفسيرِ وقواعدِهِ العامَّةِ، على وجْهٍ يَدُلُّ على أنَّ القرآنَ الكريم كلامُ الله عَزَّوَجَلَّ الَّذي لا تَنْقَضِي عَجَائِبُه.

ويتوسَّع فيه بحيثُ يشملُ المسائلَ ذاتِ الرُّجحانِ الظَّني. وغايةُ الأمر أنَّه يلزم عند مجرَّدِ غلبةِ الظَّنِّ ألَّا يَقْطَعَ المفسِّرُ بأنَّ المعنى الَّذي غَلَبَ على ظَنِّهِ هو مرادُ الله عَزَّوَجَلَّ من النَّصِ، بل يقولُ ما يُشْعِرُ بِعَدَمِ الجزم، كقوله: المعنى عندي -والله أعلم- وأشباه ذلك من العباراتِ المشعرةِ بعدم القَطْعِ فيما لا قاطع فيه).

وأعرض هنا أهمَّ ما قيل في ضوابطِ (التَّفسير العلمي للآيات الكونية وآيات الخلق)، والإرشادات المنهجية إلى تفسير هذه الآيات فيما يخصُّ النَّص، أو الظَّاهرة العلميَّة، أو المفسِّر.

وبناء على ذلك فقد قسمت محاور البحث إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

١ – المبحث الأول: ما يخصُّ الظَّاهِرَةَ العلميَّةَ الكونيَّة.

٢ – المبحث الثاني: ما يخصُّ المفسِّر.

٣ – المبحث الثالث: ما يخصُّ النَّص.

أهمية البحث:

أما أهمية البحث فإني قد رأيتُ بعد الاطلاع أنَّ الكثير من الباحثين في العلوم الكونيَّة عندما عُرضت عليهمْ بعضُ آيات القرآن الكريم تبَادَر إلى أذهانهم من المعنى والتَّأويل ما يتوافقُ مع تلك العلوم ممَّا ثبت من الحقائق الكونيَّة، أو من النَّظريَّات الَّتي ترجَّح عندهم أو عند طائفة منهم ثبوتها.

وتأمَّلوا ذلك التَّوافق العجيب بين تلكَ العلوم، وبين آياتِ القرآنِ الكريم، ولما جهروا بتلكَ المعاني المستفادة من نصوص القرآن الكريم، والتي توافق تلك العلوم ظَهَرَ لونٌ جديدٌ من ألوانِ التَّفسيرِ بصبغةٍ جَدِيدةٍ لم يَعْهَدْهَا السَّابقون تفتحُ آفاقًا جَدِيدةً لمفهوم النَّصِّ.

وأطلقَ المعاصرون على هذا اللَّون من ألوان التَّأويل إطلاقًا اصطلاحيًّا مركَّبًا، وهو (التَّفسير العلمي)، وذلك المعنى المركَّب، أو قل: المؤتلف من جزأين يفيد من المعنى ما لم يعهده السَّابقون.

ولا يخفى أن التأصيل والتحقيق لما يندرج تحت هذا الفن ينفي الكثير من التأويلات السقيمة، والنظريات التي لا يصلح أن تكون مما يندرج تحت مفهوم النص.

فمن أهم أهداف البحث: التمييز الصحيح من المعاني التي تندرج تحت هذا الفن مما لا يصلح.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في الإجابة عن السؤالين التاليين:

١ - ما السبيل إلى الاهتداء إلى التعريف السليم للتفسير العلمي لنصوص القرآن الكريم الجامع المانع مع بيان ضوابطه وحدوده؟

٢ – كيف نميز بين ما يمكن أن نعده من التفسير العلمي وبين ما يخرج عن حدود وضوابط علم التفسير؟



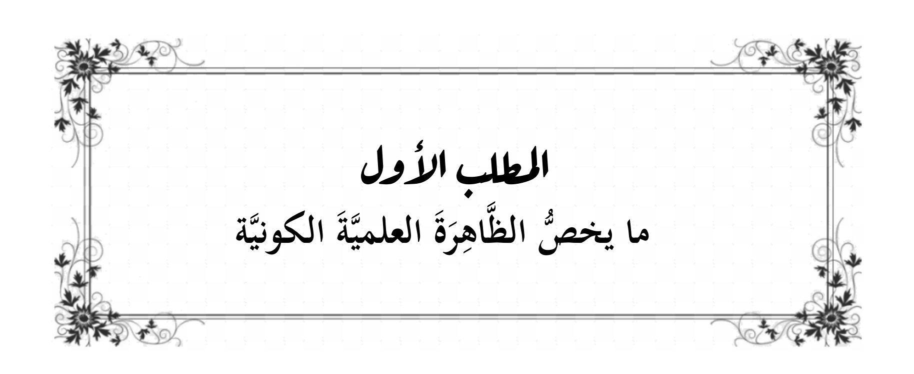
أهداف البحث:

بناء على ما تقدم كان لزامًا على الباحثين تحقيق المعنى، وبيان أنَّ من المعاني الَّتي جدَّت ما يتَّفق مع أُصولِ التَّفسيرِ العامَّة وضَوابِطِه وأصولِ اللُّغة وضَوابِطِها، ومنها ما لا يتَّفق. وبيان أنَّه لا مشاحة في الاصطلاح ضمن الأصول والضَّوابط.

ولا يُدْرِك ذلك إلَّا المتخصِّصون في علوم التَّفسير، وقد لا يُدْرِكُ ذلكَ أربابُ العلومِ الأخرى، فإن كان لهم من النَّظرِ وإضافةِ معانٍ إلى النَّص فينبغي أن يردُّوا ذلك إلى أهله من المتخصِّصين في العلوم الشَّرعيَّة والتَّفسير، يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النِّساء:٨٣].

وهذا ما دفعني إلى كتابة هذا (البحث)؛ ليكون عونًا للباحثين، ينيرُ لهم السَّبيل، ويرفع عنهم الاختلاف.





المطلب الأول
ما يخصُّ الظَّاهِرَةَ العلميَّة الكونيَّة

١ - التَّعويلُ على الحقائقِ لا الفرضيَّات:

ولا يقال: إنَّ العلم ليس فيه حقائق ثابتة إلى الأبد، فكم من قضايا علميَّة كانت يومًا ما —بل ظلَّت قرونًا وقرونًا- حقائق مقدَّسة، ثمَّ ذهبت قدسيَّتها العلميَّة، وأثبت التَّطور العلمي عكسها.

هذا صحيح ومعروف ولكن حسبنا الثَّبات النِّسبي للحقائق، فهذا هو الَّذي في مقدورنا بوصفنا بشرًا.. وقد قيل في تعريف التَّفسير: هو بيان مراد الله عَزَّوَجَلَّ بقدر الطَّاقة البشريَّة[١].

٢ — أن تكونَ الظَّاهرةُ ممَّا يحتملها النَّصُّ من غير تكلُّفٍ ولا تعسُّفٍ.

٣ — أمَّا (المسائل النَّظريَّة ذات الرُّجحان الظَّني) فإنَّما تُذْكَرُ:

أ - لتوسيعِ المدلول.

ب - تُذْكَرُ على أنَّها فُرُوضٌ واحتمالاتٌ يترجَّحُ ثبوتها.

فإن آلَ أمرُها إلى القبولِ كانَتْ من (التَّفسيرِ العِلميِّ)، وإن آلَ أمرُها إلى الرَّفضِ لم تكن كذلك.

٤ - ألَّا تتنافى مع ما يظهر من معنى النظم الكريم.

٥ - ألَّا يدعى أنها المراد وحده دون الظَّاهر إن كان ثمة معنىً ظاهرًا لا يتناقض معه.

---

(١) بتصرُّف عن (كيف نتعامل مع القرآن) (ص:٣٨٢).

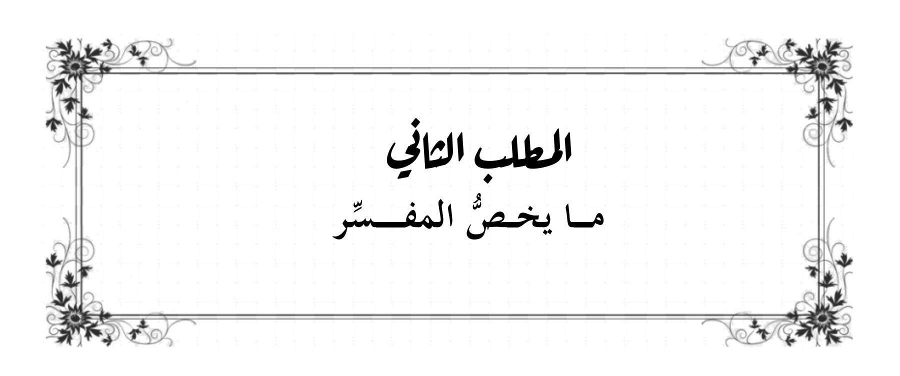


٦ – لا مانِعَ من إطلاقِ مسمًّى: (التَّفسيرِ العلميِّ) على (المسائل النَّظريَّة ذات الرُّجحان الظَّني) تجوُّزًا، ووفق منهجٍ واضحِ المعالم، بحيث لا يُؤَثِّرُ بطلانُهَا على قَدَاسَةِ النَّص –كما سبق بيان ذلك–.

٧ – أن لا يكونَ ثَمَّةَ تعارضٌ بين ظَاهِرةٍ ذاتِ رجحانٍ ظنِّيٍّ عند البعضِ، وأخرى تترجَّحُ عليها عند آخرين.







المطلب الثاني
مـا يخصُّ المفـسِّر

١ – إنَّ أوَّلَ ما يشترطُ في (المفسِّر) أن يكونَ صحيحَ الاعتقاد سائرًا على مَنْهَجِ أهلِ السُّنَّةِ والجماعة، غيرَ مبتدعٍ في دين الله عَزَّوَجَلَّ.

قال الإمام أبو طالب الطَّبري رَحِمَهُٱللَّهُ في أوائل تفسيره القول في (آداب المفسِّر): "اعلم أنَّ من شرطه صحَّة الاعتقاد أوَّلًا، ولزوم سنَّة الدِّين، فإن من كان مغموصًا عليه في دينه لا يؤتمن على الدُّنيا، فكيف على الدِّين؟ ثمَّ لا يؤتمن في الدِّين على الإخبار عن عالم، فكيف يؤتمن في الإخبار عن أسرار الله عَزَّوَجَلَّ؟ ولأنَّه لا يؤمَنُ أن يكون متَّهمًا بالإلحاد ويبغي الفتنة، ويغري النَّاس بليِّه وخداعه...وإن كان متَّهمًا بهوىً لم يؤمن أن يحمله هواه، على ما يوافق بدعته"(١).

وفي (البرهان): "اعلم أنَّه لا يحصل للنَّاظر فهم معاني الوحي، ولا يظهر له أسراره، وفي قلبه بدعةٌ أو كِبْرٌ أو هوى أو حبُّ الدُّنيا، أو هو على ذنبٍ، أو غير متحقِّق بالإيمان، أو ضعيف التَّحقيق، أو يعتمد على قول مفسِّرٍ ليس عنده علمٌ، أو راجع إلى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع بعضها آكد من بعض"(٢).

قال السُّيوطيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ: "وفي هذا المعنى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف:١٤٦].

---

(١) انظر: الإتقان (٤/٢٠٠).

(٢) البرهان في علوم القرآن (٢/١٨٠-١٨١).

قال سفيانُ بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يقولُ: أَنْزَعُ عنهم فَهْمَ القرآنِ. أخرجه ابن أبي حاتم"[١].

قال ابن عطية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "المعنى: سأمنع وأصد"[٢]. وقال ابن كثير رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "أي: سأمنع فهم الحجج والأدلة الدالة على عظمتي وشريعتي وأحكامي قلوبَ المتكبرين عن طاعتي، ويتكبرون على الناس بغير حقٍّ، أي: كما استكبروا بغير حقٍّ أذلهم الله بالجهل"[٣].

فينبغي لطالب الحق والهداية أن يحترز عن الصفات المذمومة التي تصد عن الحق، أو تعيق الفكر عن سديد النظر، ومن هذه الصفات التكبر والغرور والعجب؛ لأن من شأن المتكبر في غالب أحواله أن يستنكف عن قبول النصح، وعن الاستماع وحضور مجالس العلم؛ ولذلك فإنك ترى المتناظرين في مسائل الدِّين أو السِّياسة يزعمون أنَّهم يتباحثون عن أسرار الدِّين، أو مصالح الأمَّة، ثمَّ إنهم يتجاحدون تجاحد المتكبِّرين، ومهما اتَّضح الحقُّ على لسان واحدٍ منهم أَنِفَ الآخرُ قبولَه، وتشمَّر لجحده، واحتال لدفعه، بما يقدر عليه من التَّلبيس، وذلك من أخلاق الكافرين والمنافقين، إذ وصفهم الله عَزَّوَجَلَّ؛ فقال: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لا تَسْمَعُوا لِهَذَا الْقُرْآنِ وَالْغَوْا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَغْلِبُونَ﴾ [فصِّلت: ٢٦]. فكلُّ من يناظر للغلبة والإفحام لا ليغتنم الحقَّ إذ ظفر به فقد شاركهم هذا الخلق ، وكذلك يحمل ذلك على الأنفة من قبول الوعظ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالإِثْمِ﴾ [البقرة:٢٠٦].

(١) الإتقان (٢١٦/٤)، تفسير الطَّبري (١١٢/١٣)، تفسير ابن أبي حاتم (١٥٦٧/٥)، العظمة، لأبي الشَّيخ (٣١٥/١)، تفسير ابن كثير (٤٧٥/٣)، فتح القدير (٢٨١/٢)، نوادر الأصول (١٨٢/١). وفي (الدر المنثور): "وأخرج ابن المنذر وابن أبي حاتم وأبو الشَّيخ عن سفيان بن عيينة في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾، يقول: أنزع عنهم فهم القرآن". الدُّر المنثور (٥٦٢/٣). وفي (التفسير): "أي: سأمنع فهم الحجج والأدلَّة الدَّالَّة على عظمتي وشريعتي وأحكامي قلوبَ المتكبِّرين عن طاعتي، ويتكبَّرون على النَّاس بغير حقٍّ، أي: كما استكبروا بغير حقٍّ أذلَّهُمُ الله عَزَّوَجَلَّ بالجهل؛ كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَنُقَلِّبُ أَفْئِدَتَهُمْ وَأَبْصَارَهُمْ كَمَا لَمْ يُؤْمِنُوا بِهِ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَنَذَرُهُمْ فِي طُغْيَانِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الأنعام:١١٠].

(٢) المحرر الوجيز (٢/ ٤٥٤).

(٣) تفسير ابن كثير (٤٢٦/٣).

والعُجْبُ قد يحمل صاحبه على تعظيم نفسه حتى تستولي عليه الغفلة، ويفرح بما هو عليه، ويستغني بما عنده، وربما يصل إلى (غرور العلم) الصَّارف عن الآيات والحجج، والصادِّ عن الهداية، و(غرور العلم) سببٌ في خلق نزعة الإلحاد والجحود، وهو ما أشار إليه القرآن الكريم بقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ رُسُلُهُمْ بِالْبَيِّنَاتِ فَرِحُوا بِمَا عِنْدَهُمْ مِنَ الْعِلْمِ﴾ [غافر:٨٣].

وهذا النوع من الغرور هو خداع للنفس، وركون إلى ما يوافق الهوى. وإطلاق العلم على اعتقادهم تهكم وجري على حسب معتقدهم، وإلا فهو جهل، وإن كان قد أصاب علمًا من طرف فهو جاهل بجوانب أخرى، ولو أنه بحث أو ردَّ ما أشكل عليه إلى أولي العلم لذهب عنه ما يجد في نفسه من الشبه، ورجع عن الانحراف، واستقام على الهداية. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ﴾ [النساء:٨٣]. لكن الغرور منعه من الاستفادة من علم غيره، فبقي في ظلمة الجهل.

يقول ابن تيمية رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ألا ترى أنَّ الذي يعظم نفسه بالباطل يريد أن ينصر كل ما قاله -ولو كان خطأ-"[١].

٢ - التَّجرُّدُ عن الهوى والحَسَد، فالأهواءُ تدفع أصحابها إلى نصرة مذهبهم، فيغرون النَّاسَ بلينِ الكلامِ ولحنِ البيان.

قال ابن باديس رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والحسد شر تلازمه شرور: العجب، والاحتقار، والكبر. وإنما ينشأ الحسد من العجب وحب الذات، فتسول له نفسه أن غيره ليس أهلًا لنعم الله، وكفى بهذا معاداة للمنعم"[٢].

وقد أخبر الله عَزَّوَجَلَّ عن الأمم السالفة أنهم قالوا: ﴿مَا أَنْتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُنَا﴾ [يس:١٥]، وقالوا: ﴿أَنُؤْمِنُ لِبَشَرَيْنِ مِثْلِنَا﴾ [المؤمنون:٤٧]، ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَخَاسِرُونَ﴾ [المؤمنون:٣٤].

---

(١) مجموع الفتاوى (٢٩٢/١٠).

(٢) تفسير ابن باديس (١/ ٣٧٩- ٣٨٠).

والحسدَ يعدُّ من (الصوارف الذَّاتية) عن الحقِّ؛ لكونه من أمراض القلوب، ومن الآفات التي تصيب النفس فتؤثِّر في الفكر، وهو من العقبات في طريق الهداية من حيث كونه مشتتًا للأفكار، ومورِّثًا للوسواس، ومكدرًا للحواس.

يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَدَّ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَدًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْحَقُّ﴾ [البقرة:١٠٩]. فالمعنى أن حسد الإنسان ذاتي صارف عن الحق، وهو من أمراض النفس، فمودتهم لكفركم من عند أنفسهم، لا أنه عندهم هو الحق. وقد فصلتُ القول في ذلك في كتابي: (عقبات في طريق الهداية)، فجعلت من العقبات التي تصد عن الحق والهداية: عقبة اتباع الهوى، وعقبة العجب والكِبْر، وعقبة الغرور، وعقبة الحسد.. إلى غير ذلك.

٣ - أن يحترز طالب الهداية والحق عن العقبات المضلة عن الحق والهداية، وقد أحصيتها في مصنف مستقل، وتحصل لي منها أربعة وخمسين عقبة.

٤ - أن يبدأَ أوَّلًا بتفسيرِ القرآن بالقرآن، فما أُجمل منه في موضع فإنَّه قد يفَصَّل في موضع آخرَ، وما اختصرُ منه في مكانٍ فإنَّه قد يُبسَطَ في مكانٍ آخر.

٥ - أَنْ يُطْلَبَ التَّفسيرُ مِنَ السُّنَّة؛ فإنَّها شَارِحَةٌ للقرآنِ، موضِّحةٌ له. وقد ذكر القرآن أنَّ أحكام رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ إنما تصدر منه عن طريق الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ﴾ [النِّساء:١٠٥].

وذَكَرَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ أنَّ السُّنَّةَ مبيِّنة للكتاب: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾ [النَّحل:٤٤].

وقال رسول الله صَلَّاَللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ: ((**ألا إنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ ومِثْلَهُ مَعَه**))[١]، يعني: السُّنَّة.

وأمثلة هذا في القرآن كثيرة، كتفسير: (السَّبيل) بالزَّاد والرَّاحلة، وتفسير: (الظلم) بالشِّرك، وتفسير: (الحساب اليسير) بالعرض. وتفسير القوة في ﴿وَأَعِدُّوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠] بالرمي. وكتفسير العبادة بالدعاء في قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ

---

(١) أخرجه أحمد [١٧١٧٤]، وأبو داود [٤٦٠٤]، والطبراني [٦٧٠]، والبيهقي في (الكبرى) [١٩٤٦٩].

عِبَادَتِي﴾ [غافر:٦٠] إلى غير ذلك. وقد جمعها السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مرتبة مع السور في آخر فصل من كتابه من كتابه: (الإتقان في علوم القرآن)[١]، كما عقد في (معترك الأقران) فصلًا في (أحاديث نبويَّة تفسِّرُ آياتٍ قرآنية)[٢].

٦ - فإذا لم يجد التَّفسير من السُّنَّة رجع إلى أقوال الصَّحابة رَضِيَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ فإنَّهم أدرى بذلك لما شاهدوه من القرائن والأحوال عند نزوله، ولما لهم من الفهم التَّام، والعلم الصَّحيح، والعمل الصَّالح.

وقد قال الحاكم رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتاب (معرفة علوم الحديث): "إنَّ الصَّحابيَّ الَّذي شهد الوحي والتَّنزيل، فأخبر عن آية من القرآن أنَّها نزلت في كذا وكذا، فإنّه حديث مسند"[٣].

وقال صاحب (كشّاف القناع) رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "يلزم الرُّجوع إلى تفسير الصَّحابيِّ؛ لأنَّهم شاهدوا التَّنزيل، وحضروا التَّأويل. فتفسيره أمارة ظاهرة. وإذا قال الصَّحابيُّ ما يخالف القياس فهو توقيف. وقال القاضي رَحِمَهُ ٱللَّهُ[٤] وغيره من الحنابلة: إن قلنا: إنَّ قول الصَّحابيِّ حجَّة لزم قبول تفسيره، وإلَّا فإنَّ نقل كلام العرب في ذلك صيّر إليه، وإن فسَّره اجتهادًا أو قياسًا على كلام العرب لم يلزم قبول تفسيره"[٥].

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢٤٤/٤).

(٢) معترك الأقران في إعجاز القرآن (٥٠١/٣)، وانظر: البرهان في علوم القرآن (١٥٦/٢- ١٥٧)، مناهل العرفان (١٢/٢-١٤).

(٣) وانظر: معرفة علوم الحديث، للحاكم النَّيسابوري، (ص:٢٠)، وانظر: المستدرك على الصَّحيحين (٢٨٣/٢)، الإتقان (٢٠٠/٤)، إغاثة اللهفان (٢٤٠/١)، توضيح الأفكار (٢٥٥/١)، تدريب الرَّاوي (١٩٢/١-١٩٣)، توجيه النظر إلى أصول الأثر (٣٩٧/١)، وفي (النُّكت): "ما قيل: إنَّ تفسير الصَّحابي مسند إنَّما هو في تفسير يتعلَّق بسبب نزول الآية أو نحو ذلك". ذكر الحافظ أن ابن الصلاح تبع في ذلك الخطيب. أمَّا الحاكم فأطلق النَّقل عن البخاريِّ ومسلم أنَّ تفسير الصَّحابي الَّذي شهد الوحي حديثٌ مسند. قال الحافظ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "والحقُّ أن ضابط ما يفسِّره الصَّحابي إن كان ممَّا لا مجال للاجتهاد فيه، ولا منقولا عن لسان العرب فحكمه الرَّفع وإلَّا فلا. كالإخبار عن الأمور الماضية...وعن الأمور الآتية، والإخبار عن عمل له ثوابٌ مخصوصٌ أو عقاب". النُّكت على كتاب ابن الصلاح (٨٦/١)، و(٤٣٤/١).

(٤) يعني: أبا يعلى.

(٥) كشاف القناع عن متن الإقناع (٤٣٤/١).

٧ - فإذا لم يجد في القرآن ولا في السُّنَّة ولا في أقوال الصَّحابة رَضِيَ اللهُ عَنْهُم فقد رجع كثيرٌ من الأئمَّة إلى أقوال التَّابعين، كمجاهد بن جبر، وسعيد بن جبير، وعكرمة مولى ابن عباس، وعطاء بن أبي رباح، والحسن البصري، ومسروق بن الأجدع، وسعيد بن المسيب، والرَّبيع بن أنس وقتادة، والضَّحاك بن مزاحم، وغيرهم من التَّابعين.

ومن التَّابعين من تلقَّى جميع التَّفسير عن الصَّحابة، وربَّما تكلَّموا في بعض ذلك بالاستنباط والاستدلال، والمعتمد في ذلك كلِّه النَّقل الصَّحيح..

٨ – أن يكون عالما باللُّغة العربيَّة وفروعها؛ فإنَّ القرآن نزل بلسانٍ عربيٍّ، ويتوقَّف فهمه على مفردات الألفاظ ومدلولاتها بحسب الوضع. قال مجاهد رَحِمَهُ اللهُ: "لا يحلُّ لأحدٍ يؤمنُ بالله واليوم الآخر أن يتكلَّم في كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ إذا لم يكن عالما بلغات العرب"[١].

قال الإمام مالك رَحِمَهُ اللهُ: "لا أُوتَى برجل يفسِّر كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ غيرَ عالمٍ بلغة العرب إلَّا جعلته نكالًا"[٢].

والمعاني تختلف باختلاف الإعراب، ومن هنا كانت الحاجة إلى اعتبار علم النَّحو، والتَّصريف الَّذي تعرف به الأبنية، والكلمة المبهمة يتَّضح معناها بمصادرها ومشتقاتها. وخواص تركيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، ومن حيث اختلافها بحسب وضوح الدِّلالة وخفائها. ثمَّ من ناحية وجوه تحسين الكلام -وهي علوم البلاغة الثَّلاثة: المعاني والبيان والبديع- من أعظم أركان المفسر؛ إذ لا بدَّ له من مراعاة ما يقتضيه الإعجاز، وإنما يدرك الإعجاز بهذه العلوم.

٩ – أن يكون عالما بأصول العلوم المتَّصلة بالقرآن، كعلم القراءات؛ لأنَّ به يعرف كيفيَّة النُّطق بالقرآن، ويترجَّح بعض وجوه الاحتمال على بعض، وعلم التَّوحيد، حتى لا يؤوِّل آيات الكتاب الَّتي في حقِّ الله عَزَّ وَجَلَّ وصفاته تأويلًا يتجاوز الحقَّ، وعلم الأصول، وأصول التَّفسير خاصَّة، مع التَّعمق في أبوابه الَّتي لا يتَّضح المعنى ولا يستقيم المراد بدونها، كمعرفة أسباب النُّزول، والنَّاسخ والمنسوخ، ونحو ذلك .

---

(١) انظر: البرهان في علوم القرآن (١/٢٩٢)، الإتقان (٤/ ٢١٣)، روح المعاني (١/٦).

(٢) رواه البيهقيُّ في (شعب الإيمان) [٢٠٩٠]، انظر: البرهان في علوم القرآن (٢/١٦٠)، الإتقان (٤/٢٠٩).

١٠ – دقَّةُ الفَهْمِ الَّتي تمكِّنُ المفسِّرَ من ترجيحِ معنىً على آخَرَ، أو استنباط معنى يتَّفق مع نصوص الشَّريعة[1].

١١ – ضرورةُ المعرفةِ بأوليَّات العلوم، وآليَّات التَّفسير.

١٢ – انتباه المتخصص في العلوم إلى ما لم يتنبه له غيره:

إنَّ كلَّ مفسِّر يتأثر بثقافته الَّتي أتقنها، فتفسير الفقيه غير تفسير المتكلِّم، وهما غير تفسير اللُّغوي...الخ.

فقد قرَّرَ علماءُ النَّفسِ أنَّ قوَّة الانتباهِ إلى الشَّيء لها علاقةٌ بما اختمَرَ في نفس الإنسان، وبما يهتم به، فالصُّورة أو اللوحة الفنيَّة قد يراها أكثر من واحدٍ، فمنهم من لا يلتفت إليها أصلًا، ومنهم من ينظر إليها نظرة خاطفة، ومنهم من يتأملها تأمُّلًا مفصَّلًا عميقًا.

فانتباه الرَّسام ليس كانتباه الشَّاعر، وانتباه الشَّاعر ليس كانتباه الرَّجل العادي..الخ.

وإذا عرفنا ذلك، فلا ينبغي أن ننكر على العالم من علماء الكون أو الطَّبيعة أن ينتبه إذا قرأ الآية من القرآن الكريم إلى ما فيها من معانٍ تتَّصل بثقافته وتخصُّصه، لم ينتبه إليها غيره من علماء الدِّين والشَّرع، أو فحول علماء البلاغة والفقه.

فالمتخصِّص في علم (الجيولوجيا) سينتبه إلى ما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النَّبأ:٧] من معانٍ لم ينتبه إليها سواه.

والمتخصِّص في (علم البحار) سينتبه إلى معانٍ في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۝١٩ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ۝٢٠﴾ [الرَّحمن:١٩-٢٠].

والمتخصِّص في العلوم الرياضيَّة سيجد في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يُدَبِّرُ الْأَمْرَ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُ أَلْفَ سَنَةٍ مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [السَّجدة:٥] ما لا يجد غيره....الخ[2].

١٣ – تجنُّب اتِّهام الأمَّة كلِّها بالجهل:

---

(١) انظر: مباحث في علوم القرآن، منَّاع القطان (ص:٣٤٠-٣٤٢).

(٢) بتصرُّف عن (كيف نتعامل مع القرآن) (ص:٣٨٠-٣٨١).

ألَّا يحمل هذا الرَّأي أو التَّفسير العلمي اتِّهامًا للأمَّة كلِّها طوال تاريخها، كلِّه –وفيها خيرُ القرون من الصَّحابة والتَّابعين والأئمَّة الكبار في كلِّ فنٍّ– بأنَّها لم تفهم القرآن الكريم إلى أن جاء هذا العالم في زماننا فعلَّمها ما كانت تجهل من كتاب ربِّها.

فيقتضي هذا الكلام أنَّ الله عَزَّوَجَلَّ أنزل على النَّاس كتابًا لم يفهموه، ولم يفهموا مراد منزِّله منه، مع أنَّه عَزَّوَجَلَّ وصفه بأنَّه: ﴿كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ [الأنعام:٥٩]، وأنَّه ﴿هُدًى لِلنَّاسِ﴾ [البقرة:١٨٥]. ولهذا ينبغي أن نقبل من هذا اللَّون من التَّفسير ما كان إضافة إلى القديم، وليس إلغاءً كليًّا له، فلا مانع من إضافة فهمٍ جديد للآية..، فالقرآن لا تنقضي عجائبه، ولا تنفد كنوز أسراره، والله عَزَّوَجَلَّ يفتح على عباده في فهمه ما يشاء لمن يشاء[1].

وإذا قدَّم علماء البحث العلميِّ بأدواته ووسائله الإنسانيَّة نظريَّة من النَّظريَّات ذات رجحانٍ ظنِّيٍّ، وذات نفع في مجالات التَّطبيقات العمليَّة، ولم يقل العلماء حولها الكلمة الأخيرة القطعيَّة بالأدلَّة والبراهين.. وقد تعرَّض لها القرآن الكريم، فالمنهج كما يلي:

إذا كان النَّص القرآني يحتمل التَّفسير ضمن ضوابط فهم النُّصوص العربيَّة بما يتَّفق مع هذه النَّظريَّة، فلا مانع من جعل تفسيره بما يتَّفق معها أحد الاحتمالات الَّتي يمكن أن يفهم النَّص بمقتضاها، ولكن دون جزم ولا قطع، وتظلُّ الاحتمالات الأخرى الَّتي يحتملها النَّص مفتوحة ومطروحة حتَّى يأتي اليقين الَّذي تقرِّره أدوات ووسائل البحث العلمي الإنسانيَّة.

وإذا قدَّم علماءُ البحثِ العلميِّ أو بعضهم نظريَّةً من النَّظريَّاتِ حَوْلَ موضوعٍ من الموضوعاتِ الَّتي تعرَّضَ لها القرآنُ الكريم، فليسَ على متدبِّرِ النَّصِّ القرآني أن ينظرَ إلى هذه الفرضيَّةِ بأكْثَرَ ممَّا ينظرُ إلى أيِّ احتمالٍ آخر يمكن أن يُفْهَمَ النَّصُّ بمقتضاه..[2].

ويفهم ممَّا سَبَقَ أنَّ التَّفسيرَ العلميَّ النَّظريَّ –إذا كان النَّصُّ محتملًا لأوجهٍ متعدِّدةٍ من التَّأويلِ يبقى احتمالًا يمكنُ أن يَثْبتَ في المستقبل، ويمكن أن يرد، فيذكر على أنَّه احتمال.

---

(١) بتصرُّف عن (المصدر السابق) (ص:٣٨٣).

(٢) انظر: قواعد التَّدبُّر الأمثل لكتاب الله تعالى، عبد الرَّحمن حسن حبنكة الميداني (ص:٢٣٣-٢٣٨).

١٤ – أن يحمل النَّص على المعنى القريب الَّذي يفهم من النَّص، إذا لم توجد قرينة صارفة، وأن يقدِّم ما جاء من المأثور وأسباب النُّزول على رأيه، لا مانع من حمله النَّص على معنىً آخرَ مضافًا إلى المعنى القريب ضمن الضَّوابط والشُّروط.

١٥ – أن يقطع المفسِّر بالقول بعدم التَّعارض بين مفهوم النَّص، وبين مقتضات العقول السَّليمة أو الظَّواهر العلميَّة القطعيَّة. وسيأتي بيان قانون التَّعارض والتَّرجيح بإيجاز.

١٦ – أن يراعي المفسِّرُ المقاصدَ العامَّةَ من التَّأويل، فيذكرُ تلك الظَّواهر على وجهٍ يدفعُ المسلمينَ إلى النَّهضةِ، ويلفتهم إلى جلال القرآن الكريم، ويحرِّكهم إلى الانتفاع بقوى هذا الكون العظيم –الَّذي سخَّره الله عَزَّوَجَلَّ لنا– انتفاعًا يعيد لأمَّة الإسلام مجدَها.

١٧ – ألَّا تطغى تلك المباحث عن المقصود الأوَّل من القرآن الكريم، وهو الهداية والإرشاد، وصلاح الأحوال الفرديَّة، والجماعيَّة، والعمرانيَّة، وقد بيَّن ذلك العلَّامة محمد الطَّاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في (التَّحرير والتَّنوير)[1].

١٨ – على المفسِّر أن يتجنَّبَ ادِّعاءَ التَّكرارِ في القرآنِ ما أمكن. و"ممَّا يدفع توهُّم التَّكرار في عطف المترادفين، نحو: ﴿لَا تُبْقِي وَلَا تَذَرُ﴾ [المدَّثر:٢٨]، ﴿صَلَوَاتٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ﴾ [البقرة:١٥٧]، وأشباه ذلك، أن يعتقد أنَّ مجموع المترادفين يحصل معنى لا يوجد عند انفراد أحدهما، فإنَّ التَّركيب يُحدث معنىً زائدًا، وإذا كانت كثرة الحروف تفيد زيادة المعنى، فكذلك كثرة الألفاظ"[2].

وذلك نحو قوله عَزَّوَجَلَّ في (سورة الرَّحمن): ﴿فَبِأَيِّ آلاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانِ﴾، وقوله في (سورة المرسلات): ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾.

١٩– وعلى المفسِّر أيضًا أن يتجنَّب كلَّ ما يُعتبر من قبيل الحشو في التَّفسير، كالخوض في ذكر علل النَّحو، ودلائل مسائل أصول الفقه، ودلائل مسائل الفقه، ودلائل مسائل أصول الدِّين، فإنَّ كلَّ ذلك مقرَّرٌ في تآليف هذه العلوم، وإنما يؤخذُ ذلك مسلَّمًا في (علم التَّفسير) دون استدلال عليه.

---

(١) انظر: ذلك مفصَّلا في (التَّحرير والتَّنوير) (٣٨/١).

(٢) الإتقان (٤٨٩/٢)، البرهان في علوم القرآن (٤٧٧/٢).

٢٠- وعلى المفسِّر أن يتجنَّب ذكرَ ما لا يصحُّ من أسباب النُّزول، وأحاديث الفضائل، والقَصص الموضوع، والأخبار الإسرائيليَّة؛ فإنَّ هذا مما يُذهب جمال القرآن، ويُشغِل النَّاس عن التَّدبر والاعتبار.

٢١ - عدم الخوض في الغيبيَّات كالذَّات الإلهيَّة، والرُّوح، والملائكة، والجنِّ، وحياة البرزخ، وحساب القبر، وقيام الساعة، والبعث والحساب، والميزان والصِّراط، والجنَّة والنَّار وغيرها، والتَّسليم بالنصوص الواردة فيها تسليمًا كاملًا، انطلاقًا من الإيمان الكامل بكتاب الله عَزَّوَجَلَّ، وسنَّة رسوله صَلَّىٱللَّهُعَلَيْهِوَسَلَّمَ يقينًا راسخًا بعجز الإنسان عن الوصول إلى مثل هذه الغيبيَّات. فإن الإسلام منع العقل عن الخوض في الغيبيَّات كذات الله عَزَّوَجَلَّ والسَّمعيات الَّتي وردت بطريق النَّقل، منع العقل عن اقتحامها؛ لأنَّ العقل يعجز أن يصل إلى حقيقة، فمنعه العقل صونًا له عن التَّخبط في بحار الغيوب الَّتي لا يملك العقل فيها وسيلة آمنة.

أمَّا (التَّفسير العلمي) فإنَّه يبحث في العلوم التَّجريبيَّة، وهذا ممَّا يقع تحت التَّجربة والمشاهدة.

٢٢ - وعلى المفسِّر بعد كلِّ هذا أن يكون يقظًا، فطنًا عليمًا بقانون التَّرجيح، حتى إذا كانت الآية محتملة لأكثر من وجه أمكنه أن يُرَجِّح ويختار.

٢٣ - وإذا كان المفسِّر لا بُدَّ له من أن يحتكم إلى (قانون التَّرجيح) عندما تحتمل الآية أكثر من وجه، فإنَّا في حاجةٍ إلى بيان هذا القانون، الَّذي هو الحَكَم الفصل عند تزاحم الوجوه وكثرة الاحتمالات، فهاك قانون التَّرجيح في الرَّأي. قال الزَّركشيُّ رَحِمَهُٱللَّهُ: "كلُّ لفظٍ احتمل معنيين فصاعدًا هو الَّذي لا يجوز لغير العلماء الاجتهاد فيه، وعليهم اعتماد الشَّواهد والدَّلائل، دون مجرَّد الرَّأي، فإن كان أحد المعنيين أظهر، وجب الحمل عليه، إلَّا أن يقومَ الدَّليل على أنَّ المراد هو الخفيُّ.

وإن استويا، والاستعمال فيهما حقيقة، لكن في أحدهما حقيقة لغويَّة أو عرفيَّة، وفي الآخر شرعيَّة، فالحمل على الشَّرعية أولى، إلَّا أن يدل دليل على إرادة اللغويَّة، كما في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التَّوبة:١٠٣]، ولو كان في أحدهما عرفيَّة، والآخر لغويَّة، فالحمل على العرفيَّة أولى. وإن اتفقا في ذلك أيضًا، فإن تنافى اجتماعهما ولم

يمكن إرادتهما باللَّفظ الواحد، كالقُرء للحيض والطُّهر، اجتهد في المراد منهما بالأمارات الدَّالة عليه، فما ظنَّه[1] فهو مراد الله عَزَّوَجَلَّ في حقِّه. وإن لم يظهر له شيءٌ فهو يتخيَّر في الحمل على أيِّهما شاء؟ أو يأخذ بالأغلظ حكمًا؟[2] أو بالأخفِّ؟[3] أقوال. وإن لم يتنافيا وجب الحمل عليهما عند المحقِّقين، ويكون ذلك أبلغ في الإعجاز والفصاحة، إلَّا إن دلَّ دليل على إرادة أحدهما"[4].

٢٤ - عدم التَّكلف في فهم النَّص:

قال: ومن هنا فقد رفض بعض المحقِّقين من علماء الشَّريعة، ومن علماء الطَّبيعة ما قاله بعضهم في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا مَعْشَرَ الْجِنِّ وَالإِنْسِ إِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ تَنْفُذُوا مِنْ أَقْطَارِ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ فَانْفُذُوا لا تَنْفُذُونَ إِلَّا بِسُلْطَانٍ﴾ [الرَّحمن:٣٣]: إنَّ السُّلطان هنا هو سلطان العلم، وإن هذا يشير إلى غزو الفضاء والصُّعود إلى القمر...الخ؛ لأنَّ سياق الآية يبيِّن أنَّ هذا التَّحدي في الآخرة —كما يدلُّ على ذلك ما قبلها وما بعدها-، وأنَّهم لا يستطيعون الخروج من ملك الله عَزَّوَجَلَّ. وأين يهربون من ملكه عَزَّوَجَلَّ، وهو الَّذي له ملك السَّموات والأرض؟ ولو افترضنا أنَّ الصُّعود إلى القمر نفوذٌ من أقطار الأرض، فهل نفذ من أقطار السَّموات؟ مع أنَّ الَّذين صعدوا إلى القمر أو داروا في الفضاء لا يزالون على صلة بالأرض؛ فهي الَّتي تحرِّكهم وتراقبهم، وتعطيهم التَّنبيهات، وترشدهم إلى إصلاح الخطأ إن حدث[5].

---

(١) أي: غلب على ظنِّه.

(٢) احتياطًا.

(٣) عملًا بيسر الدِّين.

(٤) بتصرُّف عن (البرهان في علوم القرآن)، و(مناهل العرفان في علوم القرآن) (٢/٦٠)، وانظر: الإتقان (٢/٤٨١)، الكليَّات، لأبي البقاء الكفوي (ص:٨٤٧).

(٥) بتصرُّف عن (كيف نتعامل مع القرآن) (ص:٣٨٢). لكن يرى الشَّيخ عبد المجيد الزِّنداني أنه لا مانع من كون الآية تشير إلى أنَّ البشر سيحاولون غزو الفضاء، وأنَّهم سينجحون عندما تكون لهم الوسيلة، وستعلن عليهم حربٌ إلهيَّة بشواظ من نارٍ ونحاس تهزمهم عندما يحاولون أن يسترقوا السَّمع من الملأ الأعلى، وكلُّ هذه المحاولات اليوم لغزو الفضاء بين الأرض والسَّماء، لا غزو للسَّماء نفسها. انظر: كتاب التَّوحيد، للشَّيخ عبد المجيد الزِّنداني (٢/٦٦-٦٧)، وكذلك في (موسوعة الزِّنداني) (ص:١٨٣).

٢٥ – ضرورة المعرفة بأوليَّاتِ العلوم:

لا بدَّ للمفسِّر من معرفة مبادئ العلوم الكونيَّة[١]؛ ليستخدمها فيما لا بدَّ منه من بيان معاني القرآن الكريم، وتوضيح مقاصده ودلالاته، قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا بِلِسَانِ قَوْمِهِ لِيُبَيِّنَ لَهُمْ فَيُضِلُّ اللَّهُ مَنْ يَشَاءُ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [إبراهيم:٤]. ولا بدَّ لمن يعيش في القرن الخامس عشر الهجري أن يخاطَب بلسان هذا القرن لا بلسان قرون مضت. كما أنَّ الفتوى تختلف باختلاف الزَّمان والمكان، فإنَّ تفسير القرآن الكريم، وشرح الحديث، وأسلوب الدَّعوة كلُّها تختلف باختلاف الزَّمان والمكان[٢].

ولا بد للمفسر أن يفقه علوم الآلة، وأن يكون مُلِمًّا بجملة من العلوم التي تعصمه من الزلل والشذوذ، والخروج عن النص، ومن هذه العلوم.

أ. علم اللغة[٣].

ب. علم النحو[٤].

ج. علم الصرف.

د. علم الاشتقاق[٥].

---

(١) وكذلك مبادئ العلوم الأخرى كاللغويَّة والشَّرعيَّة.

(٢) كيف نتعامل مع القرآن (ص:٣٧٩-٣٨٠).

(٣) قال الإمام الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فأما ما يحتاجه التفسير فأمور: الأول: (علم اللغة)؛ لأن به يعرف شرح مفردات الألفاظ ومعلولاتها بحسب الوضع، ولا يكفي اليسير؛ إذ قد يكون اللفظ مشتركًا وهو يعلم أحد المعنيين، والمراد الآخر، فمن لم يكن عالما بلغات العرب لا يحل له التفسير كما قاله مجاهد، وينكل كما قاله مالك- وهذا مما لا شبهة فيه-" روح المعاني (٦/١).

(٤) إن علم النحو يصون اللسان عن اللحن في اللفظ، والزيغ في المعنى. قال أبو حيان رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "فجدير لمن تاقت نفسه إلى علم التفسير، وترقت إلى التحقيق فيه والتحرير، أن يعتكف على كتاب سيبويه، فهو في هذا الفن المعول عليه، والمستند في حل المشكلات إليه" البحر المحيط في التفسير (١١/١). قال ابن الوردي رَحِمَهُ ٱللَّهُ:

(جَمِّلِ المنطِقَ بالنَّحو فمنْ***يُحرَمِ الإعرابَ بالنُّطقِ اختبلْ).

(٥) قال الإمام الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "هذا- وعد السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ مما يحتاج إليه المفسر: (علم التصريف) و(علم الاشتقاق)، وأنا أظن أن المهارة ببعض ما ذكرنا يترتب عليها ما يترتب عليهما من الثمرة. وعد أيضًا: (علم الفقه) ولم يعده غيره ولكل وجهة- روح المعاني (٧/١).

هـ. علوم البلاغة الثلاثة: (المعاني، والبيان، والبديع)[١].

و. علم القراءات[٢].

ز. علم أصول الدين[٣].

ح. علم الفقه وأصوله[٤] ومقاصد التشريع.

ط. الأحاديث المبينة لمعاني الآيات وللمجمل والمبهم منها[٥].

ي. علوم الحديث والجرح والتعديل.

ك. علم أسباب النزول.

ل. علم الناسخ والمنسوخ..إلى غير ذلك[٦].

وقال البعض كذلك: لا بدَّ له أن يكون ملمًا بأصول المنطق وقواعد الجدل والمناظرة.

---

(١) "ويعرف بالأول خواص تراكيب الكلام من جهة إفادتها المعنى، وبالثاني خواصها من حيث اختلافها، وبالثالث وجوه تحسين الكلام، وهو الركن الأقوم، واللازم الأعظم في هذا الشأن كما لا يخفى ذلك على من ذاق طعم العلوم ولو بطرف اللسان" روح المعاني (١/٦-٧).

(٢) "لأنه به يعرف كيفية النطق بالقرآن، وبالقراءات ترجح بعض الوجوه المحتملة على بعض" روح المعاني (١/٧)..

(٣) "الكلام فيما يجوز على الله عَزَّوَجَلَّ وما يجب له وما يستحيل عليه، والنظر في النبوة، ويؤخذ هذا من علم الكلام، ولولاه يقع المفسر في ورطات". روح المعاني (١/٧).

(٤) وذكر الإمام الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من العلوم التي يحتاجها المفسر: "معرفة الإجمال والتبيين، والعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، ودلالة الأمر والنهي، وما أشبه هذا، وأخذوه من أصول الفقه". روح المعاني (١/٧).

(٥) وذكر الإمام الألوسي رَحِمَهُ ٱللَّهُ أن من العلوم التي يحتاجها المفسر: "تعيين مبهم، وتبيين مجمل، وسبب نزول، ونسخ، ويؤخذ ذلك من (علم الحديث)". روح المعاني (١/٧).

(٦) انظر شروط المفسر، والعلوم التي يحتاجها في (البرهان في علوم القرآن) حيث فصل الزركشي ذلك من بداية كتابه، كتابه، والإتقان، للسيوطي (٢/١٦٦)، (٤/٢٠٠)، وانظر: التفسير والمفسرون، للدكتور الذهبي (١/١٨٩).

ولا بد للمفسر كذلك أن يملك من الموهبة[1] والهمة والحرص والتقوى والاستقامة في القول والعمل ما يؤهله للنظر في الآيات وتفسيرها.

قال الزركشي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "التفسير علم يعرف به فهم كتاب الله عَزَّوَجَلَّ المنزل على نبيه محمد صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وبيان معانيه، واستخراج أحكامه، وَحِكَمِهِ. واستمداد ذلك من: علم اللغة، والنحو، والتصريف، وعلم البيان، وأصول الفقه، والقراءات، ويحتاج لمعرفة أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ"[2].

قال الشيخ الزُّرْقاني رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "هذه الشروط التي ذكرناها وهذه العلوم كلها إنما هي لتحقيق أعلى مراتب التفسير مع إضافة تلك الاعتبارات المهمة المسطورة في الكلمات القيمة الآتية. أما المعاني العامة التي يستشعر منها المرء عظمة مولاه والتي يفهمها الإنسان عند إطلاق اللفظ الكريم فهي قدر يكاد يكون مشتركًا بين عامة الناس، وهو المأمور به للتدبر والتذكر؛ لأنه سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ سهله ويسره وذلك أدنى مراتب التفسير"[3].

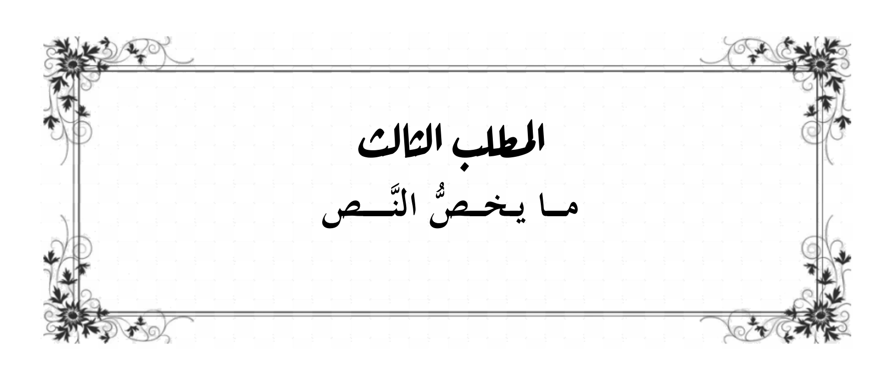


(١) قال السيوطي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "ولعلك تستشكل علم الموهبة وتقول: هذا شيء ليس في قدرة الإنسان، وليس كما ظننت من الإشكال. والطريق في تحصيله: ارتكاب الأسباب الموجبة له من العمل والزهد. قال في (البرهان): اعلم أنه لا يحصل للناظر فهم معاني الوحي، ولا يظهر له أسراره وفي قلبه بدعة، أو كبر، أو هوى، أو حب الدنيا، أو وهو مصر على ذنب، أو غير متحقق بالإيمان، أو ضعيف التحقيق، أو يعتمد على قول مفسر ليس عنده علم، أو راجع إلى معقوله، وهذه كلها حجب وموانع بعضها آكد من بعض. قلت: وفي هذا المعنى قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سَأَصْرِفُ عَنْ آيَاتِيَ الَّذِينَ يَتَكَبَّرُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ﴾ [الأعراف:١٤٦]. قال سفيانُ بن عيينة رَحِمَهُ ٱللَّهُ: يقولُ: أَنْزَعُ عنهم فَهْمَ القرآن". الإتقان في علوم القرآن (٤/٢١٦)، وانظر: البرهان في علوم القرآن (٢/١٨٠)، روح المعاني (١/٧)، التفسير والمفسرون، للدكتور الذهبي (١/١٩١)، الإسرائيليات والموضوعات في كتب التفسير، لأبي شهبة (ص:٣٥).

(٢) البرهان في علوم القرآن (١/١٣).

(٣) مناهل العرفان (٢/٥١).





المطلب الثالث
مـا يخـصُّ النَّـــص

أولًا: الضوابط العامة فيما يخص النص:

وهذه قواعد تخصُّ النَّص ينبغي للمفسِّر أن لا يغفل عنها:

"١ – مطابقة التَّفسير للمفسَّر، من غيرِ نقص لما يحتاج إليه في إيضاح المعنى، ولا زيادةٍ لا تليقُ بالغرض، ولا تناسب المقام، مع الاحتراز من كون التَّفسير فيه زيغٌ عن المعنى، وعدولٌ عن المراد[1].

٢ – مراعاة المعنى الحقيقي، والمعنى المجازي، فلعلَّ المراد المجازي، فيحمل الكلام عليه أو العكس.

٣ – مراعاة النَّظم القرآني والغرض الَّذي سِيق له الكلام، والمؤاخاة بين المفردات.

٤ – مراعاة التَّناسب بين الآيات، فيبيِّن وجه المناسبة، ويربط بين السَّابق واللَّاحق من آيات القرآن، حتى يوضِّح أنَّ القرآن لا تفكُّكَ فيه، وإنما هو آياتٌ متناسبة يأخذُ بعضها بحجز بعض.

٥ – ملاحظة أسباب النُّزول، فما نزل على سَبَب فلا بُدَّ من ذكره بعد بيان المناسبة، وقبل الدُّخول في شرح الآية. قال الزَّركشيُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "قد جرت عادة المفسِّرين أن يبدؤوا

---

(١) فمن ذلك الشطط ما أورده الشيخ طنطاوي جوهري في تفسيره: (الجواهر) في كثير من المواضع من خروج عن النص إلى معان بعيدة لا يحتملها. فوضع في تفسيره كثرا من صور النباتات، والحيوانات، ومناظر الطبيعة، وتجارب العلوم. وكثيراً ما يشرح بعض الحقائق الدينية بما جاء عن أفلاطون في جمهوريته، أو بما جاء عن إخوان الصفا في رسائلهم. ويُفسِّر آيات القرآن تفسيرًا علميًا يقوم على نظريات حديثة، وعلوم جديدة، لم يكن للعرب عهد بها من قبل. قال الشيخ الذهبي: ولست أرى هذا المسلك في التفسير إلا ضربًا من التكلف، إن لم يذهب بغرض القرآن، فلا أقل من أن يُذهب بجلاله وجماله. انظر: التفسير والمفسرون، للدكتور الذهبي (٢/٣٧٠- ٣٨١)، وانظر: التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد (ص:٧٨٢).

بذكر سبب النُّزول، ووقع البحث في أنَّه: أيُّهما أولى بالبداءة؟ أيُبدأ بذكر السَّبب، أو بالمناسبة؛ لأنَّها المصحِّحة لنظم الكلام، وهي سابقة على النُّزول؟ والتَّحقيق التَّفصيل بين أن يكون وجه المناسبة متوقِّفًا على سببِ النُّزول كآية: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّواْ الأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا﴾ [النِّساء:٥٨]، فهذا ينبغي فيه تقديم ذكر السَّبب؛ لأنَّه حينئذٍ من باب تقديم الوسائل على المقاصد. وإن لم يتوقَّف على ذلك، فالأَوْلى وجه المناسبة"[١].

٦ – سلامة النص مع التناقض مع نصوص أخرى أو مع المسلمات العقلية والحقائق الكونية.

٧ — أن يكون ثمة صلة بين النص والحقيقة العلمية ذات الصلة.

٩ — ذكر جميع ما يحتمله النص من المعاني القريبة والبعيدة المحتَملة ذات الصلة.

وفيما يخصُّ ضوابط (التَّفسير العلميِّ) فإنَّ للإمام العلَّامة محمَّد الطَّاهر بن عاشور رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: (التَّحرير والتَّنوير) تحقيقًا ذكره في (المقدمة الرَّابعة) من (تفسيره) (فيما يحق أن يكون غرض المفسِّر) فارجع إليه، فإنَّه ممَّا لا يستغنى عنه[٢].

ثانيًا: التَّعارض والتَّرجيح فيما يخص النص:

سَبَقَ بيانُ التَّعارضِ والتَّرجيحِ مُجْمَلًا، ولا أتعرَّضُ هنا لتفصيل قانون التَّعارض والتَّرجيح، وإنَّما لبعض التَّنبيهاتِ ذاتِ الصِّلة فيما يوهمُ التَّصادمَ بين النَّقلِ والعلمِ، أو النَّقلِ والعقل.

ولا بدَّ في البدايةِ من بيانِ الصِّلةِ بين مقتضياتِ العقلِ ومقتضياتِ النَّقل. وهل ثمة تصادم بين مقتضياتِ العقلِ ومقتضياتِ النَّقل؟ أو بين النقل والحقائق الكونية الثابتة بيقين؟

ولا يخفى أن هناك تيارًا دينيًا يعادي العقل، ويخلط بين العقل والهوى.

وهناك في المقابل تيار علماني، يقف فقط عند العقل. والعقل إنما ملكة من ملكات الإنسان، وكل ملكات الإنسان نسبية الإدراك، بينما العلم الإلهي كلي ومطلق ومحيط لا

---

(١) بتصرُّف عن (البرهان في علوم القرآن) (٣٤/١)، الإتقان (٢٢٨/٤).

(٢) (التَّحرير والتَّنوير) (٣٨/١) فما بعد. وانظر ما ذكره أستاذنا الدكتور عبد الغفور محمود مصطفى جعفر رَحِمَهُ ٱللَّهُ في كتابه: (التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد) (ص:٧٨١-٨٠٥).

يأتي بما يناقض العقل، ولكن يأتي بما يتجاوز العقل، وهو فوق العقل، فلا معاندة بين الشرع المنقول والحق المعقول، وما قضى العقل باستحالته لا يمكن أن يأتي به النقل.

إن المحققين من علماءَ الأمَّةَ اعتبروا الوحيَ والعقلَ هاديين للخلق إلى الحقِّ. قال الرَّاغب الأصفهاني: "لله عَزَّوَجَلَّ إلى خلقه رسولان:

أحدُهما: مِنَ الباطن؛ وهو العقل.

والثَّاني: مِنَ الظَّاهِر، وهو الرَّسولُ، ولا سَبِيْلَ لأحدٍ إلى الانتفاعِ بالرَّسولِ الظَّاهر ما لم يتقدَّمْه الانتفاعُ بالبَاطِن، فالباطنُ يعرف صحَّة دعوى الظَّاهر، ولولاه لما كانت تلزم الحجة بقوله، ولهذا أحال الله عَزَّوَجَلَّ من يُشَكِّكُ في وحدانيَّته وصِحَّة نبوَّة أنبيائه عَلَيْهِمُ السَّلَامُ على العقل، فأمره أن يفزع إليه في معرفة صِحَّتها، فالعقلُ قائدٌ والدِّينُ مَدَدٌ، ولو لم يكن الدِّين لأَصْبَحَ العقلُ حَائِرًا، واجْتُمَاعُهُمَا كما قَالَ اللهُ عَزَّوَجَلَّ: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النُّور:٣٥]"(١).

وفي مقدِّمة كتاب (الاقتصاد في الاعتقاد) يَصِفُ الإمامُ الغزاليُّ رَحِمَهُ ٱللَّهُ عصابة الحقِّ -أهل السُّنَّةِ- أنَّهم وقفوا بين مقتضياتِ الشَّرائع، وموجباتِ العقول، وتحقَّقوا أن لا معاندة بين الشَّرع المنقول، والحقِّ المعقول اهـ(٢).

وفي (معارج القدس) الَّذي ينسب للإمام الغزالي رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "اعلم أنَّ العقل لن يهتدي إلَّا بالشَّرع، والشَّرع لم يتبيَّن إلَّا بالعقل. فالعقل كالأسِّ، والشَّرع كالبناء، ولن ينفع أسٌّ ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناءٌ ما لم يكن أسٌّ. وأيضًا فالعقل كالبصر، والشَّرع كالشُّعاع، ولن يغني البصر ما لم يكن شعاع من خارج، ولن يغني الشُّعاع ما لم يكن بصرٌ، فالشَّرع عقلٌ من خارج، والعقلُ شرعٌ من داخل، وهما متعاضدان، بل متَّحدان. ولكون الشَّرع عقلًا من خارج سلب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ اسم العقل من الكافر في غير موضع من القرآن، نحو قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿صُمٌّ بُكْمٌ عُمْيٌ فَهُمْ لا يَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:١٧١]. ولكون العقل شرعًا من داخل قال عَزَّوَجَلَّ في صفة العقل: ﴿فِطْرَةَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ

---

(١) الذَّريعة في مكارم الشَّريعة، للرَّاغب الأصفهاني (ص:٢٠٧).

(٢) مقدِّمة كتاب (الاقتصاد في الاعتقاد)، للإمام الغزالي (ص:٣).

الْقَيِّمُ﴾ [الروم:٣٠]، فسمَّى العقلَ دينًا. ولكونهما متَّحدين قال: ﴿نُورٌ عَلَى نُورٍ﴾ [النُّور:٣٥]، أي: نور العقل ونور الشَّرع.

ثمَّ قال: ﴿يَهْدِى اللَّهُ لِنُورِهِ مَنْ يَشَاءُ﴾، فجعلها نورًا واحدًا. فالشَّرع إذا فُقد العقل لم يظهر به شيء، وصار ضائعًا ضياع الشُّعاع عند فقد نور البصر، والعقل إذا فُقد الشَّرع عجز عن أكثرِ الأمور، عجز العين عند فقد النُّور"[1].

وفي (الإحياء) يُقرِّر: أن لا غنى بالشرع عن العقل، ولا بالعقل عن الشرع، "فإن العلوم العقلية كالأغذية، والعلوم الشرعية كالأدوية، والشخص المريض يستضرُّ بالغداء متى فاته الدواء". ويُنكر على مَن يظن أن العلوم العقلية مُناقضة للعلوم الشرعية، وأن الجمع بينهما غير مُمكن، وهو في رأيه ظن صادر عن عمىً في عين البصيرة[2].

ويؤكد ابن رشد رَحِمَهُ ٱللَّهُ على هذه العلاقة بين العقل والنقل وأنها قائمة على التآخي، وعلى قراءة النقل بالعقل حيث يقول: "فإنا معشر المسلمين، نعلم على القطع أنه لا يؤدي النظر البرهاني إلى مخالفة ما ورد به الشرع؛ فإن الحق لا يضاد الحق، بل يوافقه ويشهد له.

وإذا كان هذا هكذا، فإن أدى النظر البرهاني إلى نحو ما من المعرفة بموجود ما، فلا يخلو ذلك الموجود أن يكون قد سكت عنه في الشرع أو عرف به. فإن كان مما قد سكت عنه فلا تعارض هنالك، هو بمنزلة ما سكت عنه من الأحكام، فاستنبطها الفقيه بالقياس الشرعي، وإن كانت الشريعة نطقت به، فلا يخلو ظاهر النطق أن يكون موافقًا لما أدى إليه البرهان فيه أو مخالفًا؛ فإن كان موافقًا فلا قول هنالك، وإن كان مخالفًا طلب هنالك تأويله"[3].

ويقول الشيخ محمد عبده رَحِمَهُ ٱللَّهُ: "إذا قدرنا عقل البشر قدره وجدنا غاية ما ينتهى إليه كماله إنما هو الوصول إلى معرفة عوارض بعض الكائنات التي تقع تحت الإدراك الإنساني حِسًّا كان، أو وجدانًا أو تعقلًا، ثم التوصل بذلك إلى معرفة مناشئها، وتحصيل

---

(١) معارج القدس (ص:٥٧ – ٥٩)، وانظر: (الإمام الغزالي بين مادحيه وناقديه) (ص:٤١).

(٢) إحياء علوم الدين (١٧/٣). ويلاحظ أنَّ الراغب في (الذريعة) يرى الشرعيات كالأغذية، والمعقولات كالأدوية، باعتبار آخر (ص:٢٠٨).

(٣) فصل المقال، لأبي الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (ص:٣١– ٣٢).

كليات لأنواعها، والإحاطة ببعض القواعد لعروض ما يعرض لها، أما الوصول إلى كنه حقيقة ما فمما لا تبلغه قوته"[1].

وفي (المنار): "إنه ليس في عقائد الإسلام شيء يحكم العقل باستحالته، وإنما فيه أخبار عن عالم الغيب لا يستقل العقل بمعرفتها؛ لعدم الاطلاع على ذلك العالم، ولكنها كلها من الممكنات أخبر بها الوحي، فصدقناه، فالإسلام لا يكلف أحدًا أن يأخذ بالمحال"[2].

وذكر الشيخ محمد عبده أن الله عَزَّوَجَلَّ منح الإنسان أربع هدايات يتوصل بها إلى سعادته:

أولاها: هداية الوجدان الطبيعي، والإلهام الفطري. وتكون للأطفال منذ ولادتهم، فإن الطفل بعد ما يولد

يشعر بألم الحاجة إلى الغذاء فيصرخ طالبًا له بفطرته، وعندما يصل الثدي إلى فيه يلهم التقامه وامتصاصه.

الثانية: هداية الحواس والمشاعر، وهي متممة للهداية الأولى في الحياة الحيوانية، ويشارك الإنسان فيهما الحيوان الأعجم، بل هو فيهما أكمل من الإنسان، فإن حواس الحيوان وإلهامه يكملان له بعد ولادته بقليل، بخلاف الإنسان فإن ذلك يكمل فيه بالتدريج في زمن غير قصير، ألا تراه عقب الولادة لا تظهر عليه علامات إدراك الأصوات والمرئيات، ثم بعد مدة يبصر، ولكنه لقصر نظره يجهل تحديد المسافات، فيحسب البعيد قريبا فيمد يديه إليه ليتناوله وإن كان قمر السماء ولا يزال يغلط حسه حتى في طور الكمال:

الهداية الثالثة: العقل، خلق الله عَزَّوَجَلَّ الإنسان ليعيش مُجْتَمِعًا ولم يعط من الإلهام والوجدان ما يكفي مع الْحِسِّ الظاهر لهذه الحياة الاجتماعية كما أعطي النحل والنمل، فإن الله عَزَّوَجَلَّ قد منحها من الإلهام ما يكفيها لأن تعيش مجتمعة يؤدي كل واحد منها وظيفة

---

(١) رسالة التوحيد (ص:٢٥).

(٢) المنار (٦/٢٧).

العمل لجميعها، ويؤدي الجميع وظيفة العمل للواحد، وبذلك قامت حياة أنواعها كما هو مشاهد.

أما الإنسان فلم يكن من خاصة نوعه أن يتوفر له مثل ذلك الإلهام، فحباه الله هداية هي أعلى من هداية الحس والإلهام، وهي العقل الذي يُصَحِّحُ غلط الحواس والمشاعر ويبين أسبابه، وذلك أن البصر يرى الكبير على البعد صغيرًا، ويرى العود المستقيم في الماء مُعْوَجًّا ، والصَّفْرَاوِيَّ يذوق الحلو مُرًّا. والعقل هو الذي يحكم بفساد مثل هذا الإدراك.

الهداية الرابعة: الدين، يُغَلِّطُ الْعَقْلَ في إدراكه كما تَغْلَطُ الْحَوَاسُّ، وقد يهمل الإنسان استخدام حواسه وعقله فيما فيه سعادته الشخصية النوعية، ويسلك بهذه الهدايات مسالك الضلال، فيجعلها مسخرة لشهواته ولذاته حتى تورده موارد الهلكة. فإذا وقعت المشاعر في مزالق الزلل، واسترقت الحظوظ والأهواء العقل فصار يستنبط لها ضروب الحيل، فكيف يتسنى للإنسان مع ذلك أن يعيش سعيدًا؟ وهذه الحظوظ والأهواء ليس لها حد يقف الإنسان عنده وما هو بعائش وحده، وكثيرًا ما تتطاول به إلى ما في يد غيره، فهي لهذا تقتضي أن يعدو بعض أفراده على بعض، فيتنازعون ويتدافعون، ويتجادلون، ويتجالدون، ويتواثبون ويتناهبون حتى يفني بعضهم بعضًا، ولا تغني عنهم تلك الهدايات شيئًا فاحتاجوا إلى هداية ترشدهم في ظلمات أهوائهم، إذا هي غلبت على عقولهم، وتبين لهم حدود أعمالهم ليقفوا عندها، ويكفوا أيديهم عما وراءها. ثم إن مما أودع في غرائز الإنسان الشعور بسلطة غيبية متسلطة على الأكوان ينسب إليها كل ما لا يعرف له سببًا؛ لأنها هي الواهبة كل موجود ما به قوام وجوده، وبأن له حياة وراء هذه الحياة المحدودة، فهل يستطيع أن يصل بتلك الهدايات الثلاث إلى تحديد ما يجب عليه لصاحب تلك السلطة الذي خلقه وسواه، ووهبه هذه الهدايات وغيرها، وما فيه سعادته في تلك الحياة الثانية؟ كلا إنه في أشد الحاجة إلى هذه الهداية الرابعة –الدين– وقد منحه الله عَزَّوَجَلَّ إياها.

أشار القرآن الكريم إلى أنواع الهداية التي وهبها الله عَزَّوَجَلَّ للإنسان في آيات كثيرة منها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهَدَيْنَاهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد:١٠]، أي: طريقي السعادة والشقاوة والخير والشر.

قال الأستاذ الإمام: وهذه تشمل هداية الحواس الظاهرة والباطنة، وهداية العقل وهداية الدين، ومنها قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ فَاسْتَحَبُّوا الْعَمَى عَلَى الْهُدَى﴾ [فصلت:١٧]، أي: دللناهم على طريقي الخير والشر، فسلكوا سبل الشر المعبر عنه بالعمى. وذكر غير هاتين الآيتين مما في معناهما ثم قال: بقي معنا هداية أخرى وهي المعبر عنها بقوله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾ [الأنعام:٩٠] فليس المراد من هذه الهداية ما سبق ذكره، فالهداية في الآيات السابقة بمعنى الدلالة، وهي بمنزلة إيقاف الإنسان على رأس الطريقين: المهلك، والمنجي، مع بيان ما يؤدي إليه كل منهما، وهي مما تفضل الله عَزَّوَجَلَّ به على جميع أفراد البشر. وأما هذه الهداية فهي أخص من تلك، والمراد بها إعانتهم وتوفيقهم للسير في طريق الخير والنجاة مع الدلالة، وهي لم تكن ممنوحة لكل أحد كالحواس والعقل وشرع الدين.

ولما كان الإنسان عرضة للخطأ والضلال في فهم الدين وفي استعمال الحواس والعقل على ما قدمنا، كان محتاجا إلى المعونة الخاصة، فأمرنا الله عَزَّوَجَلَّ بطلبها منه في قوله: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ [الفاتحة:٦]، فمعنى: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾: دلنا دلالة تصحبها معونة غيبية من لدنك تحفظنا بها من الضلال والخطأ، وما كان هذا أول دعاء علمنا الله عَزَّوَجَلَّ إياه إلا لأن حاجتنا إليه أشد من حاجتنا إلى كل شيء سواه"[(١)].

وهذا كلام جد نفيس. وقال الشيخ محمد عبده رَحِمَهُ ٱللَّهُ أيضًا: "والذى علينا اعتقاده أن الدين الإسلامى دين توحيد في العقائد لا دين تفريق في القواعد، العقل من أشد أعوانه، والنقل من أقوى أركانه، وما وراء ذلك فنزغات شياطين، وشهوات سلاطين، والقرآن شاهد على كل بعمله، قاض عليه في صوابه وخطله"[(٢)].

وفي كتاب: (الثَّقافة العربيَّة الإسلامية): ولا غرو أن وجدنا في تاريخ حضارتنا كثيرًا ممَّن نبغوا في المجالين، العلوم الشَّرعية، والعلوم العقليَّة. ومن العلوم العقليَّة: العلوم الطبيعيَّة والرياضيَّة والطبيَّة. فجابر بن حيَّان مبتكرُ (علم الجبر)، إنَّما وصل إليه وهو يؤلِّف رسالةً في

---

(١) تفسير المنار (١/ ٥٢- ٥٤)، تفسير سورة الفاتحة، ملخص من دروس الشيخ محمد عبده (ص:٤٨-٥٢)، مطبعة الموسوعات، بباب الخلق، القاهرة [١٣١٩هـ].

(٢) رسالة التوحيد (ص:١٣-١٤).

(الوصايا والفرائض). وابن رشد الحفيد صاحب كتاب: (الكليَّات) في (الطِّب) الَّذي تتلمذت عليه أوربا عدَّة قرون، هو نفسه صاحب كتاب: (بداية المجتهد) في الفقه المقارن، وهو قاضٍ شرعي من فقهاء المالكيَّة. والفخر الرَّازي صاحب: (التَّفسير الكبير)، والكتب الشَّهيرة في (علم أصول الفقه)، و(علم أصول الدِّين)، كان من أشهر الأطبَّاء في زمانه، ولم تكن شهرته في الطِّب تقلُّ عن شهرته في علوم الدِّين. وابن النَّفيس مكتشف الدَّورة الدَّمويَّة الصُّغرى، وأوَّل من أشار إلى الحويصلات الرئويَّة والشَّرايين التَّاجيَّة، هو من فقهاء الشَّافعية الَّذين ترجم لهم السُّبكيُّ في (طبقاته)، وترجم له الذَّهبي وغيره من مؤرِّخي الأعلام في الإسلام[1].

فيجب على الإنسان أن يأخُذَ من السَّمع في مجال العقيدة كلَّ ما لا يستطيع أن يتوصَّل إليه بعقله، أو يقف على حقيقته بفطرته. والشرع يهدي إلى الحق، ولا سيما اضطراب النظر، واختلال الفكر، وهو يفيد العقل ما لا يستقل بمعرفته من الغيبيات والسمعيات، وبالتالي لا تكون الهداية بالعقل وحده.

يقول الشَّيخ محمود شلتوت رَحِمَهُ ٱللَّهُ تحت عنوان –أسماء الله عَزَّوَجَلَّ لا دخل للإنسان فيها–: لا يعني هذا المنع، وذلك الحذر أنَّ العقل لا مجال له في هذا الميدان، وإنما يعني أنَّ العقل لا يستطيع في هذا المجال أن يقوم بدور البناء والتَّأسيس، ولكنَّه في نفس الوقت يستطيع أن ينظر فيما قُدِّم إليه لا بقصد أن يحكم عليه بالصَّواب أو الخطأ، وإنما بقصد أن يدرك ما فيه من معاني يقتنع بها كلُّ ذي عقلٍ سليم، وفكرٍ مستقيم، إلَّا أنَّه في مجال النُّبوَّة خاصَّة يحتاج فوق ذلك إلى إعمال فكره لكي يثبت أن مدَّعِي النُّبوَّة صادقٌ في دعواه، وأنَّه شخصيَّة متوازنة لها من الخلال والصِّفات فوق ما يتمتع به البشر، بشرط أن لا تخرجهم هذه الخلال وتلك الصِّفات عن كونهم أفرادًا من نوع البشر، وعليه أن يعمل عقله أيضًا، ويبذل غاية الجهد حتَّى يصل إلى نتيجة في مجال إثبات الصِّلة بين الله عَزَّوَجَلَّ وبين مدعي النُّبوَّة[2].

---

(١) الثَّقافة العربيَّة الإسلامية (ص:١٠٩– ١١٢).

(٢) انظر: الإسلام عقيدة وشريعة، محمود شلتوت (ص:١٩)، عقيدتنا، أ.د/ طه الدُّسوقي (ص:١٢٤).

فإذا تمهَّد لكَ ذلك علمتَ أنَّ منع العقل هنا لا يعني إلغاء دوره تمامًا، وإنَّما يبقى للعقل دورٌ هامٌّ يتمثَّل في:

١ – التَّأكد من صِحَّة النَّقل:

دعا القرآن الكريم إلى اعتماد البرهان التَّاريخي لبيان صحَّة النَّقل، كمشاهدةِ الآثار الَّتي خلَّفها أهلها في الأرض، والَّتي تعبِّر بلسان حالها عمَّا كانوا عليه من القوَّة، وذلك كقوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿ائْتُونِي بِكِتَابٍ مِنْ قَبْلِ هَذَا أَوْ أَثَارَةٍ مِنْ عِلْمٍ﴾ [الأحقاف: ٤]، ﴿فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران:١٣٧]، ﴿أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ بِعَادٍ ۝٦ إِرَمَ ذَاتِ الْعِمَادِ ۝٧ الَّتِي لَمْ يُخْلَقْ مِثْلُهَا فِي الْبِلَادِ ۝٨ وَثَمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ ۝٩ وَفِرْعَوْنَ ذِي الْأَوْتَادِ ۝١٠﴾ [الفجر: ٦-١٠]، إلى غيرها من الآيات.

فالواجب على كلِّ من عَرَفَ التَّمييز بين صحيحِ الرِّوايات وسقيمها، وثقات النَّاقلين لها من المتَّهمين أن لا يروي منها إلَّا ما عرف صحَّة مخارجه، والسَّتَارَةَ في ناقليه، وأن يتقِي منها ما كان منها عن أهل التُّهم والمعاندين من أهل البدع، والَّذي لم يعرف.

والدَّليل على ذلك قول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بنبأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْما بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات:٦]، وقال جل ثناءه: ﴿مِمَّنْ تَرْضَوْنَ مِنْ الشُّهَدَاءِ﴾ [البقرة:٢٨٢]، وقال عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَشْهِدُوا ذَوَى عَدْلٍ مِنْكُمْ﴾ [الطَّلاق:٢]. فدلَّ بما ذكرنا من هذه الآي أنَّ خبر الفاسق ساقطٌ غير مقبول، وأنَّ شهادة غير العدل مردودة[1].

والحاصل أنَّ اعتماد البرهان التَّاريخي قد يحتاج إلى متخصِّصين في (علم الآثار)، وقد يحتاج إلى متخصِّصين في (التَّاريخ القديم)، وينبغي أن يكون مأمونًا، وأن يعرض قوله على الضَّوابط الشَّرعيَّة.

ويكون ذلك من الاستدلال بالآثار على صحيح الأخبار.

---

(١) انظر: هوامش على مقدِّمة صحيح مسلم، أ.د/ يحيى إسماعيل (ص:١٠٢).



٢ – درء موهم التَّعارض بين العقل والنقل، أو بين الحقائق العلميَّة القطعيَّة والنَّقل:

لا يتصوَّرُ وجودُ نصٍّ من مشرِّع حكيمٍ يتناقضُ مع المسلَّمات والمبادئ العقليَّة، أو مع الحقائقِ العلميَّة. ونقول باستحالة وجود تعارض بين الآيات القرآنية، والحقائق العلميَّة، ومن قال بذلك فهو إمَّا جاهل بالآية، أو جاهل بالحقيقة العلميَّة.

وقد جعل الله عَزَّوَجَلَّ المنَزَّلَ لقوم يعقلون، وجعل العقل مناط التَّكليف كما هو معروف ومقرَّر، وجعل العلم والنَّظر طريقًا موصلًا إلى الحقائق، ودالًا على الخالق عَزَّوَجَلَّ، وأخبر عَزَّوَجَلَّ أن أخشى من يخشاه من عرفه حقَّ معرفته، فقال: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر:٢٨].

وقضيَّة التَّقابل بين السَّمع والعقل أو الحقائق العلميَّة هي في الحقيقة قضيَّةٌ مصطنعةٌ في الفكرِ الإسلاميِّ، ولا يصحُّ مثل هذا ولو على سبيل الافتراض لما يلزم منه من الإساءة للمشرع الحكيم، والطعن بالتشريع، وعدم الأخذ بالمنزَّل، حيث يبقى مهملًا، ووجوده على هذا النَّحو واستمراره على ما هو عليه عبثٌ، تعالى المنزِّلُ عن ذلك علوًّا كبيرًا.

وقد علم أنَّ المنَزَّل لقوم يعقلون، وأنَّ الله عَزَّوَجَلَّ لا يكلِّف نفسًا إلَّا ما آتاها، وما خالفَ العقلَ إدراكُه خارجٌ عن الوُسع، ومخالفٌ للنُّصوص.

وحكم التَّعارض بين المنقول والمعقول أن تقول: إنَّه عندما يقع ما ظاهره تعارض بين مقتضى المعقول والثَّابت من المنقول فلا يخلو أمر هذا التَّعارض من إحدى حالين:

أوَّلاهما: أن يكون هذا التَّعارض هو في ظاهر النَّظر فحسب، وهو ما لا يستأهل أن يسمَّى تعارضًا في الحقيقة، بل مجرَّد اختلافٍ ظاهريٍّ لا أثر لمثله في ردِّ مقتضى منقول، ولا معقول، كما يفسِّر النَّبيُّ صَلَّى ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مثلًا لفظًا عامًّا ببعض أفراد الخاصَّة المندرجة تحته دون أن يمنع من إرادة بقيَّة أفراد اللَّفظ العامِّ، فَيُظَنُّ في ظاهر النَّظر أنَّ ثمَّة تعارضًا بين مقتضى المعقول من عموم اللَّفظ الَّذي صار بحكم اللُّغة وإلفها من المركوزات في العقل، ومقتضى المنقول من خصوصه.

وواقع الأمر ألَّا تعارض، وأنَّ الخاصَّ الوارد في المنقول داخلٌ تحت العامِّ الَّذي يظهر في العقل عمومه دخولًا أوليًّا لا يمنع من إرادة غيره من بقيَّة أفراد العامِّ.

ومن أمثلة ذلك: تفسيره صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ في حديث عدي بن حاتم رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ للمغضوب عليهم باليهود، والضَّالين بالنَّصارى(1)، فإنَّ هذا التَّفسير لا يمنع من شمول كلٍّ من لفظي: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ﴾ و﴿الضَّالِّينَ﴾ إلى جانب المذكورين بإزائه في الحديث الشَّريف لمن عداهم من كلٍّ من يمكن انطواؤه تحت عموم اللَّفظ. غاية الأمر أنَّ المذكورين مقصودون به قصدًا أوَّليًّا.

إلا أن المدرسة الاجتماعية العقلية في التفسير قالت بالشمول بناء على الأسس العشرة التي قامت عليها هذه المدرسة، ومنها: (الشمول في القرآن).

وعلى أية حال فإن إنكار القول بالشمول -والحالة هذه- مجانب للصواب، والشمول يضفي بعدًا على مفهوم النص. ثم لا حرج عليك بعد ذلك أن توفق بينه وبين المنقول على النحو الذي بينته.

ولا سيما إذا أضيف إلى ذلك ما يدل على أن الجواب قد يأتي بما يناسب حال السائل، أو بأخطر ما تفشى مما يندرج تحت مفهوم الشمول من انحرافات طائفة قد يكون خطرها في وقت أعظم منه في آخر -وبالله التوفيق-.

الحال الثَّانية: أن يكون التَّعارض بين ظاهر المنقول الثَّابت والمعقول بحيث لا يمكن الجمع بينهما بحال:

---

(1) أخرجه أحمد [19381]، والطبراني [237]، قال الهيثمي رَحِمَهُ اللَّهُ (208/6): "رجاله رجال الصحيح غير عماد بن حبيش وهو ثقة". وأخرجه أيضًا: ابن حبان [7206]. وقد "حكى في تفسير قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة:7]، نحو عشرة أقوال. وتفسيرها باليهود والنصارى هو الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم وجميع الصحابة والتابعين وأتباعهم حتى قال ابن أبي حاتم: لا أعلم في ذلك اختلافًا بين المفسرين". الإتقان في علوم القرآن (242/4- 243)، وانظر: التفسير والمفسرون، للدكتور محمد حسين الذهبي (107/1)، الإسرائيليات والموضوعات، محمد أبو شهبة (ص:73)، الصحيح المسند من أسباب النزول، مُقْبل الوادعِي (ص:9)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة [1408هـ].

فحينئذٍ نقول: لا يخلو هذا المعقول من أن يكون ظنيًّا أو قطعيًّا، فإن كان الأوَّل، وكان المنقول مع ذلك كتابًا أو سنّةً مرفوعةً، أو لها حكم المرفوع من مأثور الصَّحابة أو مأثور التَّابعين بشرطه، أو مجمعًا عليه.. فإنَّهم يردُّون المعقول الظَّني لأجل المنقول.

ومن أمثلة ذلك أن يفسِّر النَّبيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لفظًا عامًّا بخاصٍّ متميِّزٍ من الأفراد المندرجة تحته مانعًا من إرادة بقيَّة الأفراد كالَّذي حدَّث به البخاريُّ وغيره عن عبد الله –يعني: ابن مسعود رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ– قال: لَمَّا نزلت: ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾، قلنا يَا رسولَ الله: أَيُّنَا لا يَظْلِمُ نفسه؟ قال: ((ليس كما تقولون، ﴿لَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ بِشِرْكٍ، أَوَلَمْ تَسْمَعُوا إلى قولِ لقمان لابنه: ﴿يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللَّهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾؟))[1].

فهنا طرح أهلُ السُّنَّة مقتضى المعقول الَّذي هو (عموم النَّكرة في سياق النَّفي)، والَّذي يقضي بعموم الظُّلم في الآية الكريمة لجميع ما يقع تحت اسمه، وأخذوا بمقتضى المنقول الَّذي هو تخصيص الظُّلم في الآية الكريمة بواحدٍ متميِّزٍ من (مَا صَدُقَاتِهِ)، وهو الشِّرك.

فإن كان ما يعارض المعقول المظنون من المنقول ليس كتابًا ولا سنَّةً مرفوعةً، ولا ما في حكمها، ولا مجمعًا عليه، قدَّموا المعقول المظنون قضاء بما يوجبه المنطق السَّليم.

وبيَّن الإمام الغزاليُّ رَحِمَهُ اللَّهُ في كتابه: (قانون التَّأويل)[2] أنَّه إذا كان بين المعقول والمنقول تصادمٌ في أوَّلِ النَّظر، وظاهر الفكر فقد تحزَّب الخائضون فيه إلى مفرط بتجريد النَّظر إلى المنقول، وإلى مفرط بتجريد النَّظر إلى المعقول، وإلى متوسِّط طمع في الجمع والتَّلفيق. والمتوسِّطون انقسموا إلى من جعل المعقول أصلًا، والمنقول تابعًا، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل المنقول أصلًا، والمعقول تابعًا، فلم تشتد عنايتهم بالبحث عنه، وإلى من جعل كلَّ واحدٍ أصلًا، ويسعى في التَّأليف والتَّوفيق بينهما، فهم إذن خمس فرق. ثمَّ بيَّن ذلك وفصَّله واختار الفرقة المتوسِّطة، وهي الخامسة الجامعة بين

---

(١) صحيح البخاري [٣٣٦٠، ٣٤٢٩]، مسلم [١٢٤].

(٢) انظر: قانون التأويل، للإمام الغزالي (ص:٧).



البحث عن المعقول والمنقول الجاعلة كلَّ واحد منهما أصلًا مهمّا، المنكرة لتعارض العقل والشَّرع، وكونه حقًّا، ومن كذَّب العقل فقد كذَّب الشَّرع؛ إذ بالعقل عرف صدق الشَّرع. ولولا صدق دليل العقل لما عرفنا النَّبيَّ من المتنبي، والصَّادق والكاذب. كيف يكذِّب العقلُ بالشَّرع، وما ثبت الشَّرع إلَّا بالعقل؟

وهؤلاء هم الفرقة المحقَّة، وقد نهجوا منهجا قويمًا، إلَّا أنَّهم ارتقوا مرتقى صعبًا، وطلبوا مطلبًا عظيمًا، وسلكوا سبيلًا شاقًّا..[1].

(١) انظر: المصدر نفسه (ص:١٠) فما بعد.


الإرشادات المنهجية
إلى تفسير الآيات الكونية



خاتمة

في بيان نماذج من التفسير العلمي للآيات الكونية وآيات الخلق

١ – انفصال الأرض:

يقول علماء الفلك: إنَّ الأرض انفصلت عن السَّماء، واختلف العلماء في طبيعة هذا الانفصال، فهناك من يقول: إنها انفصلت عن الشمس، ويقول آخرون: إنها انفصلت عن نجم آخر، فالاختلاف ينحصر بينهم في تحديد الجزء الذي انفصلت منه. يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿أَوَلَمْ يَرَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ كَانَتَا رَتْقًا فَفَتَقْنَاهُمَا وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ أَفَلَا يُؤْمِنُونَ﴾ [الأنبياء:٣٠].

٢ – الماء والحياة:

ولقد تضمنت الآية القرآنية السَّابقة حقيقة علمية أخرى، وهي أنَّ سائل الماء أهم عنصر لوجود الحياة على كوكب الأرض، ولا يوجد سائل على وجه الأرض يصلح أن يكون وسطًا صالحًا للتفاعلات الحيوية في جسم الأحياء غير الماء. ولقد اكتشف لدى بعض الباحثين أنَّ من الأحياء المجهرية كالبكتريا من يستطيع أن يعيش بدون هواء لفترة زمنية، ولكنها لا تستطيع الاستغناء عن الماء.

٣ – موقع اللبن:

بعد تقدم العلم واكتشاف كيفية تكون اللبن في الأنعام، ووجد الباحثين أنَّ الأنزيمات الهاضمة تحول الطعام إلى فرث يسير في الأمعاء الدقيقة حيث تمتص العروق الدموية – الخملات– المواد الغذائية الذائبة من بين الفرث، فيسري الغذاء في الدم، حتى يصل إلى الغدد اللبنية، وهناك تمتص الغدد اللبنية المواد اللبنية التي سيكون منها اللبن من بين الدم

فيتكون اللبن، الذي أخرج من بين فرث أولًا، ومن بين دم ثانيًا، وذلك نص صريح تنطق به الآية في القرآن: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ مِنْ بَيْنِ فَرْثٍ وَدَمٍ لَبَنًا خَالِصًا سَائِغًا لِلشَّارِبِينَ﴾ [النحل:٦٦].

٤ – انخفاض نسبة الأوكسجين عند الصعود إلى الأعلى:

بعد تمكن الإنسان من الطيران، والترقي في السماء بوسائل النقل الحديثة عرف أنه كلما ارتفع إلى الأعلى في الجو قلَّ الأوكسجين والضغط الجوي، مما يسبب ضيقًا شديدًا في الصدور وعملية التنفس، وذلك عين ما تنطق به الآية قبل طيران الإنسان بثلاثة عشر قرنًا من الزمان كما ورد في القرآن: ﴿فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأنما يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ﴾ [الأنعام:١٢٥].

٥ – طبيعة الجبال كالأوتاد في علم الجيلوجيا:

الوتد يغرس في الرمل؛ لتثبيت الخيمة، والبحارة يلقون بحبل المرساة إلى الأعماق فيعلق حبل المرساة في قاع البحر. وهكذا الجبال غرست في الأرض واخترقت بامتداداتها الطبقة اللزجة التي تقع في أسفل الطبقة الصخرية التي تكون القارات، فأصبحت بالنسبة للقارات كالوتد للخيمة، فالوتد يثبت الخيمة بالجزء الذي يغرس في الصحراء، وحبل المرساة يحفظ السفينة من أن تتحرك وتسيرها الأمواج.

وهكذا الجبال تثبت القارات بالجزء المغروس منها في الطبقة اللزجة التي تقع تحت الطبقة الصخرية التي تتكون منها القارات.

ولولا أن الله عَزَّوَجَلَّ قد خلق الجبال على شكل أوتاد ومسامير تثبت القارات؛ لطافت القارات، ومادت الأرض من تحت أقدامنا. والقرآن يبين هذه الحقيقة في قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالْجِبَالَ أَوْتَادًا﴾ [النبأ:٧]، ﴿وَأَلْقَى فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِكُمْ وَأَنْهَارًا وَسُبُلًا لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ﴾ [النحل:١٥]، ﴿وَجَعَلْنَا فِي الْأَرْضِ رَوَاسِيَ أَنْ تَمِيدَ بِهِمْ﴾ [الأنبياء: ٣١].

٦ – علم النباتات:

لقد كان معلومًا للناس قديمًا أنَّ الذكورة والأنوثة لا توجد إلَّا في الإنسان والحيوان. أمَّا في النباتات فلم يعلم الناس حقيقة هذا الأمر إلَّا في الوقت الراهن بعلم النبات مع تقدم علم التشريح للنبات. وقد ذكر القرآن ذلك. يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا مِمَّا تُنْبِتُ الْأَرْضُ وَمِنْ أَنْفُسِهِمْ وَمِمَّا لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يس:٣٦]. أما قاعدة الزوجيَّة في الكون فقد كان الناس يجهلونها، بينما قررها القرآن في الآية السابقة، وفي قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ﴾ [الذاريات:٤٩]، أي: ذكر وأنثى، ومُوجب وسالب، حتى الذرَّة التي هي وحدة البناء الكونيِّ لهذا العالم، فيها بروتون وإلكترون، أو شحنة كهربائية موجبة وشُحنة كهربائية سالبة.

والحاصل أن هذا الكون قائمٌ على هذا التقابل وهذا الازدواج، وقاعدة الزوجيَّة قاعدة عامَّة في هذا الكون، كلُّ شيء مزدوج، ليس هناك واحد إلَّا الله عَزَّوَجَلَّ المتصف بالكمال المطلق، وماعدا الله كله مزدوج، يكمِّل بعضه بعضًا بالتقابل.

٧ – حقيقة اتساع الكون:

مما تقرر في علم الفلك أن السماء لا تزال في اتساع دائم، سواء في تكوين مدن نجومية جديدة باستمرار، أو في تباعد هذه المدن النجومية بشكل دائم. يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ﴾ [الذاريات:٤٧].

٨ – أصل الوقود من الشجر الأخضر:

اكتشف العلماء الكيميائيون أنَّ مصادر الوقود جميعًا أصلها تلك النقطة الخضراء، الموجودة في النبات. فالنقط الخضراء تلك تخزن من وقود الشمس في أجزاء النبات، وتحوِّله إلى مواد نباتية، يسهل أكلها أو حرقها، وإخراج الوقود الكامن في تلك الأجزاء. كما اكتشف العلماء في طبقات الأرض أن أصل البترول وجميع مشتقاته: (بنزين، كيروسين)، وغيرهما..جميعها مواد متحولة من نبات مطمور بالتراب والصخور، أو حيوانات تغذت على

نباتات، وبعد أن ماتت طمرت في الأرض في باطن الأرض تحللت أجسامها وتحولت إلى نفط خام، ثم جري تكريره واستخرج منه الأنواع المختلفة للوقود. قال الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿الَّذِى جَعَلَ لَكُمْ مِنَ الشَّجَرِ الْأَخْضَرِ نَارًا فَإِذَا أَنْتُمْ مِنْهُ تُوقِدُونَ﴾ [يس:٨٠].

٩ – الذباب يعجزنا:

لقد اكتشف الباحثون في علم الحشرات أنَّ الذباب مزود بغدد لعابية طويلة وغنية جدًّا باللعاب. وبمجرد أن يأخذ الذباب شيئًا من الطعام سرعان ما يفرز عليه كمية كبيرة من اللعاب تحوله من فوره إلى مادة أخرى. فإذا أخذ الذباب شيئًا من الطعام، وأردنا إن نسترد منه ذلك الشيء الذي سلبنا فإنا لا نقدر؛ وذلك لأنه يسكب عليه لعابًا بمجرد أن يأخذه ويحوله إلى مادة أخرى، فإذا قتلنا الذباب وأمسكناه وبحثنا عن المادة التي أخذها منا فلن نجد ما أخذ؛ لأنه قد حول ما أخذه إلى شيء آخر. يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ ضُرِبَ مَثَلٌ فَاسْتَمِعُوا لَهُ إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ وَإِنْ يَسْلُبْهُمُ الذُّبَابُ شَيْئًا لَا يَسْتَنْقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ الطَّالِبُ وَالْمَطْلُوبُ﴾ [الحج:٧٣].

١٠ – الرياح اللواقح:

يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ فَأَنْزَلْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَسْقَيْنَاكُمُوهُ وَمَا أَنْتُمْ لَهُ بِخَازِنِينَ﴾ [الحجر:٢٢]. في هذه الآية إشارة إلى أن الرياح تلقح السحب فتمتلئ ماء، وذلك بحملها بخار الماء المتصاعد من البحر، وهناك تلقح الرياح ذرات الماء في سحابة سالبة الشحنة الكهربائية مع ذرات ماء في سحابة موجبة الشحنة، وينتج عن ذلك تلقيح ذرة كاملة للماء تقع على الأرض؛ لثقلها.

ومن تصادم السحب السريعة في عملية التلقيح، والاختلاف في شحنتها الموجبة أو السالبة تحدث الشرارة الكهربائيَّة، وتسمى: (البرق)، ويصدر هذا التصادم صوتًا يسمى: (الرعد). كما أنَّ الآية تشير إلى استخدام الرياح في تلقيح النبات، وهذا معروف عند علماء النبات.



والحاصل أن قوله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾، بمعنى أنها الرياح تلقح السحب فتمتلئ ماء، أي: حوامل بالماء، والسياق يقرِّر ذلك. وليس المراد منها أنها تُلَقِّح الشجر والنبات، وإن كانت هذه حقيقة فإن الآية تشير إليها إشارة.

وإنَّ الله عَزَّوَجَلَّ يسُوقُ الرِّياح بُشْرًا بين يدي رحمته -(بين يدي المطر)-: الرياح لواقح، كالناقة التي تحمل في بطنها حَمْلَها، أو المرأة التي تحمل، لواقح، أي: حوامل بالماء، كما قال عَزَّوَجَلَّ: ﴿حَتَّى إِذَا أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا﴾، أي: بالماء، ﴿سُقْنَاهُ لِبَلَدٍ مَيِّتٍ فَأَنْزَلْنَا بِهِ الْمَاءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنْ كُلِّ الثَّمَرَاتِ﴾ [الأعراف:٥٧]. فالرياح تحمل الماء، وكأنها مُلقَّحة بالماء، هذا هو المراد باللقاح هنا.

١١ - الحواجز بين البحار:

يقول الله عَزَّوَجَلَّ: ﴿وَهُوَ الَّذِى مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ هَذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ وَهَذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ وَجَعَلَ بَيْنَهُمَا بَرْزَخًا وَحِجْرًا مَحْجُورًا﴾ [الفرقان:٥٣]، ويقول الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿أَمْ مَنْ جَعَلَ الْأَرْضَ قَرَارًا وَجَعَلَ خِلَالَهَا أَنْهَارًا وَجَعَلَ لَهَا رَوَاسِىَ وَجَعَلَ بَيْنَ الْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا﴾ [النمل:٦١]، ويقول الله سُبْحَانَهُوَتَعَالَىٰ: ﴿مَرَجَ الْبَحْرَيْنِ يَلْتَقِيَانِ ۝١٩ بَيْنَهُمَا بَرْزَخٌ لَا يَبْغِيَانِ ۝٢٠﴾ [الرحمن:١٩-٢٠].

توصل العلماء إلى اكتشاف الحواجز المائية وهي على نوعين: النوع الأول: الحاجز بين بحرين مالحين. يسمح باختلاط بطيء، بحيث تفقد كمية المياه المنطلقة من بحر لآخر خصائصها وتكتسب خصائص البحر الذي دخلت فيه. والثاني: الحاجز بين نهر عذب وبين بحر مالح. حيث تلتقي البحار والأنهار وتتمازج مع وجود حاجز يمنع الاختلاط الكامل بينهما، وهذا ما كشف عنه علماء البحار في القرن العشرين عن منطقة المصب بين النهر والبحر والحواجز البحرية بين بحرين مختلفين.

١٢ – نهاية النجوم والكواكب والبحار:

جاء في نهاية النجوم ونهاية الكواكب وصفان مختلفان، ولو رجعنا إلى كتب التفسير واللغة العربية لا نجد تفريقًا بين النجوم والكواكب، ففي بعض الأحيان يطلقون النجوم على الكواكب، والعكس؛ لأنهما يضيئان.

ولكن العلم كشف غير ذلك، والقرآن الكريم ميَّز بين النجم والكواكب.

فقال العلماء: إن الكواكب أجسام صلبة كالأرض والقمر، وأما النجوم فهي نيران ملتهبة، ونهاية النيران الملتهبة أن تطمس، ونهاية الأجسام الصلبة أن تتناثر.

وقد جاء الوصف في القرآن الكريم لنهاية الكواكب مختلفًا عن الوصف لنهاية النجوم، حيث قال الله عَزَّوَجَلَّ في الكواكب: ﴿وَإِذَا الْكَوَاكِبُ انْتَثَرَتْ﴾ [الانفطار:٢]. وجاء في وصف النجوم: ﴿فَإِذَا النُّجُومُ طُمِسَتْ﴾ [المرسلات:٨].

وجاء في وصف البحار: ﴿الْبِحَارُ سُجِّرَتْ﴾ [التكوير:٦]، أي: أوقدت فصارت نارًا تضطرم، وفي آية أخرى: ﴿وَإِذَا الْبِحَارُ فُجِّرَتْ﴾ [الانفطار:٣]. وقاع البحر عبارة عن شقوق وخطوط كثيرة وهائلة متصلة بباطن الأرض، فعندما تقذف الأرض ما بداخلها فإنه سيخرج من هذه الشقوق، وتتفجر هذه الشقوق.

١٣ – مسائل أخرى:

وقد ذكروا في مباحث التفسير العلمي للقرآن الكريم كلامًا مطولًا فيما يدل على كرويَّة الأرض، وكذلك في علم الأجنة وأطوار خلق الجنين كما نص عليها القرآن الكريم، ونظرية الحالة الدخانية في بداية نشأة الكون، وذلك من خلال قراءة معاصرة إلى غير ذلك مما جاء مفصلًا في مظانِّه من مباحث التفسير العلمي[١].

(١) النماذج الآنفة من (موسوعة العلامة الزنداني) من (ص:٥١٥) إلى (ص:٧١٣)، والإعجاز العلمي في القرآن، محمد سامي محمد علي (ص:٣٦-٩٥)، والمنتخب في تفسير القرآن (ص:٣٧٣- ٣٧٥)، والأدلة المادية على وجود الله عز وجل، للشيخ محمد متولي الشعراوي (ص:٩٥-١٢٢)، بتصرف واختصار.

نتائج المبحث الثاني

وبناء على ما تقدم فلا يخفى أن التفسير العلمي يضفي بعدًا لمفهوم النَّص.

ويتبيَّن ممَّا سبق أنَّ التفسير العلمي إذا كان خاضعًا لضوابط التفسير فيما يخصُّ الظَّاهِرَةَ العلميَّةَ الكونيَّة والمفسِّرَ والنَّص مما تقدم بيانه فإنه يدلُّ على صدق مبلِّغ الخطاب، وإثبات أنَّ ما جاء به حقٌّ وصدقٌ ووحيٌ من عند الله عَزَّوَجَلَّ. ففي الإعجاز على اختلاف ألوانه ما يدلُّ على إحكام آياتِ القرآن الكريم حيثُ أَعجَزَ الإنسَ والجنَّ عن الإتيانِ بمثله..وتحدَّاهم مع قيام الدَّافع، وانتفاء المانع، كما أنَّه يُعَزِّزُ ثقةَ المخاطَب –بفتح الطاء المهملة– بالخطاب من خلال إقامةِ الحُجَّة، ودحضِ شُبَهِ المكذِّبين، مع بيان أنَّ تكذيب ما جاء به الرُّسلُ لا يقومُ على حُجَّةٍ، وإنما له اعتباراتٌ أخرى..وأن الباحث عن الحقيقة بموضوعية وتحرر لا بد أن يبصر الحق.

–انتهى –



فهرس المراجع

١. ابن الحاجب، جمال الدين، [١٤٢٧هـ]، مختصر ابن الحاجب، ط١، دار ابن حزم، بيروت.

٢. ابن العربي، محمد بن عبد الله، [١٤٠٧هـ]، العواصم من القواصم، ط١، دار الجيل، بيروت.

٣. ابن عاشور، محمد الطاهر، [١٩٩٧م]، التحرير والتنوير، دار سحنون، تونس.

٤. ابن فارس، أحمد بن فارس [١٣٩٩هـ]، مقاييس اللغة، دار الفكر، بيروت.

٥. ابن منظور، محمد بن مكرم، [١٤١٤هـ]، ط٣، لسان العرب، دار صادر، بيروت.

٦. الأخفش، أبو الحسن المجاشعي، [١٤١١هـ]، معانى القرآن، ط١، مكتبة الخانجي، القاهرة.

٧. الأزهري، محمد بن أحمد الهروي، [٢٠٠١م]، ط١، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

٨. الإسنوي عبد الرحيم بن الحسن، [١٤٢٠هـ]، نهاية السول، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٩. الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله، [١٤١٥هـ]، روح المعاني، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٠. الإيجي، عضد الدين، [١٤١٧هـ]، المواقف، ط١، دار الجيل، بيروت.

١١. التفتازاني، سعد الدين، [١٤٠٨هـ]، شرح العقائد النسفية، ط١، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة.

١٢. الجرجاني، علي بن محمد، [١٤٠٣هـ]، التعريفات، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

١٣. الجوهري، إسماعيل بن حماد، [١٤٠٧هـ]، الصحاح، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت.

١٤. خليفة، إبراهيم عبد الرَّحمن، [من غير تاريخ]، دراسات في مناهج المفسِّرين، ط١، دار الوفاء للطِّباعة، مصر.

١٥. دراز، محمد عبد الله، [١٤٢٦هـ]، النَّبأ العظيم، ط١، دار القلم، الكويت.

١٦. الذهبي، محمد حسين، [٢٠٠٠م]، التَّفسير والمفسِّرون، مكتبة وهبة، القاهرة

١٧. الرافعي، مصطفى صادق، [١٤٢٥هـ]، إعجاز القرآن والبلاغة النبوية، ط٨، دار الكتاب العربي، بيروت.

١٨. الزجاج، إبراهيم بن السري، [١٤٠٨هـ]، معاني القرآن وإعرابه، ط١، عالم الكتب، بيروت.

١٩. الزُّرْقاني [من غير تاريخ]، مناهل العرفان، ط٣، عيسى البابي الحلبي، القاهرة.

٢٠. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله [١٣٩١هـ]، البرهان في علوم القرآن.

٢١. الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله، [١٤١٤هـ]، البحر المحيط في أصول الفقه، ط١، دار الكتبي.

٢٢. السبكي، تقي الدين السبكي وولده تاج الدين، [١٤٠٤هـ]، الإبهاج في شرح المنهاج، ط١ دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٣. سيد قطب، إبراهيم حسين الشاربي، [١٤٠٦هـ]، في ظلال القرآن، ط١٧، دار الشروق، القاهرة.

٢٤. السيوطي، جلال الدين السيوطي، [١٣٩٤هـ]، الإتقان في علوم القرآن، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

٢٥. السيوطي، جلال الدين السيوطي،[١٤٢١هـ]، الحاوي للفتاوي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٦. السيوطي، جلال الدين، [١٤٠١هـ]، الإكليل في استنباط التنزيل، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٢٧. شلتوت، محمود، [١٤٢٤هـ]، تفسير الشَّيخ محمود شلتوت، ط١٢، دار الشُّروق، القاهرة.

٢٨. شلتوت، محمود، الإسلام عقيدة وشريعة، ط١٨، مطبوعات الثَّقافة الإسلاميَّة بالأزهر، القاهرة.

٢٩. الصَّابوني، محمد علي، [١٤٣٢هـ]، التِّبيان في علوم القرآن، ط١، مكتبة البشرى، كراتشي، باكستان.

٣٠. الصبان، محمد بن علي، [١٤١٧هـ]، حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣١. الصنعاني، حمد بن إسماعيل، [١٩٨٦م]، إجابة السائل، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٢. الطبري، محمد بن جرير [١٤٢٠هـ]، جامع البيان، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٣٣. العسكري، أبو هلال [١٤١٢هـ]، الفروق اللغوية، ط١، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم.

٣٤. العقاد، عباس، [٢٠٠٧م]، التفكير فريضة إسلامية، دار نهضة مصر، الفجالة، القاهرة.

٣٥. الغزالي ، محمد بن محمد الطوسي، قانون التَّأويل، ط١الكليَّات الأزهريَّة، خلف الجامع الأزهر.

٣٦. الغزالي، محمد بن محمد الطوسي، [١٤٢٤هـ]، الاقتصاد في الاعتقاد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.

٣٧. الغزالي، محمد بن محمد الطوسي، [١٩٨٥م]، جواهر القرآن، ط٢، دار إحياء العلوم، بيروت

٣٨. الغزالي، محمد بن محمد الطوسي، [٢٠٠٤م]، إحياء علوم الدين، دار المعرفة، بيروت.

٣٩. الغزالي، محمد، [١٩٤١م]، كيف نتعامل مع القرآن، ط١، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، الولايات المتحدة.

٤٠. الفراء، يحيى بن زياد، [من غير تاريخ] معاني القرآن، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة، مصر.

٤١. القرضاوي، يوسف، بيروت [١٤٢١هـ]، كيف نتعامل مع القرآن، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٢. القرضاوي، يوسف، [١٤٢١هـ]، الثَّقافة العربيَّة الإسلامية، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٣. القطان، مناع بن خليل، [١٤٢١هـ]، مباحث في علوم القرآن، ط٣، مكتبة المعارف، الرياض.

٤٤. قواعد التَّدبُّر الأمثل لكتاب الله عَزَّوَجَلَّ [١٤٢٥هـ]، عبد الرَّحمن حسن حبنكة الميداني، ط٣، دار القلم، دمشق.

٤٥. الكفوي، أيوب بن موسى،[١٤١٩هـ]، الكليات، ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت.

٤٦. محمود مصطفى جعفر، عبد الغفور، [١٤٣٣هـ]، التفسير والمفسرون في ثوبه الجديد، ط١، دارالسلام، القاهرة.

٤٧. المطرزي، أبو حامد، [١٤٣٦هـ]، عنوان الأصول، المطرزي، ط١، دار الضياء، الكويت.

٤٨. يحيى إسماعيل، هوامش على مقدِّمة صحيح مسلم، ط١، دار الوفاء، المنصورة، مصر.





@DarElollaa
Dar_Elollaa@hotmail.com
الأزهر : شارع محمد عبده خلف الجامع الأزهر .
01050144505 - 0225117747
المنصورة : عزبة عقل - بجوار جامعة الأزهر .
01007868983 -0502357979

فهرس الموضوعات


دار اللؤلؤة
للنشر والتوزيع
المنصورة - مصر









@DarElollaa @DarElollaa
Dar_Elollaa@hotmail.com
الأزهر : شارع محمد عبده خلف الجامع الأزهر .
01050144505 - 0225117747
المنصورة : عزبة عقل - بجوار جامعة الأزهر .
01007868983 - 0502357979

